

لمؤلفه

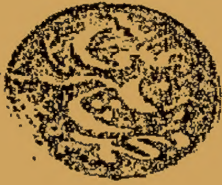
وما كان في بسط المعارف شيمتي ولا وليدتي كوفية وعراق
نقد تنطق البهفاء من غير فطرة وقد تسجيم الورقاء في اطواق

اترك ما علمت لراي غيري وليس السراي كالعلم اليقين
وان الحق ليس به خفاء اغر كفرة الفلق المبين
شربت العلم كأسا بعد كأس فلا نقد الشراب ولا رويست

كتاب حق المعرفة

وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

طبع من جيب برهان الدين بن عبد الرفيغ الشبكاي سلمه الله لسبع



١٢٩٧
بقين من صفر الخير سنة ***

بمطبع الخزانة في مدينة قزان ***

هو كتاب باصمه سنة رخصت بيراي ٢٢ نجي نويابر ١٨٧٩ نجي يلده ***

هو كتاب قزان اونيويرسيتي ننگ طبع خانة سنك باصمه اولنه شهر ***

١٨٨٥ نجي يلده ***

ملوفه

وما كان في بسط المعارف شيمتي ولا وليدتي كوفته وعراق
نقد تنطق الهمفا من غير فطرة وقد تسجىم الورقاء في اطواق

اترك ما علمت لراى غيرى وليس السراى كالعلم اليقين
وان الحق ليس به خفاء اغر كفرة الفلاسق المبين
شربت العلم كأسا بعد كأس فلا نقد الشراب ولا رويست

كتاب حق المعرفة

وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

طبع من جيب برهان الدين بن عبد الرفيغ الشبكوى سلمه الله لسبع



١٢٩٧
بقين من صفر الخير سنه ***

بمطبع الخزانه في مدينة قران ***

بو كتاب باصمه سنه رخصت بيرلدى ٢٢ نجى نويابر ١٨٧٩ نجى يلدن ***

بو كتاب قران اونيويرسيتى ننگ طبع خانه سنك باصمه اولنم شدر ***

١٨٨٠ نجى يلدن ***



الحمد لله اهل الحمد وربّه والشكر ولّبه والصلاة والسلام على رسوله محمد
 وحبّه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبّه آمّا بعد فان عبد الله الفقير الى
 مزيد فضله ومنه ومديد حوله وعونه شهاب الدين بن بهاء الدين بن
 سبحان القزاني المرجاني رزقه الله سبحانه وصول الحق في مطالبه ووفقه للاتيان
 اليه من بابه والنيل من حقيقة ولبابه واتاه من كل بر وعدل اصابته ومن
 حسن الامل وغير العمل اثابته يقول ان طائفة من ائمة المساجد بقزان
 وما بصاقبها من الفري والبلدان لما طغوا في الدين وبفوا على الحق
 المبين في دخول شهر رمضان والخروج عنه والصوم والا فطار يريدون
 قواعد الشرع ان ينقضوها جزواً وجزواً وشواهد الاصل والفرع يتخذونها لعبا
 وهزواً انهم ليقولون منكراً من القول وزوراً يوهي بعضهم الى بعض زخرف
 القول غرورا نجا لجهلهم ونعسا لغلهم وضعت في هذا الشأن رسالة لطيفة

ناعية عليهم ساجدة حالهم وفجاجة حالهم في ضمن فصول منبع الاصول صحيح
 النقول بديم الوصول ورتبتها على مقاصد سبعة يفصل فيها احكامها في
 شواهد يحصل بها اتقانها واحكامها بين مقدمة يكون منها فتاها وخاتمة
 بحسن عندها ختامها وسميتها بحق المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في
 وجوب الفطر والامساك (مقدمة) اعلم ان القضاء بين الناس خلافة الله تعالى
 في خليفته ونيابة رسوله عليه السلام في اجراء شريعته وهو منصب فصل
 الخصومات وحسم الدعاى وقطع النزاع ورفعته من بين الناس بالاحكام
 الشرعية المتلفة من الكتاب والسنة والاجماع وقد قال الله تعالى وانزل
 معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وقال انا انزلنا
 اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريك الله وقال فاحكم بينهم
 بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق وقال يا داود انا جعلناك
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله
 وبعث النبي صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ومعاذ بن جبل وغيرهما قاضيا
 الى اليمن وغيرها وذلك لان في الطبيعة الانسانية من النبأين والتشاجر ما يقتضى
 احتياج الادميين في كل اجتماع ومجتمع الى حاكم ورازع يحكم بينهم بالحق
 وبزعمهم هن الشقاق ويقوم بالعدل واصلاح ذات البين ودفع الفتن
 وانواع المفاسد ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع
 وصلوات ومساجد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه بها شرونة
 بانفسهم واول من دفعه الى غيره هو عمر رضى الله عنه لتضاعف اشغال
 الخلافة واعبأ الجهاد والفتوح وسد الثغور وتأسيس الامور ونصب الولاة
 عليها فاستخفى امر القضاء واستخفى من يقوم به تخفيفا لنفسه في الاهتمام
 بغيره وكتب في ذلك الى ابي موسى الاشعري رضى الله عنه حين ولاه
 قضاء الكوفة ما هو المشهور من كتابه حيث قال فيه اما بعد فان القضاء

فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق
 لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعراكك حتى لا يطمع
 شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك البيعة على من ادعى
 واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما
 او حرم حلالا ولا يمنحك قضاء قضيتك امس فراجعت اليوم في عقلك وهديت
 فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من
 التماذى في الباطل الفهم الفهم فيما تلجأ في صدرك مما ليس في كتاب
 ولا سنة ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الامور بنظايرها واجعل لمن
 ادعى حقاً غايباً او بيعة امدا ينتهى اليه فان حضر بينته اخذت له بحقه
 والا استعملت الفضية عليه فان ذلك انفى للشك واجلى للعلماء المسلمون
 عدول بعضهم على بعض الا مجزوا في حد او حجر باعليه شهادة زور او
 ظنيما في نسب او ولاء فان الله سبحانه عفا عن الايمان ودرأ بالبينات واياك
 والقلق والسجور والتأفف بالخصوم فان استقرار الحق في موطن الحق
 يعظم الله به الاجر ويحسن به الذكر والسلام رواه ابو داود وغيره وكان هذا
 المنصب في صدر الاسلام وبدوء الحال عبارة عن الفصل بين الخصوم فقط
 ثم ضم اليه بعد ذلك امور اخرى على التدرج من استيفاء بعض الحقوق
 العامة للمسلمين كالنظر الى اموال المحجور عليهم من العجائنين واليتامى
 والمفلسين ووصايا المسلمين واوفافهم وتزويج اليتامى عند فقد الاولياء
 والنار في مصالح الطرقة والا بغية وتصنع الشهود والامناء والنواب واستيفاء
 العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح يحصل الوثوق بهم واقامة الحدود في الجرائم
 الثابتة شرعا فصار كل ذلك للمعاصى من متعلقة وظيفته وتوابع ولائنه وامتقر
 ذلك المنصب اخر الامر على ذلك وقد كان يجعل له النظر في المظالم وهى
 وظيفة اوسع من نظر الغاضى ممتزجة من سطوة السلطانية ونصفة القضاء

بعلويد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين ونزهر المتعدي منهما ويكون
 نظره في البيئات والتقارير واعتماد القرايين والأمارات وتأخير الحكم الى
 استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستحلاف الشهود كما فعل ذلك عمر
 رضي الله عنه لأبي ادريس الخولاني والرشيد لأبي يوسف القاضي والمأمون
 ليحيى بن اكثم والمعتصم لأحمد بن أبي دؤاد وربما جعلوا له قيادة العساكر
 في الجهاد وكان يحيى بن اكثم يخرج أيام المأمون بالطائفة الى ارض الروم
 واسد بن الفرات قاضي افر يقية لبنى الاغلب ومنذر بن سعيد قاضي
 اندلس لبنى امية ثم لما تسطت الروس على مدينة قران وغيرها من
 بلاد بلغار وبطالت المناصب الملكية وتعطلت الخطط الاسلامية من القضاء
 والمظالم والحسبة وغيرها من الوظائف الدينية فيها انفرد اهل كل قرية
 ومحلة بها بإمام منهم يقع عليه اختيارهم ويحصل فيه اتفاقهم يقيم لهم
 الصلوات والجمع والاعياد ويقوم مقام القضاة في فصل الخصومات وقطع
 المنازعات الى ان طالت المدة ونسى عهد الملوك الاسلامية بها وبعد زمانه
 فضعف هذا الامر فيهم واختل شيئاً فشيئاً حتى انتهى الحال الى ان لا يكون
 ذلك الا بعد اخلاء الحكم المسكوب على شروط وضعوها ومقدمات عينوها وان
 لا يسلم الى الاثمة الا مباشرة الانكحة وتسمية الاطفال ودفن الاموات وقبول
 البيئات في دخول شهر رمضان والافطار والأضحية واقامة الجمع والاعياد
 وامامة الصلوات وغير ذلك من امور العبادات فحسب الا بامر جديد على
 حدة لا غير وحال هذا الامام على هذا العهد انه يختاره قومه وينتخبونه
 ويبايعون له ثم بعد ذلك لابد من التفتيش من جهة العمال في الدولة
 للعلم بصحة اختيارهم ومبايعتهم له وعدم المانع من جهة المتولي او اهل
 محله بتعلق حق العامة به او توجه خدمة الدولة اليه وغير ذلك من الامور
 المانعة لولايته ثم من امتحان الجمعية الشرعية في استحقاقه لذلك بعلمه

مطلب المقصد الأول

مطلب للسلطان ان
يكره من له قدرةمطلب الذى له
ولاية التقليب

* يجوز التقليب من
السلطان الجائر كما
يجوز من العادل
وذكر في الملتقط
والاسلام ليس بشرط
فيه اى في السلطان
الذى يقلب نهايه
شرح الهداية للعلامة
الصغناقي رحمه الله
من نفسها

وديانته وخلقه وصلاحه وامانته (المقصد الاول) في احكام القضاء والشهادة
وشروطهما واهلهما القضاء له شروط واداب تشتمل عليها فصول وابواب وهى
مستوفات البيان والتفصيل في كتب الفقه والفروع وقد عرفت انه لا بد منه
في العمران وهو فرض كفاية شرعا فلو امتنع الجميع منه اثموا وقالوا
للسلطان ان يكره من يعلم قدرته عليه واهليته اتصالا للمحقوق الى اربابها
والزاما للممانعين لها وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة واجماع الامة وهو
كالملمح معذور في حكمه لا يلزمه فعله غراما ولا بوجوب عليه ملاما والقضاء
قد تولاه قوم خيار صالحون ورغب عنه قوم خيار صا دن ولكل وجهة هو موليها
فاستبقر الخيرات وقال النبى صلى الله عليه وسلم انى احب لك ما احب
لنفس لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم اخرجه مسلم وعنه عليه السلام
القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق ففضى به فهو
في الجنة ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل
لم يعرف الحق ففضى للناس على جهل فهو في النار اخرجه ابو داود وعنه
صلى الله عليه وسلم سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل
وفي رواية ان افضل عباد الله عند الله منزلة يوم القيمة امام عادل وعنه
عليه السلام من طاب قضاء المسلمين حتى يغاله ثم غلب عداه جورا فله
الجنة ومن غلب جورا عدله فله النار اخرجه ابو داود والذى له ولاية
تقليب القاضى الخليفة ثم السلطان الذى نصبه الخليفة واطلق له التصرف
وكذا الامير الذى ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها واطلق له التصرف
فيها ويجوز التقليب من السلطان الجائر لان الصحابة والتابعين تقلبوه من
معاوية وابنه يزيد والحجاج بن يوسف فان معاوية بن ابى سفيان
استقضى ابا الدرداء بالشام وفضالة بن عبيد بن عبد الله واستقضى يزيد ابا محمد
طلحة بن عبد الله بن عوف الزهرى المعروف بطلمعة الذى على المدينة

واستقضى الحجاج ابا بردة بن ابي موسى الاشعري على البصرة واجلس معه
 سعيد بن جبير وغير اولئك وإذا لم يكن سلطان ولا من يجوز النقل منه
 كبعض بلاد الاسلام الذي طلب عليه الكفار واقروا المسلمين على مال
 يومئذ منهم وامور شرطوها عليهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد
 منهم يجعلونه واليا عليهم فيولى قاضيا او يكون هو الذي يقضى بينهم وكذا ان
 ينصبوا اماما يقيم لهم الجمع والا عباد بل يجوز لمن وثق بنفسه ان يطلبه
 وينقله من حاكم الكفار وان يستمد في تحقيق الحق وايصاله الى المستحق
 بالقوانين الموضوعة لهم في تدبير الملك وسياسة الناس والاستظهار بها
 لما هم فوائده وجم عوائده في اقامة الحق وصيانة الخلق استمد لا بحال
 يوسف عليه السلام حيث قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم
 وقوله تعالى كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان
 يشاء الله مع توفر شرائط صحة الاستدلال من نقل الشارع وعدم التعقيب
 له بالانكار قالوا والذي قلب بواطة الشفهاء كالذي قلب احتسابا في انه
 ينفذ قضاؤه وان كان لا ينبغي الولاية بذلك وان الرشوة التي هي حرام
 على الاخذ والمعطى هي الرشوة على تقليد القضاء والامارة ثم لا يكون
 قاضيا والتي اخذه القاضى ليحكم له واختل في نفوذه اذا قضى بحق فيما
 ارتشى وفيما سواه ففيل لا ينفذ فيهما وقيل ينفذ في غيرهما ارتشى فيه
 وهو اختيار شمس الاثمة السر خسى رحمه الله وقيل ينفذ فيهما وهو اختيار
 فخر الاسلام واستحسنه ابن الهمام رحمهما الله لان غايته امره الفسق وقد
 فرض انه لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فما الذي يمنع النفوذ
 وآما التي هي حرام على الاخذ دون الدافع فما يأخذه ليسوى امره
 عند الحاكم دفعا للمضرر او جلبا للمنفعة وحيلة حلها للاخذ ان يستأجره مدة
 يتم فيها امره ثم يستعمله فيما يريد ثم الولاية تقبل التقييد والتعاقب

مطلب الذي ينقل
 من حاكم الكفار

مطلب اقسام
 الرشوة

الولاية
 تقبل
 التقييد

بالشرط كما اذا قال اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا واذا بلغت الى مكة
فانت امير الموسم فيها والاضافة كما اذا قال جعلتك قاضيا في رأس الشهر
والاستثناء كان يقول جعلتك قاضيا الا في قضية فلان اولا تنظر في قضية
كذا وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم البعث الى موتة وأمر عليهم
مولاه زيد بن حارثة وقال ان قتل فجعفر اميركم وان قتل جعفر فعبد الله
بن رواحة اميركم على ما عرف في كتب المفازي والسير وكذا ذكره
ابن الهمام وغيره وقال قاضيخان ويصح تعليق القضاء والامارة بالشرط
والاضافة الى وقت معلوم واذا قلد القضاء يوما او مجلسا جاز ويتوقف بالمكان
والزمان وقال ابن العزرحمة الله ولا يضره كون ولايته قاصرة كالقاضي الموالي
في بلدة صغيرة او طائفة قليلة او واقعة خاصة واذا عرفت هذا فاعلم ان
اثمة المساجد في هذه البلاد قضاة على قومهم في الامور المعهودة وان
لم يطلق عليهم اسم القاضي ولم يجر عليهم هذا العنوان لثبوت ولايتهم
فيها وتمكنهم من اقامتها وعدم مداخله غيرهم فيها ثم القضاء بماذا يتحقق
قال شمس الاثمة الحاراني رحمه الله في شرح ادب القضاء للمختص رحمه
الله ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه وقضاء فيه وفي الفتاوى الصغرى
لو قال القاضي ثبت عندي او اشهد عليه او صح عندي او ظهر او علمت
فهو حكم وفي كتاب الرجوع عن الشهادة اذا شهدا على رجل بمال والزمه
القاضي ثم رجع الشاهد ضمن وعن ظهير الدين المرغيناني رحمه الله
لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب الحكم سلم هذا المحمود الى المدعى
لا يكون حكما وفي واقعات الناطق رحمه الله ما ارى لك حقا في هذه
الدار لا يكون قضاء ما لم يقل انفذت عليك للقضاء وفي فتاوى قاضيخان
رحمه الله رجل ادعى ديننا على رجل فاقام البينة عليه بعد المحمود فقال
القاضي ثبت عندي ان لهذا الرجل كذا اخلفني فيه الشايخ رحمه الله

مطلب اثمة المساجد
في بلادنا قضاة

وأما الان على القا
نون الموضوع في
هذه البلاد بحكم
الفقرة الاولى
وثلاثمائة
وثلاثين من القسم
الثاني من المجلد
العاشر فهم في حال
ولايتهم قضاة لا محالة
لتفويض قطع المنا
زعات الواقعة بين
المسلمين وقسمه
التركات اليهم
بدون امر جديد
منه سلمه الله

مطلب اذاب
للقاضى الرجوع

مطلب شروط القضاء

مطلب حد العدة

قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضى وقال شمس الاثمة والقاضى
ابو حاتم يكون حكما وعليه الفتوى ثم اذا بدل القاضى ان يرجع عن القضاء
ان كان الذى قضى خطأ لا خلاف فيه انه يردده وان كان مختلفا فيه قال
ابو يوسف رحمه الله امضاه خلافا لمحمد رحمه الله وفي المستقبل يقضى
بالذى يرى انه افضل في هذا الان وذلك اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار
المقضى له اما اذا اقر القاضى بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء لتمام
حق المقضى له وصار كالشهود اذا رجعوا ومن شروط القضاء الاسلام
والبالوغ والعقل والحرية وكونه بصيرا غير اعمى ولا محمولا في قذف والكمال
فيه ان يكون عدلا عفيفا عالما بالكتاب والسنة واحكام القضاء وبطريق من
كان قبله من القضاة وذهب مالك والشافعى واحمد وجمهور اصحابهم وجماعة
غيرهم الى انه لا ينفذ قضاء الفاسق وظاهر المذهب عندنا نفوذه وقبول
شهادته واختاره هبة الاسلام الغزالي وشهاب الدين السهروردي وجماعة من
اصحاب الشافعى وغيرهم وقال الغزالي اجتماع هذه الشرايط متعذر في
عصرنا فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا
فاسقا وقال ايضا والذى نرى ان الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بنى
العباس وان السلاطين والقضاة في الاقطار نافذوا الاحكام اذا كانوا مبايعين
للخليفة لاننا نراعى الصفات والشروط في السلاطين والقضاة نشوقا الى مراعاة
المصالح ولو قضينا ببطلان الولاية الان لبطلت المصالح رأسا فكيف نفوت
رأس المال في طلب الربح انتهى واحسن ما وقع في حد العدة ما ذكره
القاضى ابو حازم رحمه الله حين ساله عبيد الله بن سليمان وزير المعتز
بالله امير المؤمنين عنها حيث قال احسن ما نقل في هذا الباب ما روى
عن ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى القاضى وهو ان لا يأتى
بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه وصوابه اغلب

على خطائه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجتنب الكذب ديانة ومروة
وفي الخلاصة المختار ما ذكره في ادب القاضى ان العدل من يغلب حسناته
على سيئاته ولا يكون صاحب كبيرة بمعنى ان لا يكون مصرا على الكبائر
وان كان مصرا عليها فهو صاحب كبيرة اما في ارتكاب كبيرة فيكون مرتكب
الكبيرة ثم العدالة عندنا انما هي شرط الاولوية او وجوب القبول والقبول
ومعنى ذلك ان لا يولى غير العدل ولا يقبل شهادته فلو ولى جاز احكامه
ونفذ قضاياه ولو قبلت شهادته صح ونفذ القضاء بها فان الفاسق اهل
للشهادة والقضاء عندنا واليه ذهب الغزالي والسيوطى وغيرهما من محققى
الشافعية ولكن الذى يولى ويقبل شهادته يكون قد ترك الاولى وارتكب
خلافه وهل يأثم فيه ام لا ففيه تردد واختلاف الروايات قال الشيخ الامام
ابو الحسين احمد بن محمد البغدادي المعروف بالفدوى رحمه الله في
مختصره لا يصح ولاية القاضى حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة وقال في
الهداية الفاسق اهل للقضاء حتى لو قل بصرح الا انه ينبغى ان لا يقبل كما
في حكم الشهادة فانه ينبغى ان لا يقبل شهادته ولو قبل جاز عندنا وقال
في مجمع البحرين ينبغى ان لا يولى الجاهل ولا الفاسق وقيل لا يصح قضاؤهما
وقال في الوقاية الفاسق اهل له بصرح تقليده ولا يقبل كما يصح قبول
شهادته ولا تقبل وقال ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم وقال صدر
الشرعية رحمه الله العدالة شرط عندنا لوجوب القبول فقير العدل يجب
على القاضى ان لا يقبل شهادته اما ان قبل وحكم بها صح لكن يأثم وقال
قاضيخان رحمه الله في فتاواه الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا وقال
والفاسق من اهل الشهادة ينفذ قضاؤه وقال في الخلاصة العلم والعدالة شرط
الاولوية والفاسق عندنا يصلح شاهداً والاولى ان لا يقبل شهادة الفاسق
ومع هذا لو قبل وقضى بها نفذ القضاء وكذا القضاء وقال ابن الهمام رحمه

مطالب العدالة شرط
الاولوية

مطالب الفاسق اهل
للشهادة

الله في فتح القدير فلو قلنا الفاسق الجاهل صح ويحكم بفتوى غيره ولكن ينبغي ان لا يقلد والحاصل انه ان كان في الرعية عدل عالم لا يحل تولية من ليس كذلك ولو ولي صح على مثال شهادة الفاسق لا يحل قبولها وان قبل نفذ الحكم بها وفي غير موضع ذكر الاولوية بمعنى ان الاولى ان لا تقبل شهادته وان قبل جاز ومقتضى الدليل ان لا يحل ان يقضى بها فان قضى جاز ونفذ وقال في موضع اخر ان كلامنا القضاء والشهادة يستمد من امر واحد هو شروط الشهادة من الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وكونه غير اعمى ولا محدودا في قذف والكمال فيه ان يكون عدلا صفيقا عالما بالسنة وبطريق من كان قبله من القضاء والدليل الذي يقتضى عدم الحل ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى لله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين صححه الحاكم وفي معجم الطبراني بافظ من تولى من امر المسلمين شيئا فاستعمل رجلا وهو يعلم ان فيهم من هو اولى بذلك واعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين واخرج ابو يعلى الموصلي في مسنده عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رجل استعمل رجلا على عشرة وعلم ان في العشرة من هو افضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين ثم المستور الذي لم يعرف حاله فهو في حكم الفاسق في ظاهر الرواية وكالعدل في رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله واختاره ابو جعفر الطحاوي والحاكم الشهيد وشمس الائمة الحلواني وفخر الاسلام وغيرهم وقال في المحيط والتجنييس والمهراج والمضمرات والبرزازية هو الصحيح (المقصد الثاني في الرجوع عن الشهادة) قال الشيخ الامام ابو الحسين احمد بن محمد البغدادي القنوري رحمه الله اذا رجع الشهود عن شهادتهم

* كان الشيخ رحمه الله بقوله من القسم الرابع اختار من ذهب الطحاوي رحمه الله لان في هذا القسم لا يشترط العدالة كما مر بيانه وانما جعله من هذا القسم باعتبار ان خبره ليس بمأزوم للصوم بل الموجب هو النص الكشفي الكبير شرح اصول فخر الاسلام من نفسه

قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب
 عليهم ضمان ما اتلفوه بشهادتهم وفصله في الهداية حيث قال لان الحق انما
 يثبت بالقضاء والقاضي لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما
 اتلفا شيئا لا على المدعى ولا على المشهود عليه وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم
 يفسخ الحكم لان اخر كلامهم يناقض اوله فلا ينفك الحكم بالتناقض ولانه في
 الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجع الاول باتصال القضاء وعليهم ضمان
 ما اتلفوه بشهادتهم لاقرارهم على انفسهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع
 صحة الاقرار ثم قال ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم لانه فسخ الشهادة فيختص
 بما يختص به الشهادة من المجلس فهو مجلس القاضي اى قاض كان ثم قال
 واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما
 واراد يمينهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينته عليه لانه ادعى رجوعا باطلا انتهى
 ثم قال القدوري رحمه الله في مختصره قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد
 الزور اشهر في السوق وقال نوجه ضربا ونحبسه وضم في البداية على
 ذلك قوله وفي الجامع الصغير شاهدان اقرا انهما شهدا بزور لم يضربا وقال
 بهزان ثم قال في الهداية وفائدته ان شاهد الزور في حق ما ذكرنا من
 الحكم هو المقر على نفسه بذلك فانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه
 نفى الشهادة والبيانات للاثبات لا للنفى يعنى ان عبارة القدوري رحمه
 الله ساكنة عن بيان ان شاهد الزور من هو وعبرة محمد رحمه الله
 في الجامع الصغير ناطقة بانه المقر على نفسه بذلك لا غير ولهذا الفائدة
 زادها على ما في الكتاب لان وضع البداية على ما التزمه المصنف
 رحمه الله ان يورد المختصر فيها ثم يضم اليه ما في الجامع الصغير اذا
 كان فيه زيادة فائدة او نوع مخالفة وقال في المبسوط شاهد الزور عندنا
 هو المقر على نفسه بذلك لانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه

مطلب شاهد الزور

نفي الشهادة والبيانات شرعت للاثبات وهكذا في النافع وغيره وفي المستصفي
 من المستوفي للشيخ حافظ الدين ابى البركات النسفي رحمه الله الرجوع
 من الشهادة بزور ركنه قول الشاهد شهدت بزور وشرطه ان يكون عند
 القاضى وحكمه ايجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل اتصال القضاء
 بالشهادة او بعد اتصال القضاء والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء
 هذا واعترض عليه صدر الشريعة رحمه الله في شرح الوقاية وغيره بان ذلك
 قد يعلم بدون الاقرار كما اذا شهدا بموت زيد وبان فلانا قتله ثم ظهر حيا
 وكذا اذا شهدا برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوما وليس بالسماة حلة ولم
 يرا الهلال ومثل هذا كثير انتهى وتبعه جمع كثير من المتأخرين فيه من
 غير تأمل وتبصر وزاد بعضهم ما اذا شهدوا بالولادة وهي بكر وبقطع
 الشجرة وهي قائمة واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية
 بانه لم يذكر الذى شهد بقتل شخص وظهر حيا اما لغيرته واما لانه لا
 محيص له ان يقول كذبت او ظننت ذلك او سمعت ذلك فشهدت وهما
 بمعنى لاقراره بالشهادة بغير علم فجهلي كانه قال ذلك انتهى ولا يخفى
 عليك ان كلا من الاعتراض والجواب ظاهر الفساد وان صدرا عن معتقد
 عليه الخصامر بالاعتقاد اما الاول فلان صاحب الهداية انما يقول ان شاهد
 الزور في حق ما ذكرنا من الحكم اى وجوب التعزير هو المقر على
 نفسه بذلك وكتب الفقه مشحونة بانه لو قال غلطت او اخطأت لو نسيت
 اوردت شهادته لتهمة او مخالفة بين الدعوى والشهادة او بين الشاهد بين
 او انكر الشهادة انه لا يصرر ولا يشهر ولا يكون شاهد زور وان وجب
 عليه الضمان في رجوعه بعد الحكم بقوله غلطت ولعمري ولا شك ان الشاهد
 في الصور المذكورة اذا ظهر الامر على خلاف ما شهد به على سعة من
 ان يقول اخطأت او غلطت ونحو ذلك وروى عن الشعبي رحمه الله ان

اعتراض صدر
 الشريعة

* اى على ما ذكره
 صاحب الهداية
 والمبسوط والنافع
 وغيرهما منه سلمه الله

جواب الاكمل

مطلب قطع على
رضي الله عنه

رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرقه فقطع يده ثم
اتيا بعد ذلك باخر فقالا اوهمنا انما السارق هذا فقال لهما لا اصدقكما
على هذا الاخر واضمنتمكم ادية الاول ولو اني اعلمكما فلعلمنا ذلك عهدا
قطعت ايديكما وفي المستصفي وهذا اللفظ منه رضي الله عنه على سبيل
التهديد دون التحقيق لان الايدي لا تقطع بيد واحدة ولا يلزم كذبه
لانه حلقه بمالا طريق اليه وهو صيق العلم بانهما فعلا ذلك عهدا وهو
نظير قول عمر رضي الله عنه في المتعة ولو تقبعت فيهما لرجمت فانها لا
توجب الرجم بل ليس بخبر وانما هو انشاء التهديد زجرا عن هذا الفعل
وفي المقرب وهم في الحساب واوهم غلط ثم في الشهادة بالموت لعلمه شهد
بالتسامع والشهادة بالتسامع جائزة فيه فيكون الشاهد معذورا ولا يكون
شهادته زورا وان ظهر الامر على خلاف ما شهد به لانه اني بما هو مباح
له وفي الشهادة برؤية الهلال كذلك والقول بعدم الرؤية شهادة على
نفس محض لا يدخل تحت الحكم وانفقوا على انها غير مسموعة اصلا فلا يرتفع
به البيعة الشرعية الثابتة بالرؤية وقت استشكل صدر الشريعة رحمه الله نفسه
في كتاب الحج صورة المسئلة فيما شهدا بالوقوف قبل وقته بان هذه
الشهادة لا تكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا وهي ليلة الثلاثين بل روى
بعدها بليلة وكان ذوالقعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون
ذى القعدة تسعة وعشرين يوما انتهى وحاصله ما قال ابن الهمام لا شك ان
وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من يشهد انه الثامن
لان اعتقاده الثامن انما يكون بناء على ان اول ذى الحجة باكمال عدة
ذى القعدة واعتقاده التاسع بناء على انه روى قبل الثلاثين من ذى القعدة
فهذه شهادة على الاثبات والقائلون انه الثامن حاصل ما عندهم نفى
محض وهو انهم لم يروا ليلة الثلاثين من ذى القعدة وراه الذين شهدوا

يعنى لو اخطأ في
شهادته يكون
معذورا ولا يكون
قوله زورا منه سلمه
الله

مطلب الشهادة على
النفس

فهي شهادة لا معارض لها وما روى عن محمد رحمه الله من قبول الشهادة بالنفى فيما يحيط به عالم الشاهد كما اذا لزم ازيدا بالكوفة في ايام الحج ثم تعلق حكم ما على حجة او عدمه فشهدا على انه نحر بالكوفة انما هو فيما شهدا بالنحر قال الشيخ نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد النسفي رحمه الله في شرح الجامع الصغير لهما ان هذه الشهادة قامت على النفى فبطلت كما اذا شهدوا انه لم يحج وانما قلنا هذا لان الشهادة بالتضحية باطل بحقيقتها لانه لا طالب لها ولا يدخل تحت الحكم فبقى النفى مفصودا انتهى وليس عدم رؤية الهلال مما يحيط به عالم الشاهد لفحش التفاوت في الابصار ضعفا وحدة وفي الهواء صحوا وعلة بحسب تفاوت الاشارة والادخنة وغيرها قلة وكثرة في وقت دون وقت ومنظر دون منظر وقد صرحوا بحليمة الفطر بعد صوم ثلاثين يوما بقول عدلين وان لم ير الهلال مع صحو الهواء وفي المحيط والخلاصة والدراية والبرازية وغيرها هو الصحيح وعند محمد رحمه الله فيما صاموا بقول عدل ايضا وفي غاية البيان وغيرها هو الاصح بل في المحيط والذخيرة والهداية وغيرها انه قول الاثمة الثلاثة وسيجيء واذا كان الحال على هذا المنوال فكيف يصح ايراد هذا الاعتراض الواهي على الغاية على ما ذكره في الهداية وغيرها وهو قول اتفق عليه الاثمة الثلاثة رحمهم الله واورده محمد رحمه الله في الجامع الصغير والمبسوط وغيرها وبينه صاحب الهداية وغيره بهذا الوجه الوجه وقد تولد من هذا الاعتراض مفسدة هي ان الاحداث اتخذوا ذلك رواية وبنوا عليها رفض الحجة الشرعية ورد البينة الثابتة شرعا وتمسكوا بها في صوم يوم العيد المحرم في الشريعة وترك صوم يوم او يومين من اول شهر رمضان حتى ان بعضهم شهد عنده جماعة برؤية هلال رمضان وقبل شهادتهم وصلى التراويح وصام في غده ثم انه لم ير الهلال في الليلة الثانية فافطر في اليوم الثاني وترك التراويح والصوم وشنع على

حال بعض المعاصرين
ين في بلادنا

الشهود واذيهم بانهم كذبوا في شهادتهم فانظر الى المعاصرين في بلادنا
 قد انتهى بهم الى هذا الحد من السفه والجهالة واما الثاني وهو جواب
 الشيخ اكمل الدين رحمه الله فلان هذه القضية لا تسقط عن الاعتبار لو
 فرض انه زور وان سلمت قدرته من الاقرار ثم لا سبيل الى الجائز الى
 الاقرار بالكذب فهل يكره على ذلك بالقتل او الحبس او الضرب واسله يسكت
 ولا يتكلم بشيء او ينكر الشهادة واي شيء يوجب الاكراه وما المصلحة
 فيه ولا نسلم ان قوله ظننت او غلطت او وهمت ونحوه بمعنى كذبت
 والانسان غير مأمون من الخطاء والغلط والسهو والنسيان مع التحفظ والتثبت
 على قدر الامكان وحكمه مرفوع عن الامة وكم من العلماء الايمان نسبوا الى
 الغلط والوهم والخطاء دون الكذب والافتراء بل تمكن الشهود من القول
 بذلك يؤيد القول ان شاهد الزور لا يعرف الا باقراره ويؤكد كما
 عرفت سابقا وان شاهد الزور انما هو الهامد في كذبه والقاصد له في
 الشهادة به بل الحف ان ذلك لا يعرف اصلا لا باقراره ولا بغيره على ما
 اشار اليه في الهداية اما الثاني فلما مر واما الاول فلانه يحتمل ان يكون
 صادقا في شهادته كاذبا في اقراره على نفسه نعم يؤخذ باقراره على نفسه
 ويضمن ما اتفق به عمله عمدا او خطاء او غير ذلك وتسقط شهادته قبل
 الحكم بها لامتناع الحكم بكلام متناقض ولكن التناقض لا يمنع صحة الاقرار
 ويشهر ويعزر ان اقر على نفسه بالكذب متعمدا بان يقول كذبت فيما
 شهدت عمدا ثم المقر على نفسه بشهادة الزور انما يعزر اذا كان اقراره
 من غير توبة وندامة على اقدامه على ذلك هيث ما عرر قال الحاكم
 ابو احمد رحمه الله هذه المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجع على سبيل
 التوبة والندامة فلا يعزر من غير خلاف وان رجع على سبيل الاجترار
 يعزر بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم احدهما فعلى الخلاف وهذا

مطلب الرجوع على
 ثلاثة اوجه

كمال التوفيق بين استغناء شريح بالتشهير وتعزير عمر رضى الله عنه بالضرب فلما
إذا قال أخطأت أو غلطت أو وهمت أو نحو ذلك فلا تعزير فيه أصلاً ولا
تشهير قط وعن هذا تبين فساد ما قيل في هذا الباب بأن أقر على نفسه
أنه شهد زوراً أو شهد بقتل رجل أو موته فجاء حياً أو شهد برؤية الهلال
فمر ثلاثون وليس بالسما علة ولم ير الهلال ونحو ذلك وما قيل أقر إقراراً
حقيقياً أو حكيمياً لأدخال هذه الصور فإنه قول لا يساعده الفقه والمداينة
ولا يعاضده الحجة والرواية وإنما صد رعن الاعتراض المذكور
وفقد التأمل والاعتبار وعدم التفرقة بين وقوع الشهادة على خلاف الواقع
وبين كونها شهادة زور والاول مرجو الاطلاع ممكن الوقوف عليه بخلاف
الثانى إلا في حق ما ذكرناه من المؤاخذه والتعزير

(المقصد الثالث في موارد الشهادة واحكام الروية) وهى على مراتب ففى
الزنى لا بد من اربعة رجال وفى بقية الحدود والقصاص من رجلين ولا يقبل
شهادة النساء البتة فى هذين النوعين وأما فى سائر حقوق الناس فما فيه
الزام محض على الغير كالشهادة بالبيع والشراء والنكاح والطلاق يشترط
فيه رجلان أو رجل وامرأتان إلا فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والبكارة
وعيوب النساء فتقبل فيه شهادة امرأة وفيما لا يكون فيه الزام أصلاً كالوكالة
والوديعة والهدية يقبل فيه خبر الصبى والفاسق والكافر بشرط التمييز
وفيما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون وفسخ
الشركة فكذا ان كان المخبر وكيلاً أو رسولاً ويشترط احد الامرين من
العدد والعدالة ان كان فضولياً وأما العبادات وما كان من الديانات
كالحل والحرم والطهارة والنجاسة فيقبل فيها خبر الواحد بشرائط وثبت
باخباره ثم فى رؤية الهلال ففى الاختصار شرح المختار وغيره ويجب ان
يَلْتَمَسَ الناس الهلال فى التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب

مطلب اختيار
صاحب الثقة

وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم فان رأوه صاموا وان لم يراه
أكملوه ثلاثين يوما ويفطر على من رأى الهلال ان يؤدي الشهادة اذالم
يثبت دونه حتى يجب على المخدرة وان لم ياذن لها زوجها وفي حديث
عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان
ما لم يتحفظ من غيره فان لم يره ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود
وقال في الهداية واذا كان بالسما علة قبل الامام شهادة العدل الواحد
في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا لانه امر ديني فاشبهه
رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ثم قال اذا قبل الامام شهادة
الواحد وصاموا ثلاثين يوما لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد رحمه الله
انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد
وان كان لا يثبت بها ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت
بشهادة القابلة واذا لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع
كثير يفتح العلم بنحوهم قال واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال
الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه تعلق به نفع العباد وهو
الفطر فاشبهه سائر حقوقهم والآصم كالنظر في هذا في ظاهر الرواية
والآصم خلاف ما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كهلal رمضان لانه تعلق
به نفع العباد وهو التوسع بالمعوم الاضاحى انتهى كلامه ولكن صاحب التحفة
رحمه الله اختار رواية النوادر من انه كالصوم وقال هو الصحيح وانما
اشترط الجمع الكثير فيما اذالم يكن بالسما علة لان التفرد بالرؤية في
مثل هذه الحالة يوهم الغلط وقال الطحاوى رحمه الله يقبل شهادة من
دونهم اذا جاء الشاهد من خارج المصر لقلة الموانع واليه اشار محمد
رحمه الله في كتاب الاستعسان حيث قال فان كان الذي شهد بذلك في

المصر ولا حلة في السماء لم تقبل شهادته وفي المبسوط انما يرد الامام
 شهادته اذا كانت السماء مصحبة وهو من اهل المصر فاما اذا كانت متفهمة
 او جاء من خارج المصر او كان في موضع مرتفع فانه تقبل عندنا وفي
 الكافي للمحاكم الشهيد ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد
 او غير عدل بعد ان يشهد انه راه خارج المصر او انه راه في المصر وفي
 المصر حلة تمنع العامة من المساوي في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا
 حلة في السماء لم تقبل في ذلك الا الجماعة وفي المحيط البرهاني ذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الشهادات ان شهادة المثني في الفطر
 والاضحى انما تقبل اذا كان بالسماء حلة او كانت مصحبة وجاءا من مكان
 اخر اما اذا كانت مصحبة وما جاءا من مكان اخر لا يكتفى بشهادة اثنين بل
 يشترط شهادة جمع وعن ابي يوسف رحمه الله في المنتقى ما هو قريب من
 هذا فقال انما اقبل شهادة الرجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين
 او اخبرا انهما رأياه في غير البلد اما اذا اخبرا انهما رأياه في البلد
 وكان البلد كثير الاهل فلا بد ان يكون جماعة كثيرة وفي فتاوى قاضيخان قال
 ابو يوسف رحمه الله انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا اخبرا
 انهما رأياه في غير البلد فان كان شهادتهما انهما رأياه في البلد والبلد
 كثير الاهل لا يقبل قول الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور
 تواطؤهم على الكذب اقول ومن قول ابي يوسف رحمه الله يستفاد ما قاله
 بعض المتأخرين ان في اهله سائر الاشهر لا فرق بين القيم والصحرى في
 قبول شهادة الرجلين لانتفاء كثرة الناظرين ووفرة توجه الطالبين وذلك
 فيما يتعلق بها حكم شرعي ويثبت رمضان بعد ثلاثين مضت من شعبان
 بناء على ثبوت اول شعبان ولو مع صحو الهواء فيهما وفي الخلاصة وهكذا
 في شرح الطحاوي والفتاوى الصغرى وصاحب الاقضية الشيخ الامام

ظاهر الدين المرغيناني رحمه الله اعتمد عليه قلت وقد جعل في المحيط وغيره هذا القول ظاهر الرواية وهو به جدير فانه مذكور في كتاب الاستحسان والمبسوط والكافي للحاكم الشهيد وهو مجموع كلام محمد في ظاهر الرواية فمآ في الخلاصة من قوله لكن في ظاهر المذهب لا تفاوت في المصر وخارج المصر غير ظاهر ثم قال فيها ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر أن أخبر عدلان برؤية الهلال لا بأس في أن يفطروا وقال ابن الهمام في فتح القدير يكون الثبوت فيها بلا دعوى وحكم للضرورة رأيت أنه لو لم ينصب في الدنيا وال ولا قاض حتى يصوا بذلك اما كان بهام بالرؤية فهذا الحكم في محال وجوده وقال ايضا اذا قبل الامام شهادته وهو فاسق وامر الناس بالصوم فافطر هو او واحد من اهل بلده لزمته الكفارة وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله ولو كان عدلا ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لأن وجه النفي كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف ههنا وفي الخلاصة الفاسق اذا ابصر ينبغي أن يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي شهادته ولو افطر قبل أن يشهد يجب القضاء وفي الكفارة اختلف المشايخ رحمهم الله ولو شهد ورد القاضي شهادته وامره بالافطار لا يجب عليه الكفارة واذا قبل الامام شهادته وامر الناس بالصوم فافطر هو او واحد من اهل بلده هل يلزمه الكفارة قال عامة مشايخنا رحمهم الله يلزمه الكفارة وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يلزمه وفي المحيط الواحد اذا رأى هلال رمضان وحده هل يلزمه أن يشهد عند الحاكم أم لا ذكر هذا في المبسوط قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله اذا كان عدلا يلزمه أن يشهد عند الحاكم حرا كان او عبدا او امة حتى الجارية العندرة تليزمها أن تشهد وهو من فروض العين ويجب أن يشهد

ومثله في المحيط
والخلاصة وغيرها
منه سلمه الله

مطلب اذا قبل
الامام شهادة
الفاسق

مطلب من رأى
الهلال يجب أن
يشهد

في ليلته ذلك كعبلا يصبح الناس مفطرين وللجارية المخدرة ان
تشهد بغير اذن وليها فاما اذا كان الراي فاسقا يكون فيه شبهة
قول الطحاوي رحمه الله ان علم ان القاضى يميل الى قول الطحاوي
رحمه الله ويقبل شهادته يلزمه ان يشهد واما اذا كان مستورا دخل فيه شبهة
الروايتين عن اصحابنا رحمه الله وهذا في المصر وآما في السواد اذا رأى
احدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله
ثم قال واذا ابصر هلال رمضان وحده وشهد عند القاضى فرد القاضى
شهادته فعليه ان يصوم خلافا للحسن البصرى وعثمان البقى رحمهما الله
فان افطر بعد ما رد الامام شهادته فلا كفارة عليه عندنا وان افطر قبل ان
يرد الامام شهادته او قبل ان يشهد عند القاضى هل يلزمه الكفارة فيه
اختلاف المشايخ رحمه الله ذكر شمس الاثمة الحلوانى رحمه الله في شرح
كتاب الصوم واما اذا قبل الامام شهادته وامر الناس بالصوم فافطر هو
او واحد من اهل بلده هل يلزمه الكفارة قال عامة مشايخنا رحمه الله تلزمه
وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا تلزمه وقال في المستصفى من المستوفى
وغيره ان المراد بالشهادة هو الاخبار لانه لا الزام في هذا الباب لا يقال في
هذه الروايات ما يدل على ان ائمة المساجد ليس لهم حكم القاضى وهو
خلاف ما ذكرته سابقا لانا نقول ائمة المساجد في بلادنا منصوبون بحكم
الحاكم ومعتبرون بالمشور ومستقلون في اجراء ما ذكر من الامور بحيث لا
يمكن لاحد مزاحمتهم فيها او ممانعتهم عنها ولهذا يؤخذون بالتقصير في
امر الرؤية دون غيرهم ولا يقع عزلهم ولا يمكن صرفهم الا بجرىمة ثابتة في
ذمتهم وحق قائم عليهم ولا تركها الا باذن وامتعاء وقد اكد ولايتهم
فيها كتاب المفتى عبد الواحد بن سليمان سنة سبع وستين ومائتين والى
في ذلك يأمرهم بعدم التعدي والتجاوز الى ما ينول غيرهم بخلاف ائمة
القرى في بلاد الاسلام فانهم لا يكون لهم منشور ولو كان لبعضهم فلا يفرض

ويفترض على من
راى الهلال ان
يؤدى الشهادة اذا
لم يشهد دونه حتى
يجب على المخدرة
وان لم يأذن لها
زوجها فان اكملوا
ثلثين ولم يروا
الهلال قال محمد
رحمه الله يفطرون
بناء على ثبوت
الرمضانية بشهادة
الواحد وان كان لا
يشهد به ابتداء
كلارث بناء على
ثبوت النسب بقول
القابلة وروى
الحسن عن ابى
حنيفة رحمهما الله
انهم لا يفطرون
اخذا بالاحتياط
وقال محمد لا اثم
مسلمما بتعجيل الصوم
يوم اختيار من نفسه

مطلب كتاب المفتى

مطلب حال ائمة
القرى

اليهم ولاية شين من هذه الامور بل الاحكام يقيمها القاضي والجمع والاعيان يقيمها الخطيب وانما يؤثم الناس فيها رجل من غير ولاية ولا منشور مدة مضروبة باجرة معلومة يعطيها له بعض من له ثروة من اهل القرية او جماعة لهم معة ويكون هو دائما على ترقب الدفع عنها ومراعاة غيره فيها مع الاختيار في ترك ما التزمه باجرة هذا او ما كان ذا ذنب ولكن زمانه * قد فوض الاحكام للحساد *

المقصد الرابع في دخول شهر رمضان ووجوب الصوم والفطر خلاصة التفصيل وغاية التحصيل وجوب صوم شهر رمضان علينا بشهود الشهر وحضور الوقت ويثبت بخبر عدل واحد ولو امرأة او عبدا او مجنونا في قنف برؤية هلاله والافطار بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول واهرار اذا كان في الهواء عملة من غيم او غبار او بخار او دخان او غير ذلك من الاكدار او جاء الشهود من خارج المصر او راياه من مكان مرتفع او كان البلد قليل الاهل وان كان في الصحراء واما اذا كان الهواء صحوا وما جاؤا من خارج ولم يروه من مكان مرتفع والبلد كثير الاهل فلا بد من جمع يقع السلام بخبرهم بمعنى الظن الغالب في البابين والاكتماء فيهما باثنين رواية عن الائمة الثلاثة اختارها بعضهم ورواها في الصوم رواية اختارها الفقيه ابو جعفر الهندواني وصاحب الولوالجية والظهيرية وغيرهم وتنويضه الى راي الامام رواية صححها بعضهم ثم المستور في هذا الحكم كالعديل يجب قبول خبره وشهادته والعمل به في رواية الحسن عن ابي حنيفة بل في ظاهر الرواية واختارها الطحاوي والحاكم وشمس الائمة الحلواني وآخرون وصححها في المحيط والتجنيس ومعراج الدراية والمضمرات والبرازية وغيرها واما القاضي فالاولى ان لا يقبل شهادته على قول ووجوب رده وكون القبول انما وتركه للواجب على قول اخر ولكن يلزمه الشهادة اذا ابصر وازمه وسائر الناس الصوم والفطر اذا صدر قبول شهادته من له ولاية لذلك واهلية فيه في محله ويحصل القبول

مطلب
القبول

بقوله ثبت عندى اوصح او ظهري او اشهد عليه ونحو ذلك فلا يكون بهد
 هذا احد مساع في رده ولا في البحث عن حاله ولا ينتقض برجوعه والعمل
 بخلافه بل يجب العمل على كل من بلغ اليه بطريقة فلو افطر هو او واحد غيره
 يلزمه الكفارة وكذا اذا شهد في مسجد الرستاق واخذوا بقوله عليهم ان
 يصوموا به ثم بعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر وان لم ير الهلال
 ولومع صحوا هوأ وعبرة فتاوى قاضين عمان والخلاصة وغيرها بقول رجلين
 افطروا واختاره القنورى والحاكم الشهيد وشيخ الاسلام ابو الحسن وفي
 المحيط بلفظ شاهد بن قال وأن كانت السماء مصحبة اليه اشأ رفى القنورى
 والمنتهى وهو الصحيح وعليه فتوى شيخ الاسلام ابى الحسن وصححه ايضا في
 الدراية والخلاصة والبرزازية وغيرها وقال في الفيض وعليه الفتوى ونقل
 في البدائع والسراج والجوهرة الاتفاق على ذلك وقيد بعضهم باتفاق
 الاثمة الثلاثة هذا كله فيما لم يرمع الصحوا وما مع القيم فلا خلاف فيه لاحد
 وبعد صوم ثلاثين بقول واحد لا فيما روى عن ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يحل الافطار فيه ايضا لانه حينئذ لا يثبت
 بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم بثبوت الرضائية كما يثبت شوال مع صحو
 الهوا فيما ثبت رمضان بشهادة رجلين وكم من حكم يثبت تبعها وان لم
 يثبت ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القاباة
 وبلوح من كلام صاحب الهداية الجنوح الى هذا وفي غاية البيان وغيرها
 هو الاصح وقال في المحيط في شرح القنورى الواحد اذا شهد على هلال
 رمضان عند القاضي والسماء متقيمة وقبل القاضي شهادته وامر الناس بالصوم
 فلما اتوا ثلاثين يوما فم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمهما الله يصومون من الف وان كان اليوم الحادى والثلاثين ولا يفطرون
 وقال محمد رحمه الله يفطرون قال شمس الاثمة الحلوانى رحمه الله هذا الاختلاف

*مطلب اذا شهد
 في مسجد الرستاق

*قول شمس الاثمة

فيما اذالم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت السماء متفهمة فانهم يفترون بلاغلاف انتهى وهكذا في النخيرة والمجتبى والمعراج وغيرها ايضا وكذلك تيد في فتاوى قاضخان والخالصة هذا بكون السماء مصحبة وما وقع في الدرر من انه يهز ذلك الشاهد وما علل به هو من ظهور الكذب باطل نشأ من التقليل الباطل للاعتراض الباطل على ما سبق ثم اذا لم يثبت الهلال بالرؤية يجب اكمال شعبان في دخول شهر رمضان واكماله في الخروج عنه لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيته وافطروا الرؤيته فان ضم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما على ما في الصحيحين من ابي هريرة رضي الله عنه وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لم يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فان ضم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابوداود واكمال شعبان يمتنى على رؤية هلاله او على تمام السنة القمرية اربعة وخمسين يوما وثلاثمائة يوم اعتبارا من اول شعبان الماضي الى شعبان هذا العام او ببداية اخر يقوم عليه فان رؤي هلال رمضان في مظهره والافيكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ويجب اكمال شعبان وان اتفق مع كمال رجب للمحدث السابى وغيره والمراد من رؤية الهلال رؤيته في ميعاده وحلول ميعاته ولا عبرة لرؤيته بعد ميعاده بيوم او يومين واما رؤية اهله سائر الاشهر او اكمال ما قبلها لدخول صوم رمضان فلم يرد به الشريعة المحمدية ولم تكلف به قط وما قيل ان ذلك من ضرورة اكمال شعبان ممنوع وانما يلزم ان اولم يعرف وروده وحلوله موعده بوضوح من ضرورة او ببداية اخر في موضعه من بيان او تجربة او حساب وقد عرف بالضرورة لان تقدم السنة القمرية في كل عام على السنة الشمسية بنحو عشرة ايام ومقدار التفاوت بينهما منذ خلق الله الارض والسموات مما يقطع به العامة ويجرى مجرى المشاهدات ومحال ان يرد الشرايع الحقبة

* مطلب اكمال شعبان

ليس في الشرع ما هو على منافاة الدليل العقلي الصحيح وانما يرد على وفاقه وكل ما جأت به الرسل فهو على موافقة العقول الصحيح كتاب التنبيه على الهراية لابن العزم نفسه * مطلب لا يرد الشرايع بابطال حكم العقل

بإبطال القضايا العقلية والأحكام الضرورية ومن برع ذلك فلم يفارق
 عن الدين قالوا افتري على الله كذبا أم به جنة لا يحسب العبارة
 وفي الجملة وكيف ولو ثبت توهم المخالفة بينهما لوجب تأويل السمعيات
 بحسب الحاجة على قدر الضرورة وإنما ينطرق الخفاء إلى يوم واحد فامر
 الشارع برؤية هلال شهر رمضان أو اكتمال شعبان فحسب قال الفقيه أبو
 الليث رحمه الله في كتاب البستان كلما مضى شهر من الشهور الفارسية
 عشرة أيام دخل شهر من الشهور الرومية وكل سنة يتأخر النيروز بيوم
 واحد من أيام الجمعة فإن كان النيروز في هذه السنة يوم الخميس يكون
 في السنة القابلة يوم الجمعة وفي السنة الثالثة يوم السبت وما كان من الشهور
 العربية ينقص في كل سنة عشرة أيام وربما ينقص أحد عشر يوما فسنة
 منها بقتصان الشهور والأربعة هي الأيام المستقرّة وفي المحيط البرهاني أن الشهور
 لا تكون كاملة كلها ولا ناقصة كلها بل يكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة
 وينحوه ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه وهذا هو المعنى من قوله صلى الله عليه
 وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا
 حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يعني عدة شعبان على ما هو المصريح في
 الحديث السابق وعدة رمضان بفموم هلال شوال ضرورة أن المراد عدة
 شهر جمل رؤية الهلال الذي بعده غاية للنهي عن الصوم والأفطار وهو
 شعبان ورمضان ليس إلا وليس هذا لأنه لا يعرف بغير هذا الطريق بل
 لا مثال أمر الشارع فانه علم هذا الحكم بذلك اشفاقا للامة وتيسيرا لهم فان
 الحساب وغيره لا يعرفه إلا الأفراد والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه
 جماهيرهم وقد عرف أيضا ببيانات من الشارع وردت في مواضعها مثل
 الحديث السابق وهو في الصبيح وغيرهما وما في صحيح مسلم الشهر
 يكون تسعا وعشرين وفيه أيضا الشهر هكذا وهكذا عشر أو تسعة مرة وفي

* والذي عن شرح
 مختصر الطحاوي رحمه
 الله والاختيار من أن
 سائر الأشهر لا يقبل
 فيه الشهادة رجلين
 أو رجل وامرأتين عد
 ول وأحرار لا دلالة فيه
 على أنه يجب ذلك
 لبخول رمضان وإدائه
 صومه الجواز أن يكون
 المراد منه في اثبات
 ما يتعلق به من حقوق
 الناس كطلاق وعنا
 في وأجارة ووكالة بل
 يجب حمل عليه بد
 ليل أن ما لا يتعلق
 به حقوق

* مطلب ما في المحيط
 العباد غير مشروط
 بالشهادة ولا العدد
 والحرية بل يكفي
 فيه غير الواحد وما
 في حواش الأشباه
 من أن المصنف طرد
 ذلك في رجب وغيره
 خلاف الواقع فانه لم
 يذكر فيه شيئا سوى
 ما نقله عن شرح
 الطحاوي وقد عرفت
 أنه لا دلالة على ذلك
 منه سلمه الله

رواية اخرى له هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثانية والشهر هكذا وهكذا
 يعني تمام ثلاثين انتهى وفي صحيح البخاري الشهر هكذا وهكذا اي معنى مرة تسعا وعشرين
 ومرة ثلاثين انتهى واتحاد المعنى مع التفاوت في اللفظ وتعدد الطرق وتغاير
 الروايات يدل على ان البيان صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولولم
 يثبت ذلك فهو حكاية حال او مدرج وغايته ارسال وهو صريح في اشتباك
 العديدين في شهور السنة دائما وليس المعنى انه قد يكون كذلك فانه
 ليس معنى المرة وان قسرت الحديث الى ذلك المعنى فقد اخرجته عن
 مفاده وصرفته عن مدلوله ثم لا يكون في المعنى المقصور اليه فائدة تبليغية
 وحكمة شرعية بل معناه انه يرد على هذا العدد مرة وعلى ذلك مرة اخرى
 فاما ان يكون المراد منه انه يرد على هذا مرة وعلى ذلك اخرى في تمام
 العمر وجملة الدهر واما ان يكون انه يرد على ذلك التشابك على
 الاستمرار والدوام ولما انتهى الاول بالضرورة تعين الثاني مرادا من الحديث
 وثبت المدعى بلاربيب فان قيل كيف حصر في الحديث عدد ايام الشهر
 على تسع وعشرين تارة وردد بينه وبين ثلاثين تارة اخرى قلت في
 الاول اخبر عن عدد ليال شهر واحد وعدد ليال شهر واحد لا يزيد على تسع
 وعشرين ليلة البتة وفي الثاني اخبر عن عدة ليال شهور عديدة والزائد
 على تسع وعشرين في كل شهر هلالى نحو نصف يوم فاذا اعتبر عدد الجميع
 فلا بد ان يتردد بين العديدين على التشابك وقد ثبت ذلك عند الحساب
 ثبوتنا لا مرد له وعدم اعتبار الحساب في هلال رمضان وشوال ليس لانه باطل
 بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم تيسير الامة مع مراعات جانب الاعتياد بتعليق الصوم
 والفطر على امر ظاهر يعرفه الامة ويتمكن منه العامة وهو الاكمال او الرؤية والافاء غير
 الابطال كما انه الغى اصابة القبلة من غير تحرر عند الاشتباه والعلام الحاصل من مشاهدة الامام
 في الحدود واعتبر جهة التحري وما يفيد الشهود مع ظنيته واحتمال خطائه كفى وقد

مطلب الحديث سر
 يع في اشتباك العد
 دين

كما في حديث الشهر
 تسع وعشرون ليلة
 وحديث سالم الشهر
 يكون تسعا وعشر
 ين منه سلمه الله

كما في حديث الشهر
 هكذا وهكذا في
 الصحيحين وحديث
 شهر اعيد لا ينفصان
 يعني شوال وذو الحجة
 وذلك بين
 منه سلمه الله

مطلب الالفاء غير
 الابطال

قال الله تعالى وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب على انه قد اعتمد عليه جماعة من اجلاء الامة في هذا الحكم ايضا لدليل لاح لهم في محله واجتهاد صدر من اهله وسبغى ولا يمكن حمل الحديث على انه قد يكون كذلك فانه مع بعده عن اللفظ ونبوه عنه وابائه عن الحمل عليه يوجب فوات الفائدة التبليغية وغلوه عن الحكم الشرعي التي هي الحكمة في بعثة الانبياء وارسال الرسل وانزال الكتب اذ لم يبعثوا لبيان الحقايق والطبايع بل بعثوا لبيان الاحكام والشرائع على ما صرح به الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس وقوله الهرة سبع وانها من الطوافين عليكم والطوافات وقد قال الله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوه عن الحكمة في اختلاف حال القمر بتفاوت ظهوره وتعاكس نوره فاجابهم بالحكمة الظاهرة في ذلك بانها معالم للناس في معاملاتهم المحبودة وعباداتهم الموقوتة تنبيههم على ان ما سألوه لا يتعلق بحكمة البعثة وقوله عليه السلام انا امة امية لانكتب ولا نحسب آه لم يرد في معرض انكار الحساب والكتاب بل في معرض اظهار المعجزة بان معارفه وعلومه الهية حاصلة له بروى من عند الله تعالى واخباره واقعة على طبق الحق ونهج الصواب بدون تعاطى الحساب وتناول الكتاب حتى لا يرتاب انها حصلت له بالتعلم والاخذ عن غيره او بمباشرة الاسباب على محاذات قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا الارتاب المبتلون بل هوايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وما يجمع باياتنا الا الظالمون وقد عرف ايضا مما ذكره في باب الحيض من انه اذا احتيج الى نصب العادة للمستحاضة لبلوغها كذلك اونسيمان عاداتها او غير ذلك بقدر حيضها في كل شهر بعشرة ايام ويكون طهر شهر عشر من يومها وطهر شهر اخر تسعة عشر يوما وهلم جرا على ما في فتح القدير والمحيط وغيرها ومما بينوه في باب الفنين من عدد ايام السنة القمرية

مطلب ما ذكره
في باب الحيض

والشمسية ومقار التفاوت بينهما من انه عشرة ايام وثلاث يوم وربع عشر يوم بها يزيد
الشمسية على القمرية ويتقدم القمرية عليها على اختلاف عباراتهم بعد
اتفاقهم في قدر التفاوت وهذا الزيادة بالتقريب وما يقال ان الذي يعرفه
العرب واهل الشرع من معنى الحول والسنة ما هو بالاهلة وهو الذي نوارده
عليه العرفان وما سواه كله محض لا يعرفه اهل اللغة ولم يأت به الشرعية
منزوع فقد قال الله تعالى في كتابه في قصة اصحاب الكهف وابثوا في كهفهم ثلاث
مائة سنين وازدادوا تسعا وقال المفسرون في تفسير الاسلوب ووجه العبدول
عن الاصر المتبادر الظاهر وهو ثلاثمائة وتسع سنين انه للإشارة الى بيان
التفاوت بين السنة القمرية والسنة الشمسية والدلالة على انها ثلاثمائة
بحسب اهل الكتاب اعتبارا للشمسية ويزيد عليه تسع سنين بحسب العرب
اعتبارا للقمرية وروى ان عليا رضي الله عنه سأل يهودي عن مدة لبثهم
فاخبر بما في القرآن فقال اليهودي انا نجد في كتابنا ثلاثمائة سنة فاجاب
رضي الله عنه على البديهة بان ذلك بسنى الشمس وذلك بسنى القمر وقال
العلامة الخفاجي رحمه الله وجه الدلالة على ذلك ظاهر والتفاوت مذكور
كما بينوه ولكنه قريب كما بين في محله وعلى الحقيقة تسع سنين وشهران
وتسعة عشر يوما والرواية مذكورة في شرح خواهر زاده وغيرها ايضا
ثم السنة هما ابو هنيئة رحمه الله في رواية الحسن عنه ومحمد بن الحسن رحمه الله في رواية
محمد بن سماعة عنه على الشمسية في مسألة العنبر واختاره جمع من كبار العلماء
واعيان المشايخ كالامام ابي العباس النافقي وشمس الاثمة الحلواني والسرخسي
وشايخ الاسلام خواهر زاده وظهر الدين المرغيناني وفخر الدين قاضيان
وصاحب الخلاصة الذي هو صنوه وفي تحصيل الكمالات تلوه وغير اولئك
ورحموه على مقابله وصححه وقد اعتبر السنة العرفية في العدة ومدة الاجارة فيما وقع
العدة والعقد في اثناء الشهر وروى عن علي رضي الله عنه انه سأل يهودي

*
مطلب قول المفسر
ين

*
مطلب سئل على
رضي الله عنه

*
مطلب يقع اسم
السنة على معان

عن مخرج الكسور التسعة كلها اى عددها فقال اضرب ايام اسبوعك في ايام
سنتك يحصل مطلوبك فان مراده السنة العرفية لان الكسور التسعة لا تخرج
من غيرها مما يقع عليه اسم السنة لاهماله وما كان مثل ابي حنيفة الامام
رحمه الله وهو استاذ فقهاء الملة وقادة الامة وصاحب المذهب يخفى عليه
مواقع الوضع العربى في معنى السنة وغيرها ولا كان اختلاف الرواية عنه في
حادثة واحدة وموضع كثيرة لجهل به عارضه او فصل من العلم استفاده بل
وانما كان ذلك لان اسم السنة يقع بالاشتراك على القمرية والشمسية والعرفية
لا يهتمين الواحد منها الا بمرجع يقوم عند المجتهدين ويميل به رايه اليه من
اقتضاء مقام او غيره من قرابين حالية او مقالية لا ينتهى الى حد اليقين على
ما هو شان جملة المجتهدين وهو متفاوت بحسب اختلاف الازمان والاشخاص
والاحوال فيتمارض الظنون ففي باب العنين حملها على القمرية نارة
ترجيحها لها بان التعارف عند العرب في اكثر معاملاتهم وتوارثهم على
ذلك والشرعية وردت على عرفهم ولسانهم وحملها على الشمسية اخرى
ترجيحها بان ضرب المدة في الباب المتوصل الى اصلاح الطبائيم ودفع الموانع
من سوء المزاج وغلبة الاغلاط وغير ذلك فان طباع الفصول الاربعة مختلفة
ولا تنقضى الا بانقضاء السنة الشمسية فلعل طبعه يوافق مدة زيادتها على
القمرية فيجب حمل الاخبار الواردة في الباب عليها وحملها على السنة
العرفية حيث اعتبرها بالعدد فيما وقع عند الاجارة والموت او الطلاق
في اثناء الشهر قال في الهداية ان كان العقد حين يهل الهلال فشهري
السنة كلها بالالهة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام*
هنا ابي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله الاول بالايام والثاني بالالهة
وقال ابن الهمام رحمه الله وهيئت وجب الاعتداد بالشهر فاما ان يكون

*
يعنى يعتبر الشهر
العرفى لا الهلالى ولا
الحسابى منه سلمه
الله

الطلاق او الموت في غرة الشهر او في اثنيائه ففي الاول يعتبر ثلاثة اشهر في الطلاق واربعة اشهر في الوفات بالاهلة وفي الثاني قال ابو حنيفة رحمه الله يعتبر الايام تسعين في الطلاق ومائة وعشرين في الوفات وقال محمد رحمه الله تعتد بقية الشهر بالايام وعن ابى يوسف رحمه الله روايتان وقد اعترض صدر الشريعة رحمه الله عليهما في اعتبارهما السنة القمرية في الاجارة لو وقع العقد في عشر ذي الحجة وتم على تسعة وعشرين يوما بلزوم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية لوجوب تمامها على الحادى عشر من ذى الحجة في السنة الثانية على هذا التقدير والحق ان العيد لا يتكرر في سنة واحدة قمرية وان تمامها لا يكون الا على عشر ذى الحجة على كل حال يعنى سواء تم على تسع وعشرين او ثلاثين ولهذا الم يعتبر الامام ابو حنيفة رحمه الله السنة القمرية فيه بل اعتبر العرفية بالعدد هذا حاصل ما ذكره ولكن في وروده عليهما نظرو في شرح المشارق ومن نذر صوم شهر بعينه فكان تسعا وعشرين لم يلزم اكثر من ذلك ومن نذر شهرا من غير تعيين فعليه اكمال ثلاثين ذهابا الى العرفي وبالجمله كل واحد من هذه المعاني والتفاوت بين القمرية والشمسية والعرفية على النحو المذكور معروف من اللغة ويقع اسم السنة والحول والعام عليها على السوية على ما يظهر من تتبع محاوراتهم وموارد استعمالاتهم ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان نعم انهم وضعوا نواربهم على السنة القمرية واعتبروها في عامة معاملاتهم وامن هذا من اختصاص اسم السنة بالقمرية وانحصاره عليها عندهم ثم لانسلم ان السنة القمرية بالاهلة فحسب وحيثما يكون ذلك يكون في حكم تعلق به من الاحكام الشرعية بخصوصه بل الاحاديث السابقة تدل انها بالعدد فعلم من هذا البيان ان مقادير الشهور والسنين معلومة من الشريعة ومعروفة عند اهلها فيجوز بقاء الاحكام عليها في مظانها وانما اعتبر الشرع

الاهلة في خصوص اشهر الصوم والفطر والاضحى والاجال حيث اعتبروا كل
 عدة شعبان ورمضان فيما لم ير الهلال تسهيلا وتيسيرا للامة واحتياطا في باب
 العبادة فيومئذ به ويعمل بما امر في محله واما اكمال رجب وغيره من
 الاشهر لصوم رمضان فليس بمأمور شرعا ولا صحيح عقلا ولا تمس اليه الحاجة
 ولا تقع عليه الضرورة وان وجب اكمال شعبان مع اتفاق كمال رجب
 في بعض الاحيان امثالا للامر على ما صرفت والشهادة برؤية سائر الاهلة
 لهذا الغرض باطل بحقيقةها لانه لا تدخل تحت الحكم اصلا ولا طالب لها قاط
 شرعا بل هي مع عدم مساس الحاجة اليها وعدم وقوع الضرورة عليها لظهور
 حولان الحول وورود الوقت لم يتعلق بها حكم شرعي اصلا لا من حقوق
 العباد كالمعاملات وهو ظاهر ولا من حقوق الله تعالى كالعبادات كيف فانه
 لا يجب طلب الهلال والترائي الا في ليلة الثلاثين من شعبان او عشية اليوم
 التاسع والعشرين قال في النافع لانه معلوم وجوب الصوم وفي المستقصى
 عن المستوفى اي اليوم التاسع والعشرون موضع يعلم الهلال فيه انتهى
 وقال في الهداية وينبغي للناس ان يلمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين
 من شعبان فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملا وعدة شعبان ثلاثين يوما
 ثم صاموا لقوله عليه السلام الحديث وقال في فتح القدير اي يجب عليهم
 وهو واجب على الكفاية والترائي انما يجب ليلة الثلاثين وقال في الكافي
 وبصام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا آه ولم يذكر
 احد من الفقهاء وجوب رؤية هلال شعبان او اكمال رجب وغيره ولا طلب
 اهلتها ولم يأت عنهم في ذلك رواية لا صحيحة ولا ضعيفة وما ذكره ابن
 النجيم في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق من قوله ولم يتعرض
 لحكم باقي الاهلة التسعة وذكر الامام الاسي جاني في شرح مختصر الطحاوي
 الكبير واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من الاهلة فانه لا يقبل فيه الاشهادة رجلين
 كاجماع الشرا

مطلب اكمال رجب
 وغيره للصوم ليس
 بمأمور شرعا

قوله شهادة الواحد
 العدل اي اخبار
 الواحد لانه لا الزام
 فيه بوجه اذ كل منا
 التزم بجميع الشرايع
 فلا يشترط فيه العدد
 ولفظة الشهادة والذ
 كورة وهذا معنى
 قوله لانه شهادة على
 نفسه قصدا اي يجزى
 على نفسه ثم يتعدى
 الى غيره فصار
 كالأخبار في الاخبار
 بخلاف الارامات
 مستقصى من نفسه

اعلم انهم يريدون
 من الامور الدينية
 والديانات ما لا
 يكون من العبادات
 كالصلوة والصوم ولا
 من العقوبات
 كالحدود والقصاص
 ولا من المعاملات
 كالاجماع والشرا

اورجل وامرأتين عدول وامرأركما في سائر الاحكام لو صح فمحمول على انه لا يثبت هذه الالهة الا بذلك في حكم يتعلق بها من طلاق او عتاق او غير ذلك بقرينة ان الامور الدينية يقبل فيها خبر الواحد ولا يشترط فيها الشهادة ولا العدد ولا الدعوى ولا الحكم ولا سيما في ما لا الزام فيه على ما هو المشعور به كتب الاصول والفروع الثابت بالدلالة من المعقول والمسموع وقرينة قوله كما في سائر الاحكام فان المراد منه هو احكام غير الرؤية من المعاملات التي يتعلق بها حقوق العباد لا محالة والا فهو غير صحيح مردود على القائل به او الناقل عنه من قبله لمخالفته النصوص والمعنى وشذوذه فيما يعم به البلوى فانه لم يوجد الا في كتب المتأخرين الذين اخذوه من ابن النجيم اعتمادا على ما نقله عن الاسيحاوي رحمه الله لا غير كالرملی والحصكفی والحموي ومن دونهم من المتأخرين من لا يميز الشمال واليمين ويستوى عنده الفث والسمين ومن ظن خلاف ذلك فليأت بنقل عن كتاب من هو متقدم عليه بالزمان او سابق عليه في مساق البرهان ولا تفترن بما وقع في بعض النسخ من كتاب الميزان للشيخ عبد الوهاب بن احمد الشعراني رحمه الله فانه من غلط الناسخ لا محالة والصواب اتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شوال بواحد وقال ابو ثور يقبل انتهى اعني شوال لا شعبان لان خلاف ابو ثور ليس الا في شوال على ما ذكره النووي وغيره بل هو معارض لعموم ما ذكره القدوري وصاحب الهداية والنافع وغيرها اذا كان بالسما علة قبل الامام شهادة العدل الواحد في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة هراكان او عبدا لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة وفي هلال الفطر لابد من شهادة رجلين اه وما في الوقاية وغيرها من قولهم وقبل بلا دعوى ولفظ اشهد للصوم مع غيب خبر فرد ولا خفاء في عموم المراد منه فانه نظير عموم قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وقول عمر

وغيرها مما هو من حقوق العبد ولكن يتعلق به الحل والحرمة كحل الطعام وحرمة ونجاسة الماء وطهارته وليس المراد منه كل ما يتعلق بالدين كما زعمه من لا علم عنده منه سلمه الله مطالب ما في بعض نسخ الميزان غلط اي كلام ابن النجيم معارض لعموم ما في القدوري والهداية والنافع والوقاية وغيرها لو لم يعمل على ما يتعلق بها من الاحكام منه سلمه الله

وفات ابن النجيم
٩٧٥
سنة
والشعراني سنة
٩٧٣

رضى الله عنه ثمرة خير من جرادة يعام منه معنى الكثرة والعموم على الصحة
واليقين على ما صرح به مذاق المحققين ومخالف لما اجمعوا عليه من جعل
يوم الشك يوما واحدا قال في الكفاية يوم الشك هو اليوم الآخر من
شعبان الذي يحتمل ان يكون اول رمضان واخر شعبان وفي المبسوط انما يقع
الشك من وجهين اما ان يغم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين
انه من شعبان او من رمضان واما ان يغم هلال شعبان فوقع الشك انه
اليوم الثلاثون او الحادي والثلاثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي
يتم ثلاثون من المستهل ولم يهل الهلال ليله لاستمرار السماء بالغمام فان
هذه العبارات كلها صريحة في الدلالة على الحصر على يوم واحد هو اخر
شعبان فان كلمة هو وكلمة اما كل منهما موضوعة للعصر ودالة عليه على القطع
ولو وجب اكمال اشهر لم يراهله ما بعدها لدخول رمضان فاجتماع ابام
الشك قبله على عدد اشهر لم يراهلهما ظاهرا اذ لو فرض غوم اهله شهر
رمضان وشعبان ورجب والجماديين وغيرها واكمل كلها لعدم رؤية اهله
ما بهد ما يمكن دخول رمضان على هذا الفرض يوم الاثنين مثلا على ما
وقع عليه الامر في سنة ثمان وثمانين بعد الف ومائتين ولما لم يرهلاله
احتمل ان يكون اوله يوم الاحد لاحتمال نقصان شعبان ويوم السبت لاحتمال
نقصان رجب معه ويوم الجمعة لاحتمال نقصان جمادى الآخرة ايضا ويوم الخميس
لاحتمال نقصان جمادى الاولى وهلم جرا يتكرر عدد يوم الشك ويتزايد
على عدد الاشهر المغموم اهله ما بهد ما الى اثني عشر يوما يتم بها السنة
ويكون كلها يوم الشك لان يوم الشك هو اليوم الذي يشك انه من شعبان او من رمضان
وهو قائم في جميعها بل لا ريب بناء على اعتبارك هذه الاشهر كاملا ونحو يرك
تمالي شهرين واكثر في النقصان فيجب اجراء احكام يوم الشك فيها ومن
البين المكشوف انه لم يقل به احد من فقهاء الامة وائمة الدين قط بل

اي ما ذكره ابن
النجم لو لم يحتمل
على ما حملناه
منه سلامة الله

مطلب يوم الشك

مطلب اروم تعدد
يوم الشك

اي كلام ابن النجم
منه سلامة الله

صروها بخلافه وما أجرى واحد منهم حكم يوم الشك على مذهبه من وجوب
 الصوم أو التلوم أو الإفطار وصور النية ما يوجب الصحة أو الكراهة أو الفساد
 وغير ذلك إلا في يوم واحد وهو الثلاثون من أول شعبان وعليه عمل
 فرق الأمة عن آخرهم وانفاقهم عن بكرة أبيهم ومخالف لما صرحوا به في تصوير
 يوم الشك من حصره على صورتين وعدم اعتبار الصورة الثالثة التي
 ذكرها غير اصحابنا قال ابن الهمام الشك استواء طرفي الإدراك من
 النفس والاثبات وموجبه هذان يتم الهلال ليلة الثلاثين من شعبان فيشك
 في اليوم الثلاثين أم من رمضان هوام من شعبان أو يفهم من رجب هلال شعبان
 فأكملت مدته ولم يكن رومى هلال رمضان فيقع الشك في الثلاثين من
 شعبان أم هو الثلاثون أو الحادى والثلاثون انتهى ومحصل ذلك أن الشك
 والتردد إنما يقع باعتبار خفاء زمان مفارقة الفم ووقوعه في درج الروية
 وحد المشاهدة وتفاوت وقتها تقب ما وتاخر فانه أن تقدم مفارقتها
 زمانا يمكن فيه روعيته من ليلته يكون اليوم المقبل من الشهر الآتي وإن
 تاخرت عن ذلك القدر يكون من الشهر الماضى ولما كان الواجب علينا بحكم
 الشرع أحد الأمرين إما روية هلال رمضان وإما اكمال شعبان فإذا لم
 ير هلاله وقع ذلك الخفاء والفوم أولا فيه فاخر أوله عن مظانه يربما واحدا
 وإذا رومى هلاله ارتفع ذلك الخفاء والفوم عن أوله وانتقل إلى أول رمضان
 إن لم ير هلاله في ميقاته وعلى النفس برين يكون الشك في تمام السنة
 وجملة العام في يوم واحد على التعمين في أنه أول رمضان أو آخر شعبان
 وذلك اليوم هو اليوم الآخر من السنة في اعتبارك مثلا بالنظر إلى ما صرح من
 صومك في العام المنقضى ولكن ذلك الشك يكون على وجهين الأول نظرا
 إلى احتمال ورود شعبان ناقصا وذلك فيما رومى هلاله في ميقاته فيكون
 التردد في كونه ثلاثين من شعبان أو غرة رمضان والثانى نظرا إلى مجيء

مطلب تصوير يوم
 الشك

*
 أى كلام ابن النجيم
 منه بإجماع الله

*
 مطلب الفرق بين
 الصورتين

شعبان كاملاً بناءً على فرض نقصان رجب وتقديره فيما لم ير هلال شعبان
 فيكون التردد في كونه ثلاثين من اوله والحادى والثلاثين منه فقط في
 الواقع ويمازى ان في الصورة الاولى لما كان هلال شعبان مرثياً في ميعاده
 انقطع الاحتمال في رجب بالكيفية وارتفع عنه الشك في كماله ونقصانه البتة
 وانما بقي التردد والاحتمال في شعبان في انه ناقص فيكون هذا اليوم من
 رمضان او كاملاً فيكون اخر يوم من شعبان وأما في الصورة الثانية فلما
 لم ير هلال شعبان ولم يعرف اوله بالرؤية وقع التردد والاحتمال في نقصان
 رجب وكمالهما اعتبر كاملاً لعدم الرؤية في ميعاده وكان الشك مبنيًا على احتمال
 نقصانه في الواقع مع اعتباره كاملاً واذا فرض رجب ناقصاً فلا يكون شعبان
 الا كاملاً فام يكن الشك الا في انه الحادى والثلاثون من اول شعبان
 لنقصان رجب او الثلاثون منه لكمالهما فحسب فعلم من هذا ان الفقهاء العظام
 لا يجوزون تعالى شهرين بالكمال او النقصان والجرى الشك ووقع التردد
 في الصورة الثانية في اليوم الثلاثين في كونه اخر شعبان او خيرة رمضان
 ايضاً ويكون الشك في يومين لاحتمال نقصان الشهر من معاً وهو خلاف
 مقتضى التصوير بل هو خلاف من رأى ولم يقل به احد على ما مر
 انفاً ثم ان عدد شهر واحد وان لم يزد على ثلاثين البتة لافي السنة القمرية
 ولا في العرفية لكن لما كان هذا الحكم على الاحتمال ولم يثبت بعد كونه
 من رمضان قالوا الحادى والثلاثون من شعبان نظراً الى عدم ثبوت رمضان
 فهذا وان عُنَّ عنه اوهام الجهال المجانين فسيف عن اليه افهام ارباب
 البصيرة واليقين ثم اعتبار كلام ابن النجيم بوجوب الزيادة على النص
 وابطال مدلوله القطعي الخاص فان قوله صلى الله عليه وسلم صوروا رؤيته
 وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً جعل
 اكمال عدة شعبان على تقدير الغمة تمام الجزاء وكل الواجب والمراد غوم

* فيكون من رمضان
 منه سابعه الله

* فيكون من شعبان
 منه سابعه الله

معنى الحادى
 والثلاثين من شعبان

هلال رمضان ضرورة انه لا يجب اكمال شعبان بفهم سائر الاهلة اذا روى
هلال رمضان لتسع وعشرين منه فانجاب اكمال عدة سائر الاشهر او شهادة
اثنين بالرؤية ابطال للدليل الشرعي وزيادة عليه من غير دليل وهو
باطل فكيف مع قيام الأدلة والبراهين على خلافه ولا يتوهم ان وجوب
اكمال عدة رجب وجمادى الآخرة والأولى وغيرها ان لم يراهلة ما بعدها
هو بدلالة نص ورد باكمال شعبان فيما غم هلال رمضان باستنباط البعلة
المشتركة وهي غموم الهلال واثبات الحكم وهو وجوب الاكمال في الفرع
وهو عدة سائر الاشهر واصله عدة شعبان لان هذا ليس من دلالة النص
في شيء بل هو زيادة على النص وابطل لمدلولة القطعي الخاص فان
ما شرط الشارع لصوم رمضان انما هو رومية هلاله او اكمال شعبان وانت تزيد
عليه رومية اهلة سائر الاشهر او اكمال ما قبلها وتزعم ان هذا اخذ بدلالة
النص وليس كذلك قطعاً فان دلالة النص ليست الا اثبات حكم ورد في
حادثة منطوق بها في حادثة اخرى مسكوت عنها بعللة مشتركة كاثبات حرمة
الضرب بدلالة نص ورد في حرمة التافيف بعللة الازناء المشتركة بينهما
لا اثبات امر اخر في محل النص زيادة على ما اثبتته النص ثم من شروط
اثبات الحكم في الفرع بدلالة نص او قباس بقاء اصله على حكمه من غير
تغيير وانت تبطله كيف فان في النص جعل جزاء الشرط وتام الواجب
اكمال شعبان لا غير فكما ان زيادة وجوب الكفارة في قتل العمد بدلالة
نص ورد في قتل الخطاء وتغريب الزاني سنة بعد يث عبادة بن الصامت
وغيره على ما هو مذهب الشافعية على قوله تعالى ومن قتل مؤمناً مناهمدا
فجزاؤه جهنم وقوله تعالى الزانية والزاني فاجابوا كل واحد منهما مائة
جلدة ابطال للنص القطعي وعمل بالظني او بما دونه فكذلك اشتراط
اكمال سائر الاشهر لصوم رمضان زيادة على النص وابطل لمدلولة القطعي

مطلب ان اكمال
رجب لا يدل عليه
النص

مطلب من شروط
اثبات الحكم في
الفرع بقاء اصله

* مطلب لا خلاف في
ورود حكم شرعي

الخاص بما هو دونه وهو غير جائز أصلاً عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله بل
هذا من زيادة من غير دليل وهو باطل قطعاً (اعلم) أنه لا خلاف في جواز ورود حكم شرعي
مستقل كوجوب الزكاة بعد ورود حكم شرعي كالصلاة وغير ذلك ولا في
ورود حكم شرعي كحرمة الأخوات وغيرها بعد حكم عقلي كالبرأة الأصلية وأنه
ليس بنسخ ولا إبطال للأول وإنما الخلاف في ورود الزيادة بحكم غير مستقل
على حكم شرعي كزيادة شرط أو صفة فجوزها الشافعي وإبطالها أبو حنيفة
رحمهما الله إلا إذا كان دليل الزيادة بحيث يجوز أن يكون ناسخاً لدليل
الحكم على ما بين في كتب الأصول والفروع وقوله صلى الله عليه وسلم
فإن غم عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان عبارة في إكمال شعبان فقط
فإن كان المقصود من الاستدلال بدلالة النص من هذا الحديث هو وجوب
إكمال سائر الأشهر لصوم رمضان يكون الحكم الثابت به حكماً وضعياً
تعليقياً غير مستقل وهو اشتراط دخول صوم رمضان بإكمال سائر الأشهر
زيادة على إكمال شعبان فيكون زيادة على النص وهو خلف من القول
وابتال للأصل كما قد عرفت وأما إذا كان المقصود من هذا الاستدلال
هو اثبات وجوب إكمال شهر ما فيما لم ير هلال فابعده لحادثة تتعلق
بها حكم شرعي بدلالة نص ورد في إكمال شعبان مثلاً إكمال رمضان فيما
لم ير هلال شوال وذى القعدة فيما لم ير هلال ذى الحجة أو فيما يتعلق
به حكم ما من المعاملات يكون الحكم الثابت به حكماً اقتضائياً تكليفاً
مستقلاً فربما ينزأ أي منه للمصلحة وجه ما وفيه تأمل بعد يحتاج إلى لطف
القرينة وسلامة الفهم وخلاصة البيان وما اقتضاه قاييم البرهان قياماً لا مرد له
في هذه المسئلة أنه متى تم عدة السنة القمرية من أول شعبان من السنة
الماضية ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوماً يكون الخامسة والخمسون أول شعبان
من هذه السنة فإن ثبت رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من أول يوم

شعبان هذه السنة الثانية فيها والا فيكمل شعبان ثلاثين يوما ويكون
اليوم المو في الثلاثين يوم الشك ويراعى فيه ما يجب رعايته من الاحكام
ولا يحتاج الى رؤية اهله الاشهر الماضية ولا الى اكمال الثلاثين بل الواجب
اكمال شعبان فقط لو لم ير هلال رمضان بدونه وذلك ما جاءت به الشريعة
المطهرة المحمدية وثبت عليه فقه الامام ابو حنيفة واصحابه الائمة الهدى
الاجلة شكر الله مساعيهم

(المبحث الخامس في اختلاف المطالع بحسب كل قطر وقطر وعدم اعتباره
شرعا في احكام الصوم والفطر) اعلم ان المطالع مختلفة باختلاف الامكنة
والبقاع ولا اعتبار في هذه المسئلة لاختلافها فيما قرب من البلدان
والقرى بالاجماع واما اذا بعثت المسافة بين البلدين فكذا عند الائمة
الحنفية وكبار الفقهاء في ظاهر الرواية وعليه فتوى الاعلام وهو مختار اكثر
المشايع ومنه بجمهور السلف والخلف وقول الليث بن سعد ومالك والشافعي
والمزني وغيرهم ففي فتاوى قاضيخان والخالصة ومجمع البحرين والكا في
والكنز وغيرها من كتب المذهب لا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية
وعليه فتوى الفقيه ابن الليث وبه كان يفنى شمس الائمة الحلواني
وغيره فالرأى اهل المغرب هلال رمضان بحسب الصوم على اهل المشرق
وفي فتح القدير واذا ثبت في مصران سائر الناس فيلزم اهل المشرق
برؤية اهل المغرب في ظاهر المذهب وهو الاموط وثنا في مجمع البحرين
وغيره ومختار صاحب التجريد والايضاح ومختارات النوارى في جماعة من
متاخرى اصحابنا الحنفية اعتبار اختلاف المطالع في هذا الحكم وقال
الزبيلى وهو الاشبه لان كل قوم مخاطبون بما عند هم ونقصان الهلال
من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في
الشرق لا يلزم منه ان تزول في الغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس

مطلب دليل اعتبار
اختلاف المطالع

بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب
لبعض ونصف ليل لغيرهم وروى ان ابا موسى الضريير الفقيه صاحب
المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعد المنارة الاسكندرية فيرى
الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد فيحل له ان يفطر
فقال لا ويحل لاهل البلد ان كلا مخاطب بما عنده والدليل على اعتبار
اختلاف المطالع ما روى عن كريب ان ام الفضل بعثته الى معاوية بالشام
قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على شهر رمضان وانا بالشام
فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله
بن عباس ثم ذكر الهلال فقال رايت الهلال فقلت رأيناه ليلة الجمعة فقال
انت رايتاه فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكن رايناه
ليلة السبت فلانزال نصوصهم حتى نكمل ثلاثين او نراه فقلت اولانكتفى برؤية
معاوية وصيامه قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في
المنتقى رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه انتهى كلام الرياني وهكذا
في فتح القدير ثم قال ابن الهمام شك احد رواه في نكتة في النون او الناء
ولاشك ان هذا اولى لانه نص وذلك محتمل لكون المراد اهل كل مطلع
بالصوم لرؤيتهم رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وقال ابو عبد الله
القرطبي في تفسيره روى هذا عن ابن عباس والقاسم وسالم وعكرمة وبه
قال اسحاق وآلوه اشار البخاري حيث يوجب لاهل كل بلد رؤيتهم وهو
مذهب اكثر اصحاب الشافعي وجهه وهم وصححه النووي وغيره منهم
وهكى ابو عمر وابن عبد البر ان الاجماع على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من
البلد ان كالاندلس من خراسان وفيه نظر وذكر ابو الحسن علي بن محمد
بن علي الطبري الشافعي المعروف بالكيا في احكام القرآن واجمع اصحاب
اب حنيفة رحمه الله على انه اذا صام اهل بلد ثلاثين يوما للرؤية واهل

*
مطالب من ذهب
الى اعتبار اختلاف
المطالع

ببلد تسعة وعشرين يوما ان الذي صام تسعة وعشرين يوما قضى يوما
 واصحاب الشافعي رحمه الله لا يرون ذلك اذا كانت المطالع في البلد ان
 يجوز ان تختلف وصحة اصحاب ابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى ولتكمّلوا العدد
 وثبت برؤية اهل بلد ان العدد ثلاثون فوجب على هؤلاء اكمالها
 ومخالفتهم يحتاج بقوله عليه السلام صوموا الرؤيئة وافطروا الرؤيئة وذلك يوجب اعتبار
 رؤية كل قوم في بلادهم انتهى وقال ابن الهمام وجه الاول عموم الخطاب
 في قوله صوموا معلقا بمطلق الرؤية في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيئته
 وبرؤيئة قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ما يتعلق به من عموم الحكم فيهم
 الوجوب بخلاف الزوال واخيه فانه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بمطلق
 مسماه في خطاب من الشارع هذا ثم انما يلزم متأخرى الرؤية اذا ثبت
 عندهم رؤية اولئك بطريق موجب هذا كلامه وفي المحيط قال نجم
 الدين رحمه الله اهل سمرقند رأوا هلال رمضان سنة احدى وثلاثين
 وخمسمائة بسمرقند ليلة الاثنين وصاموا كذلك ثم شهد جماعة عند قاضي
 القضاة يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون ان اهل كاش رأوا الهلال
 ليلة الاحد وهذا اليوم اخر الشهر ونادى المنادى في الناس ان هذا اخر
 يوم رمضان وغدا يوم العيد فاما امسوا لم ير احد من اهل سمرقند الهلال
 والسماء مصحبة لعلمة بها اصلا ومع هذا عيّدوا يوم الثلاثاء قال نجم الدين
 وانا اقميت بان لا يترك التراويح في هذه الليلة ولا يجوز الافطار يوم الثلاثاء
 ولا صاوة العيد قال فالصحيح هذا وكأنه مال الى ان حكم احدى البلدتين
 لا يلزم البلدة الاخرى اصلا عند اختلاف المطالع وعلم ان المطالع مختلفة
 الا ان تلك المسئلة مختلفة وقد قضى بقول البعض فارتفع الخلاف فلم يصح
 لنا وجه جواب نجم الدين انتهى وَاَعْتَرَضَ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ بِعَدَمِ كَرِيبِ
 رَحْمَةِ اللَّهِ بِأَنَّ الْإِشَارَةَ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

* مطلب قول ابن
 الهمام

* فتوى نجم الدين
 هو النفس ولا يظهر
 وجه صحته

* مطلب الاعتراض
 على الاستدلال
 بالحديث

عليه وسلم يحتمل ان تكون الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل
فحينئذ لا دليل فيه ويكون عدم قبوله لانه اعتبر اختلاف المطالع بل لانه لم
يشهد على شهادة غيره ولا على حكم الحاكم به ولو سلم فلانه لم يأت بلفظ
الشهادة ثم هو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضى وانه كان
من موالى عبد الله بن عباس فلعله كان على رقه بعد وكان هو يرى عدم
قبول شهادة العبد كما هو مذهب بعض العلماء وفيه نظر لان هذا صرف
للكلام عن الظاهر المتبادر لانه يشهد برومية نفسه وغيره وعلى حكم الحاكم
وعمل الناس به ولا حاجة في ذلك الى اشهاد الحاكم او المشهود عليه وما كان ابن
عباس يهمل منه لفظ الشهادة والاستخبار عن يشهد معه حين وقعت حاجته
اليها اذا كان رايه عدم اعتبار اختلاف المطالع ولا كريب يفوت عنه الشهادة
الواجبة عليه بحكم الشرع ولا الاستفسار عن صومه وافتاره في المدينة
بعد ما كمل ثلاثين يوما من حين روميته وقد ترك ذلك وليس
الالتناول قوله لا هكذا ثم قوله فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه معناه
حتى يراه هو واهل المدينة او من يقارب في المطلع منهم ريشما يثبت هذا
الحكم به شرعا والا فالظاهر ان يقول حتى يثبت الرومية عندنا او كلاما في
هذا المعنى ومعنى عدم الاكتفاء برومية معاوية انه لا يكتمى بروميته وعمله
في هذه الحادثة بما هو حاكم الشرع فيما ثبت عنه بطريق شرعي عنده
فان قوله لا متوجه الى هذه الروية المعهودة والعمل بها وصریح في عدم
الاكتفاء بما وقع من الامر لا الى العمل بخبر كريب حتى يقال ان عدم قبوله
لعدم تحقق شرط صحة النقل ووجوب الاخذ به فليس ذلك الا لكون روميته
وعمله في مطلع غير مطلع وقطر غير قطره ولا سيما اذا كان عبارة الحديث
بالنون على ما مر فان السلب يرد على ما يرد عليه الايجاب والآفلا يتصور
الاكتفاء فيما لم يثبت عنه صومه وفيما ثبت وهو ليس بحاكم الشرع وفيما

*
مطلب رد
الاعتراض

كان عمله غير شرعي ولكن ظهور دليل الجمهور يوجب تأويل حديث كريب
 بهذا التأويل او مثله وسيأتي في محله وآما الذي ذكره الزيلعي في ترجيح
 قول البعض من اختلاف المطالع وتفاوت ازمان الطلوع والزوال والغروب
 وقياسه على اوقات الصلوات والامساك والافطار فمما لا يمس محل النزاع
 لان من ذهب الى عدم اعتبار اختلاف المطالع في دخول رمضان وخروجه
 عنه لا ينكر اختلاف المطالع ولا تفاوت ازمان مفارقة الفجر ونزوله في درج
 الرؤية بحسب اختلاف الاقطار ولا يقول ان الهلال متى طلع ورعى في قطر
 طلع في غيره من الاقطار وامكن رؤيته فيه بل انما يقول ان الاعتبار في وجوب الصوم
 بشهود الشهر مطلق الرؤية لان الشارع علقه على مطلق الرؤية في خطابه العام حيث قال
 صوموا الرؤية بخلاف وجوب الصلوات والامساك والاكل والشرب فانها متعلقة
 بعلامات الاوقات بخصوصها والحكمة في ذلك ان اعتبار مطلق الاوقات فيها
 يبطل تعلقها بالاوقات لانه لا يتخلو زمان قط عن طلوع ما وغروب ما وزوال
 ما وغيبته ما على ما اعترف به الزيلعي وغيره فلا يتصور اقامتها وادائها واعتبار
 خصوص الرؤية في الصوم بوجوب فوات صوم يوم وجوب بشهود الشهر
 وعدم اكمال العدة ولذلك علق الصوم ودخول شهر رمضان بمطلق
 الرؤية والامساك والفطر بخصوص الاوقات وتحقيق المقام وتوضيح
 حجة الجمهور على القول الاول المشهور وهو وجوب الصوم ولزومه
 على اهل المشرق برؤية اهل المغرب وعدم اعتبار اختلاف المطالع
 فضلا عن عكسه ان الدليل الموجب لصوم رمضان الدال على فرضيته
 عند شهود الشهر هو قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعنى
 شهود الشهر على ما في كتب الاصول والتفاسير الحضور فيه والاقامة
 اي كونه حاضرا مقيما في وطنه غير مسافر في شهر رمضان في الكشف

* مطلب رد كلام

الزيلعي

قوله وقياسه عطف

على قوله الذي

ذكره الزيلعي رحمه

الله عنه سلمه الله

* مطلب الحكمة في

عدم الاعتبار

* تحقيق المقام

والمدارك وغيرها الشهر منصوب على الظرف وكذلك الهاء في فليصمه
ولا يدون مفعولا به كقولك شهدت الجمعة لأن المقيم والمسافر كلاهما
شاهدان والتقدير خلاف الأصل واللام في الشهر للعهد الذكرى والشهر
عبارة عن مدة معينة تقع بين المتعاقبين يكون فيها القمر في منزله
ويجري في درج رؤيته ومعرفة ذلك تستند شرعا إلى رؤية هلاله
او تمام شعبان وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان عم ما يكمل الهلال فأكملوا مدة شعبان وصرح به اعيان
العلماء وحقاق المصنفين كالقدوري وصاحب الهداية والجميع والمختار والنافع
والكافي والكنز وغيرها وسيأتي عباراتهم والمراد منه مطلق
الرؤية الواقعة من اهلهما في قطر ما للقطع بعدم اشتراط رؤية كل احد
ولا اهل كل قطر او بلد بل الشرط رؤية بعضهم من واحد واثنين
واكثر بحسب اقتضاء مورد الحادثة فاذا ثبت الرؤية في موضع فقد ثبت
ووجد شهود الشهر لأهل الاقطار كلها على السواء لعموم الخطاب في قوله
صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وبرؤيته قوم بصدق اسم الرؤية فيثبت به
ما يتعلق به من عموم الحكم فيعم الوجوب لما تواتر من دينه صلى الله عليه وسلم ان مقتضى
خطابه واحكامه متناول لجميع الامة شامل لهم ماض الى قيام الساعة لا ما خصه
الدليل فاسم الشهر ليس مما يقع على الاختلاف وينبذ بحسب البلدان
والاقطار ويمتفاوت باختلاف القرى والامصار ولذلك اطلق الشارع
الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر والرؤية في قوله صلى الله عليه
وسلم صوموا لرؤيته وليس المراد منها حقيقة الرؤية بل قيام الدليل على
شهود الشهر بالاجماع لوجوبه على المحبوس في المظورة باعتماد القرابين
والعلامات والاشهاد بالامارات وصحة صوم من اشتبه عليه رمضان فصام شهرا
فوقع صومه فيه او بعده على ما نص عليه شمس الاثمة السرخسي والشيخ

*
مطلب معنى شهود
الشهر

إذا اشتبه على
الأسير المسلم في دار
الحرب شهر رمضان
فتحرى شهر او صامه
ان وافق صومه
رمضان جاز ان
كان هذا الشهر قام
رمضان لا يجوز ان
الاداء لا يسبق
الوجوب وان صبل
شهرا بعد شهر
رمضان جاز
تاضيحان من نفسه

وجه عدم اخذ الامام
بحديث كريب

تقى الدين وغيرهما ولأن مراعات حقيقة الرواية توجب الزيادة على
النص وتقديم الظنى على القطعى وتؤدي الى فوات صوم يوم من رمضان
وجب بشهود الشهر وقد امر الله تعالى باكمال العدة وبهذا يظهر ان عدم
اخذ الامام ابي حنيفة واصحابه الاقنمين وانباة المحققين الاكملين بحديث
كريب ليس لانه لم يصح اسناده ولا لانه لا يدل على اعتبار اختلاف
المطالع بل لانه يخالف الآية واحاديث اقوى منه وعن هذا ذهب ابن
الشيخير ومحمد بن مقاتل الرازى وابو العباس بن سريج وابن قتيبة
واخرون الى اعتماد قول الحساب والاخذ به فى هذا الحكم والله اعلم
بالصواب * (المقصد السادس فى نقل الخبر والشهادة واعتماد الخط والكتابة) *
واذ قد ثبت فيما سلف من البيان بلا رتيا ب ان حكم بلدة يتعدى الى
اهل بلدة اخرى فى هذا الباب فلا بد من معرفة ان هذا الحكم بماذا
يثبت عند اولئك وماذا طريقه الموجب الشرعى عليهم وهو اما الاستفاضة
او الشهادة بالرواية او على الشهادة او على قضاء القاضى بها فى المحيط والخيرة
والمغنى والمجتبى والمضمرات والبرازية وغيرها من كتب الاصحاب قال
شمس الائمة الحلوانى رحمه الله ان الصحيح من مذهب اصحابنا رحمه الله
ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه
البلدة يعنى لا يشترط الشهادة اصلاً وفى فتح القدير والخلاصة وغيرهما
ويلزم متأخرى الرواية اذا ثبت عندهم رواية اولئك بطريق موجب حتى
اوشهد جماعة ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا
وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يرهوا لاء لا يباح فطره ولا تترك
النراويح لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرواية ولا على شهادة غيرهم وانما
حكوا رواية غيرهم ولو شهدوا ان قاضى بلد كذا شهد عنده اثنان
برؤية الهلال فى ليلة كذا وقضى بشهادتهما جاز لهذا القاضى ان يحكم بشهادتهما

لان قضاء القاضى حجة وقد شهدوا به وهذا محمول على انه اذا لم ير
هلال شوال مع صحو الهواء وكثرة الناظرين على ما هو المذكور في
المحيط وقتاوى قاضيخان والخلاصة والا فلا يشترط ذلك فان المراد من
الشهادة في هذا الباب هو الخبر ولو من واحد على ما في المستصفى وغيره ولو لم يشترط
في رؤية الهلال لفظ الشهادة بل كلام صاحب المحيط ومن وافقه ببدل على عدم
اشتراط الشهادة بالرؤية او على الشهادة او على القضاء بل يكفى الشهادة
على رؤية اهل تلك البلدة وصومهم بها كائنة ما كانت وكيف لا فانه لو
كان ذلك شرطا لما صح منه الحكم بعدم ظهور صحة جواب نجم الدين على ما
مر آنفا ويؤيده كونه خبرا في امر ديني لا الزام به و حال ثابت على
مقتضى حكم الشرع لدخول في حق المنازعة فيه وعدم اشتراط لفظ الشهادة
فيها والا شاهد عاينها الا ترى انه اذا ثبت عند قاض بلك بشهادة الشهود
يثبت عند كل احد من اهل هذا البلد وكلهم اجمعين بخبر يصل اليهم
ولو بواسطة واحد ويلزمه الحكم بوصول الخبر على اى وجه كان فان هذا
الخبر بعد ثبوت الحكم بقضاء القاضى وقد اسس محمد بن الحسن رحمه الله
في او اخر كتاب الاستحسان اصلا وهو ان خبر الواحد يقبل في مواضع
المسألة لا في مواقع المنازعة وفرع عليه فرعا منها لو ان رجلا رأى جارية
ارجل بدعيها ثم رأيتها في يد اخر يبيعها فان قال كان ظلمي وغصبني
ثم رجع عن ظلمي فاقربى بها ودفعها الى فان كان ثقة عنده فلا بأس
بشرائها منه لانه اخبر عن حال مسالمة وهي اقراره له بها ودفعها اليه وكذلك
لو قال قضى لي بها فاخذتها منه او دفعها القاضى اليه وهو بمنزلة بخلاف
ما لو قال قضى لي بها فبعت في قضائه فاخذتها لا يسمع شراؤها لانه اخبر
بالاخذ في حال المنازعة والحكم بتغيير بتغيير العبارة مع اتحاد المقصود كن
قص قتلته بالخشب فقال اقتلوني بالسيف او مع ابنه فقال قتلوا ابني

كلام المحيط ببدل
على عدم اشتراط
الشهادة

بل قالوا هو جوبه
على من سمع
المدافع تطلق ورأى
القناديل تعلق
والمساجد تزهى
والعلامات تظهر
لحصول غلبة الظن
بحكم ثبت ووقت
ورد وكيف لا بشهادة
الشهود منه سلمه
الله

مطلب ما اسسه محمد
في الاستحسان

لاحتسب بالصبر فانه يأثم ولو قال لا تقبلوني بالحشب اولا تقبلوني على
ابني لا يأثم وقال في المنتقى ولو شهد على نصراني انه اسلم قبل موته وتبرأ
من دينه قبلت شهادته حتى يصلي عليه ولو شهد مسلم عدل على مسلم
انه ارنب والعياذ بالله لا تقبل شهادته ولا يترك الصلوة عليه لان في الاول
دخولا في فريضة وحق وفي الثاني خروجا عن فريضة وحق وهكذا الامر
في قبول الشهادة على رؤية الهلال ثم كفاية الواحد في النقل عن الواحد
مذكورة في فتح القدير والمحيط البرهاني وفتاوى قاضيخان وشرح المجموع
وغيرها من كتب الحنفية رحمهم الله واما الاستفاضة التي هي او ثقب
اغبار الاحاد فيها على ما صرح به ائمة الفن من الاصوليين والفقهاء
والمحدثين فهو ان يزيد عدل الناقل على اثنين قال الحافظ شهاب الدين
ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني في شرح كتابه نخبة الفكر في مصطلح
اهل الاثر اول اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو
المشهور عند المحققين وهو المستفيض على رأي جماعة من الفقهاء سمي
بذلك لا لتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من عاير بين المستفيض
والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من
ذلك والمراد ان لا يرد باقل منها فان ورد باكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضر اذ الاقل في هذا يقتضي على الاكثر وعبرة بعضهم
ان المنقول ان كان خبر جماعة يفيق العلم بنفسه فمتواتر والا فان رواه
واحد فغريب او اثنان فعزيز او ثلاثة او اكثر فمشهور ومستفيض وفي
مختصر الحسامي في الاصول المشهور هو ما كان من الاحاد في الاعل ثم
انتشر فصار ينقله قوم لا يتروهم تواطؤهم على الكذب وقال العلامة علاء الدين
عبد العزيز بن احمد المايرغني في شرحه التتقيق هو اسم الخبر كان من
الاحاد في الاصل اي في الابتداء ثم انتشر ويسمى مشهورا ومستفيضاً من

مطلب كفاية الواحد
في النقل عن الواحد
مطلب معنى
الاستفاضة

اقسام طرق النقل

شهره يشهره شهرا وشهره فاشتهر اى وضح ومنه شهر سيفه اذا سله واستفاض
 الخبر اى شاع وخبر مستفيض اى منتشر بين الناس واما حكمه فقد اختلف
 فيه فذهب بعض اصحاب الشافعى الى انه ملحق بخبر الواحد فلا يفيد
 الا الخان وذهب ابو بكر الجصاص رحمه الله وجماعة من اصحابنا الى انه
 مثل المتواتر فيثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وذهب
 عيسى بن ابان من اصحابنا الى انه يوجب علم طمأنينة فكان دون المتواتر فوق
 خبر الواحد انتهى ومثله في الكشف الكبير شرح اصول فخر الاسلام وغيره
 من كتب الفقه والحديث والاصول والحاصل ان حد الاستفاضة وشرط الخبر
 به ان يزيد عدد النقلة على الاثنين من غير ان يبلغ حد التواتر وما
 قيل معنى الاستفاضة ان تأتى من تلك البلدة جماعات متعددة دون كل
 منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوع من
 غير علم بمن اشاعه كما قد تشيع اخبار يتحدث بها سائر اهل البلدة
 ولا يعلم من اشاعها على ما يشير اليه كلام صاحب المحيط حيث قال اذا
 استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوع المراد منه اشتراط
 الاتصال في الاخبار ولباوغ عدد المخبرين في كل مرتبة الى الثلاث ولو
 بواسطة الرسائل والكتب على ما هو المعتبر في الاستفاضة عند ارباب
 الفن واثمة الشان بان يخبر ثلاثة او اكثر رأوهم صاموا بالرؤية
 او يخبروا بالسمع من الذين رأوهم صاموا عن رؤية وهكذا الى ان
 يبلغ الخبر ويتصل الى اهل هذه البلدة الأخرى ويدل على ذلك قوله
 لا مجرد الشيوع من غير علم بمن اشاعه وليس المراد منه اشتراط كون
 نفس المخبرين طوائف كل منهم جماعات متعددة فانه لا يشترط ذلك في
 الخبر المتواتر فضلا عن المشهور والمستفيض ولا يشترط في المشهور والمستفيض
 اكثر من ثلاثة ولا جماعة فضلا عن الجماعات المتعددين بل لو اخبر

وما قيل
 الاستفاضة

بذلك ثلاثة متفرقة راوهم صاموا بالرؤية او سمعوا عن ثلاثة راوهم لكفى
وثبت الامر ونجى لا محالة وهو مراد صاحب المحيط وغيره والا فهو غير
صحيح اصلا كيف واي خبر متواتر حصل عندك باخبار جماعات متعددين
اخبارك به وانت تعلم قطعاً بوجود البلاد النائية والرجال الخالية كابي
حنيفة وبغداد وغير ذلك من اوائل الرجال واقاصى البلاد بمجرد تعدد
المخبرين وتكثرهم كثرة بها يفيد خبرهم اليقين وما اخبرك بها قط لا
ثلاثة ولا اثنان على الاجتماع وذلك امر ليس فيه شقاق ولا نزاع بل هل
تواتر خبر او استفاض واشتهر امر الا بنقل الاحاد وتعاقب الاخبار وتتابع
الاقوال وتوارد الكتب والرسائل وتساور الاحوال (ثم اعلم) ان الخبر
يثبت بالكتاب ويلزم ما فيه كما يثبت بالخطاب ويحصل به علم لا يحوم
حوله شك وارتباب وكيف لا فان الله تعالى امرنا بالكتابة في اية المداينة
ثم قال ذلك افسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا تر تاهوا في
التفاسير لانه او ثنى والامن من النسيان وابعدهم من الجحود وا دفع للنزاع
واثبت للشهادة واعون على اقامتها واقرب من انتفاء الشك والريبة للمشاهد
والحاكم وصاحب الحق في جنس الدين وقدره ووصفه واجله وغير ذلك
وقال الامام ابو عبد الله محمد بن علي الترميني الحكيم رحمه الله في
قواعد الاصول قد ادب الله تعالى العباد ومثهم على مصالحهم بتقييم الامانات
الموجلة بالكتابة التي هي افسط عند الله واعدل واقوم للشهادة وابعدهم
من الشك والريبة لئلا تندرس ليؤدوها كلها في مواقيتها فاحرى ان
يقيد والامانات التي اخذ الله الميثاق فيها عليهم ان يؤدوها بالكتابة
عليها والمداومة على اثباتها وتقييم رسومها لئلا تندرس ليؤدوها عند
حاجة الخلق اليها في فوازله فان امانة الدين اعظم شأنا من امانة الدنيا
ومن هناك اخذ طاوس رحمه الله فقال يسعه ان يشهد على خطه وهو

باب ان الخبر
يثبت بالكتاب

لا يذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب الى ملوك الافاق
وارسل به الى اليمن ومصر والروم والعراق في تبليغ الرسالة واداء
الامانة واقامة حجة الله عليهم وايصال واجب الدعوة اليهم وكانت الخلفاء
يقلدون القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام
بموجبها ويرون القعود عنها مخالفة للامر وربما كان الكتاب لا يصل الى
المكتوب اليه الا بواسطة اشخاص لا يعرفون ما فيه ولا يفهمون معانيه فقد
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قيصر يدعو الى الاسلام وبعث
بكتابه اليه خليفة بن دحية الكلبي وامره ان يدفعه الى عظيم بصرى
ليدفعه الى قيصر وبعث عبد الله بن حذافة السهمي بكتابه الى كسرى
وامره ان يدفعه الى عظيم البحر بن ليدفعه اليه وكتب الى اقيال اليمن والى
معاذ بن جبل وعمر بن حزم وغيرهما وكتب ابو بكر الصديق بعهد له عمر
بن الخطاب وكتب عمر الى ابي موسى الاشعري ومغيرة بن شعبه بالعراق
والى خالد بن الوليد وابي عبيدة بن الجراح بالشام والى عمرو بن العاص
رضي الله عنهم بمصر وكتب علي بن ابي طالب رضي الله عنه الى
عمر بن ابي سلمة باليمن فكان في ما كتب اما بعد فاني وليت النعمان
بن عجلان اليمن ونزعت يدك عنها بلازم لك ولا تثريب عليك فقد
اديت الامانة واحسنت الولاية فاقبل غير طنين ولا ملوم ولا متهم ولا
مأثوم وكتبوا الى غيرهم من همالم في الاطراف والنواحي في حوادث
ووقائع شتى وكانت الصحابة والتابعون يعملون به ويحتجون بما فيه وعلى ذلك
جرت سنة الائمة في الدين والاعلام الفقهاء ورؤس العجته ين وانفقوا على اثبات ولاية
تزوج الايتام والاستخلاف في الاحكام المقاضى الذي كتب في منشوره ذلك
واخرج احمد وغيره عن ابي جهم الانصاري رضي الله عنه قلنا يا رسول
الله هل من قوم اعظم اجرامنا آثما بك واتبعناك قال ما يمتكم من ذلك
ورسول الله بين اظهركم يا تيمكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم يا تيمهم

دليل جواز العمل
بالوجادة

قد عقد في المحيط
وغيره فصلا في ايقاع
الطلاق بالكتاب

كتاب بين لوهين يومئذون به ويعملون بها فيه اولئك اعظم منكم اجرا
مرتين قال الحافظ عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي فيه
دلالة على العمل بالوجادة لانه مدحهم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرا من
هذه الهيئة وقد اورد ابن الصلاح في كتابه العمل بالكتاب المجرد وذكره
عن كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم السخيتاني ومنصور والليث وصار
اليه غير واحد من الاصوليين وانه المذهب الصحيح المشهور بين المحدثين
وذكر الامام ابو بكر الرازي الفقيه المعروف بالخصاص رحمه الله في كتابه
في اصول الفقه من كتب اليه بحديث او خبر فانه اذا صح عنده انه كتابه
اما بقول نفسه او بعلامات منه وخط يغلب معها في النفس انه كتابه فانه
يسع المكتوب اليه العمل به والاعتماد عليه وفي الهداية وغيرها الكتاب
من نائي بمنزلة الخطاب من دنا الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم
ادى واجب التبليغ مرة بالعبارة وتارة بالكتابة الى الغائب وقد عقد في
المحيط وغيره فصلا في ايقاع الطلاق بالكتاب وقال فيه يجب ان يعلم
ان الكتابة نوعان مرسومة وغير مرسومة فالمرسومة ان يكتب على صحيفة
مصدرا معنونا وانها على وجهين الاول ان يكتب هذا كتاب فلان بن
فلان الى فلانة اما بعد فانت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق عليهما في
الحال وان قال لم اعن به الطلاق لم يصدق في الحكم وهذا لان الكتابة
المرسومة بمنزلة المقال ولو قال لها يا فلانة انت طالق ولم يذكر شرطا يقع
الطلاق عليهما في الحال واذا قال لم انو الطلاق لم يصدق في الحكم كذا
ههنا وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالى ذكر هذه المسئلة في المنتقى في
موضعين وذكر في احد الموضعين انه لا يدين وذكر في الموضع الاخر يدين
الوجه الثاني ان يكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وفي هذا الوجه
لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب لانه خلق الطلاق بالشرط وهو مجيء

كتابه ولوعلى بالشرط مقاله لا يقع الطلاق قبل وجود الشرط كذا هذا
 فان كتب اول الكتاب اما بعد اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم
 كتب الخوايج ثم بداله فمضى الخوايج وترك قوله اذا جاءك كتابي هذا
 فانت طالق فوصل اليها هذا القدر يقع الطلاق وان محى قوله اذا جاءك
 كتابي هذا فانت طالق وترك الخوايج لا يقع الطلاق عليها وان وصل اليها
 الكتاب هكذا ذكر شيخ الاسلام لان الكتاب من الغايب بمنزلة القلظ من
 الحاضر وهكذا ذكر القدوري والفقهاء ابو الليث السمرقندي وشمس الائمة
 السرخسي والصدر الشهيد وغيرهم وقال ابن الهمام في تحرير الاصول الكتابة
 والرسالة كالخطاب شرعا لنيل غرضه عليه السلام بهما وعرفا ويكفي معرفة غطه ولا
 يلزم كتاب القاضى للاختلاف في الداعية وفي شرعه التقرير والتحخير
 فاذا ثبت ان الكتاب كتابه صار كانه سمعه بل الكتابة اقوى فانها من
 قبيل العزيمة وروى بشر بن الوليد الكندي عن ابي يوسف رحمهما الله جواز
 الرواية والعمل واعتماد السجل بمجرد الخط المعروف لذا كان مأمونا عن التغير
 وان لم يتذكر الحادثة لان حفظ القاضى جميع جزئيات الوقائع كالمستعذر
 فلزم يجوز اعتماده على الخط اذى الى تعطيل اكثر الاحكام والخرج العظيم
 وهو منتف في الاسلام بنص الكتاب ولهذا كان من آداب القضاء كتابة القاضى
 الوقائع وايداعها قهطره وغمته بخاتمه وعليه جرت سنة القرون الفاضلة في
 الاسلام ولولم تجزله الرجوع اليها عند النسيان لم يكن للكتاب والحفظ
 فائدة بخلاف الصك لان مبنى الشهادات على اليقين بالمشهود به وروى
 ابن القاسم عن محمد رحمهما الله جواز الرواية والشهادة والقضاء بمجرد رؤية الشاهد
 خطه في الصك والقاضى في السجل وان كان الصك بيد الخصم تيسيرا للناس
 لان التغير فيه بعيد والتصرف فيه عسير لانه لو ثبت ثبت بالخط ومشابهة الخط
 بالخط على وجه يخفى التميز بينهما نادر لاحكام له وقد عمل الصحابة بكتبه

الكتابة اقوى

* مطلب
 الصحابة بكتابه عليه
 السلام

صلى الله عليه وسلم والعمال بكتب الخلفاء بلا رواية ما فيه بل بمعرفة الخط
 وانه منسوب اليه وفي شرح المنار وعن محمد يعمل بالخط في الفصول كلها
 وفي التوضيح ما نجده بخط رجل معروف في كتاب معروف يجوز ان يقول
 وجدت بخط فلان كذا وكذا وآما الخط السجوهل فان ضم اليه خط جماعة
 لا يمتوهم التزوير في مثله والنسبة تامة يقبل وغير مضموم لا والمراد من
 تمام النسبة ان يذكر الاب والجد وآما كتاب القاضى الى القاضى فهو
 في نقل نفس هذه الشهادة الثابتة عنده واقامتها عند قاضى بلد اخر
 ليحكم به لا في الشهادة على الحادثة مثلاً على الرؤية او على الشهادة او قضاء
 القاضى بها او ايصال خبر الحادثة الواقعة في موضع اخر ثم مع قلة الابتلاء
 به وعدم المخرج فيه وكون الشروط المذكورة في كتب الفقه عزيمة انما
 هو بناء على ما تفرد به ابو حنيفة رحمه الله من التضييق في الرواية على
 الغاية هيئت شرط فيها الحفظ من وقت السماع الى الاداء حتى لم يجوزها
 بعد علمه انه خطه الامع دوام الحفظ والتذكر سواء كان في يده او يد امينه
 وحرم روايتها والعمل بها على ما عرف من دينه واستفاض من غاية
 الزهد والورع والثبات على حدود الشرع والصيانة في الدين وفراط الخوف
 من الله تعالى وحكى الشيخ عبد القادر القرشى عن شيخه زين الدين السبكى
 انه كان يذهب مذهب ابي حنيفة رحمه الله في رأيه هذا ويقول لا يعمل
 لى ان اروي الا قوله صلى الله عليه وسلم * انا النبى لا كذب * انا ابن
 عبد المطالب * فاني حفظته من حين سمعته الى الان واسند الحافظ المزي
 في تهذيب الكمال الى يعقوب بن معين انه قال كان ابو حنيفة رحمه الله ثقة
 لا يحدث الا بما حفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وقال شمس الائمة السر خسر
 وغيره ولهذا قلت روايته لا لعله اخرى زعمها المتحاملون عليه وقال ابن
 الهمام وباطل ما ذكره بعض المتعصبين من تضعيفه في الرواية مع ما

وجه قلة الرواية
 عن ابي حنيفة رحمه
 الله

حرف منه من الورع والزهد وفراط الخوف من الله تعالى والصيانة في الدين
وبالجملة تشديده في هذا الباب ينحصر منحي تجنبه من الاعمال السلطانية
وولاية القضاء وقبول العطايا وهو لا يمكن في ما يتعلق بحقوق الناس
وما يتوفر اليه الحاجة وبهم به الابتلاء ولذلك اوجب ابو موسى ومحمد
واكثر العلماء صحة الرواية والعمل بالكتاب وان لم يتذكر الحادثة به
ولا استفاد العلم به وجبه واعتماد الخطوط والصكوك والعهود في الفصول كلها
والذي يوثق به في هذه البلاد وما يقع عليه كل الاعتماد والاعتبار في
كل باب في تعامل الناس وتعارفهم في هذا العهد هو الكتاب بصحة ما فيه
وثبوت ما ادرج في مطاويه لشدة اعتنائهم به واهتمامهم بشأنيه مع مساس
الحاجة وقيام الضرورة على ذلك وكيف لا والزمان في فترة من الثقات
والعدول والتواني في أمور الدين وقد قال ابن الهمام وغيره الكتابة
لقوى من الخطاب شرعا وعرفا فانها من قبيل العزيمة * شعر * لست بالسبب
الضعيف وانما * نجح الامور بقوة الاسباب * فاليوم حاجتنا اليك وانما * يدعى
الطيب لشدة الاوصاب * والله عنده حسن الثواب واليه المرجع والمآب

المقصد السابع في ما يتعلق بالحساب وبيان مذاهب العلماء وشؤونهم في
هذا الباب (اعلم) انه ليس علم النجوم ولا شيء من سائر العلوم بما هي
علوم امرا باطلا في نفسه ولا بمستنكر مذموم وان كان ربما يقع فيها
الخطاء من جهة اربابها الناظرين فيها المشتغلين بها فذلك لا يوجب فسادا
في صناعته وقته ولا وهنا وقصورا فيه اذ هو ليس بداخل في حقيقته بل
انما يكون مردودا على صاحبه ومعدودا من هفواته كما قد يقع الخطاء
ونسبته الى الشريعة من المتكفلين بها القيمين بعلومها وهو لا يوجب
فيها بطلانا ولا يلزم عليها نقصانا والحال على هذه الشاكلة في سائر العلوم
فخطاء الفقيه فيها استنبطه وقاسه والصح في فيها رواه وحديثه واللغوي

وسائر اهل العربية فيما نقلوه في نسبتهم الى هذا الفن وفيما نسبوه لا يوجب
 قدما في علمهم ولا يستصح طعنا في فقههم كما صح عن ابن مسعود رضي
 الله عنه في افتائه من قوله فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمنى
 ومن الشيطان وفي رواية من ابن ام عبد والله ورسوله بريئان مع انه في
 هذا سئل عن حكم الشريعة في الحادثة وما شرع الله لعباده في هذه الواقعة
 فاجاب فيها بما اجاب بظنه انه ما وجب عليه في شرع نبيه وكيف والعلم
 كمال مطلق ومن صفات الملك الحق سبحانه والصنایع وسيلة الى تحصيله
 وطريق الى بغيته لا يجوز معاداتها ولا طعن شيء منها وانما يجترء على
 الذم والقدح فيها والانكار عليها القح الذي لا خبرة له ولا معرفة
 به ممن له نظر في صناعة ما وبضاعة مزجاة فيها كالعربية او الاخبار او الفقه
 او المنطق والكلام ممن لا وثوق له في صناعته ولا اعتماد فيها على معرفته
 جهلا لغيره وحسدا لاهله لما جبل عليه الانسان من انكار ما جهل به ومعادات
 اصحابه كما تراه مشحونا به تصانيف المتأخرين من اهل القرون النازلة
 في الفنون وليس كل احد يصالح للتعلم ولا كل من يصالح لعلم يصالح لسائر
 العلوم لتفاوتها وتباين مقاصدها ومذائقها واختلاف الطبائع في مداركها
 وما خذها ولئن فرض ان فيها ما ينم كما قد يزعم الزاعم فليس يخلو
 تحصيله عن فائدة ما اقلها الرد على القائلين بها كما قد ثبت عن حذيفة بن
 اليمان رضي الله عنهما صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 سئل فقل له نراك تتكلم بكلام لا نسمعه من غيرك من الصحابة فمن اين
 اخذته فقال خصني به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الناس يسئلونه
 عن الخير وكنت اسأله عن الشر مخافة ان اقع فيه وعلمت ان الخير
 لا يغني عنى وان من لا يعرف الشر لا يعرف الخير فلما رأني اسأل عن افات
 الاعمال خصني بهذا العلم وكان اكابر الصحابة رضي الله عنهم يسئلونه

لا يقدح في العلم
 الا القح

من الفتن والنفاق وكان يجيب بأعداد من بقى من المنافقين لا بأعيانهم
 وكان عمر رضى الله عنه يسأله عن نفسه هل يعلم به شيئا من النفاق
 فبرأه من ذلك وكان اذا دعى الى جنازة فان حضر حذيفة صلى عليها والا
 ترك وكان الحسن البصرى رحمه الله اكثر كلامه فى خواطر القلب وفساد
 الاعمال ودسايس النفوس والصفات الخفية من شهوات النفس فسئل عن ذلك
 من ابن اخذته يا ابا سعيد فقال من حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما
 والرد على شىء قبل فهمه والاطلاع على كنهه والوقوف على حقيقة روى
 فى عمارة وعن فى جهالة والله يتولى الصالحين ثم ان ما يقع عليه اسم
 علم النجوم ضربان الاول حسابى يقينى المقدمات قطعى النتائج لا يشوبه
 الخطأ ولا يداخله اختلاف المذاهب واقتراق الآراء وهذا العلم فن جليل
 وصناعة شريفة لا يكاد الغلط يدخل اقيستها ويعترض ادلتها لان براهينها
 كلها جليلة الترتيب بينة الانتظام واضحة الاساس باهرة النظام وقد قال
 الله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا
 عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك الا بالحق يفصل الايات لقوم
 يعقلون ان فى اختلاف الليل والنهار لايات لقوم يفتقون وعن النبى
 صلى الله عليه وسلم تعلموا من النجوم ما تهتمون به فى ظلمات البر
 والبحر ثم انتهوا وعن مجاهد رحمه الله يتعلم الرجل من النجوم ما يهتم
 به فى البر والبحر ويتعلم منازل القمر ويفيد هذا العلم النظر فى
 اوضاع الارض والسموات وتحقيق مجرى السيارات ومقادير الحركات
 وضبط الاوقات ومناظر الكواكب من جوارى وثوابت وتقاسم مدد الدهور
 والاحقاب والاعوام والشهور والاسابيع والايام على ساعات ودقائق وثوانى
 وثوالت وازمان الاجتماع والمقابلة والافتراق والمساممة مع الاحاطة باحوالها
 من تفاصيل مطالعها ومفاربها وتحقيق براهينها ودلائلها فيتمكن بذلك من

* اسم علم النجوم
 يقع على ضربين
 الاول حسابى

معرفة احوال الخسوف والكسوف والمفارقة والطلوع والغروب بأوقاتها ومقادير
 بقائها وتعيين محالها ومظاهرها وان خسوف القمر عبارة عن انحاء ضوءه
 بتوسط كرة الأرض بينه وبين الشمس عند حصولهما في العقبتين وان
 الكسوف وقوف جرم القمر بين الناظر وبين الشمس باجتماعهما في
 احدى العقبتين على دقيقة واحدة ويخبر ان في افق كذا كسوف
 او خسوف بجرم كذا وطلوعا او غروبا لوكب كذا وان القمر قد
 فارق الشمس وتجدد الهلال وحصل في درج الرؤية في قطر كذا او
 يكون ذلك في وقت كذا وهو كمن يعرف مضي الاوقات ومقادير اليوم
 بالبنكومات والآت الساعات ويخبر بها قبل ورود الوقت وحلول الزمان
 ويقول الشمس تطلع اذا حصلت منكبوت البنكامة في رقم كذا وتغرب
 في رقم كذا او يكون في الزوال في رقم كذا او يحدث صوت الجرس
 فيها او يخرج طير من مكانها وتصبح مرة كذا ومعرفة ذلك للعالم بها
 وباعوالها امر واضح جلي بمنزلة الضروري والبدهي الاولى بخلاف من
 لاعلم لها بالبنكومات واحوالها ولا وقوف عليه بالالات وافعالها كاهل البدو
 وعامة اهل القرى فان ذلك عنده من الغيبات بيد ان هذه صناعة
 يتطرق اليها الفساد والاختلال والوهن والاضمحلال والتفاوت في افعالها
 واحوالها والافلاك وحركاتها خلقية الهية طبيعية لا يتغير مقاديرها ولا يتفاوت
 مصاديرها كما قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا
 في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض وقال وما خلق الله ذلك الا
 بالحق وليس العلم بهذا والجهل به مما يتعلق به كفر وايمان
 او يترتب عليه طاعة او عصيان قال في الخلاصة وغيرها تعلم علم
 النجوم قد رما يعلم به مواقيت الصلوة والقبلة لا باس به وقال
 الفقيه ابو الليث واذا اخذ الانسان حظا وافرا من الفقه ينبغي ان

لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد والحكمة وفي كلام الحكماء
وفي شمائل الصالحين فان الانسان اذا تعلم الفقه ولم ينظر في علم الزهد
والحكمة قسا قلبه والقلب القاسى بعيد من الله تعالى ولو تعلم من علم
النجوم والحكمة مقدار ما يعرف به الحساب فلا بأس به ولا يزيد عليه اذا تعلم
مقدار ما يهتدى به الى امر القبلة و امر الحساب قال الله وعلامات وبالنجم
هم يهتدون وقال في آية اخرى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا
بها فى ظلمات البر والبحر الآية وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعلموا
من النجوم مقدار ما تعرفون به امر قبلكم وتعلموا من الانساب ما تصلون به
ارحامكم انتهى كلامه وقال الامام حجة الاسلام الغزالى رحمه الله فى كتابه
المنقذ من الضلال ومن صديق الاسلام جاسل ظن ان الدين ينبغى ان
ينصر بانكار كل علم منسوب الى الفلاسفة فانكر جميع علومهم وادعى جهلهم
فيها حتى انكر قولهم فى الكسوف والخسوف فزعم ان ما قالوه على خلاف
الشرع فلما قرع ذلك سمع من علم ذلك بالبرهان القاطع لا يشك فى برهانه
لكن اعتقد ان الاسلام مبنى على الجهل وانكار البرهان القاطع وقد عظم
جناية من ظن ان الاسلام ينصر بانكار هذه العلوم وليس فى الشرع تعرض
لهذه العلوم بالنفى والاثبات ولا فى هذه الامور تعرض للامور الدينية
وقال بل هى امور برهانية لاسبيل الى مجاهدتها بعد فهمها ومعرفة ما يقال
فى كتابه التهافت هذه الامور تقوم عليها براهين هندسية لا تبقى معمارية
فمن اطاع عليها وتحقق ادلتها اذا قيل له ان هذا على خلاف الشرع لم
يسترب فيه وانما يسترب فى الشرع وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقة
اكثر من يطعن فيه وهو كما قيل عد وعاقل خير من صديق جاهل وليس فى
الشرع ما ينقض ما قالوه ولو كان لكان تأويله اهون من مكابرة امور قطعية
فكم من طواها راولت بالادلة القطعية التى لا تنتهى فى الوضوح الى هذا

الحق واعظم ما يفرح به الملحدة ان يصرح ناصر الشرع بان هذا وامثاله على خلاف الشرع فيسهل عليه ابطال الشرع انتهى كلامه ونعم ما قاله الشاعر * شعر * انى لاعم من عد وعاقل * واناف خلا يهتريه جنون * فالعقل فن واحد وطريقه * ادري فارصد والجنون فنون * وقال الشيخ شهاب الدين ابو حفص عمر بن محمد السهروردي الصوفي العارف رحمه الله في كتاب ادالة العيان على البرهان مادقق الفلاسفة النظر فيه من الرياضيات والطبيعية المبرهنة ببراهين واضحة لاسبيل الى انكاره والحقاق من اهل الايمان لا ينكرون العلوم المبرهنة وقال في كتابه رشف النصاب ونعرف ان خسوف القمر لكون الارض تحجب نور الشمس عن جرمها وان كسوف الشمس يكون بحجاب جرم القمر فاهل الايمان لا ينكرون ما دلت عليه البراهين الهندسية ولا ينكرون القضايا التي شهد بصحتها العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية انتهى وقال الشيخ علاء الدولة السمناني رحمه الله في كتابه العروة الوثقى ولا يجادل لك في بيان ما هو مطابق للواقع الا احد ثلاث اما جاحد عنيد او متكبر شديك يحب الرياسة والجاه او جاهل بليد فقل للجاحد ما يقول الله تعالى ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وقل للمتكبر ما يقول في آية اخرى ان الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان اتيمم ان في صدورهم الاكبر ما هم بيباله وقل للجاهل ما يقول في آية اخرى الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان اتيمم كبر مقتا عند الله وعند الذين امنوا انتهى (والضرب الثاني) من العلم في هذا الاسم علم احكام النجوم وهو احكام ظني وحسباني تخميني بالاستدلال من المناظر والاجتماعات العلوية والانتهالات الفلكية على حوادث معينة وكوائن مخصوصة من ولادة ووفات وحصول وفوات وغير ذلك من المغيبات فيما مضى او في مستقبل الحالات فهذا علم لا يقطع وحكم لا يجزم وان كان ربما يحصل منه الاصابة ونيل الامر على ما هو

* مطلب قول الشيخ
علاء الدولة

* مطلب الضرب
الثاني

عليه وهو علم شبيه لما يراه الحالم في منامه ويناله الحجب من اختلاجاته ونحو ذلك ولكن يكثر فيه الخطاء لخفاء الإدراك وضمف الدلالة وعسر الاطاعة وقبح يد المعاني المتخيلة ومع ذلك لا يصح الحكم عليه بالبطلان والرد على الاطلاق فان الله تبارك وتعالى اودع مصنوعات حكماء ومصالح وعلوم ومعارف وربط امورا بامور باسباب وروابط ووضع لها آيات ودلائل وجعل فيها ضوابط ربما يقف عليها المراقبون المتجردون لها المتفرغون لتحصيل اسبابها وقد ورد في هذا الباب اخبار وحكايات لا تحصى قد ادرجها العلماء الخذاق في تصانيفهم واوردوها في تاليفهم وتكذيب الجميع بعيد عن الانصاف وسوء ظن بالاسلاف وروى ان المنصور امير المؤمنين لما بنى بغداد احضر تويخت النجم فنظر في الطالع فوجد المشتري في القوس فحكم بظهور فضلها على جملة سائر البلاد في فرط عمرانها وتنهات حضارتها ووفرة العلوم والمعارف والصناعات بها وانها تنزل عن حالها بكثير بعدهم ولكن لا تنهت الى حد الخراب فسر المنصور رحمه الله وقراً قوله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ثم قال وخصلة اخرى يا امير المؤمنين ابشرك بها قال وما هي قال انه لا يموت بها خليفة وكذلك كان الامر قال جارا لله الزمخشري رحمه الله في ربيع الابرار قالوا من عجيب شانها انها دار الخلافة وموطن الخلفاء لا يموت بها خليفة وفي ذلك يقول عمارة بن عقيل (شعر) اعاينت في طول من الارض او عرض * كبغداد انها جنة الارض * تضي ربها ان لا يموت خليفة * بها انه ما شاء في خلقه قضى * وروى ان المأمون لما اعتد اطاهر بن الحسين الخزازي على محاربة علي بن عيسى بن ماهان في حدود سنة مائتين امر منجمه بالنظر في الطالع فنظر فقال لا يهزم هذا اللواء الى ستين سنة فكان كما قال انهزم محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر عن يعقوب بن ليث الصفار وانقرضت دولتهم سنة تسع وخمسين ومائتين وروى ان الفضل بن سهل

حكايات في احكام
النجوم

* مطلب ان الخلفاء لم
يموتوا ببغداد

السرخسي لما قتل في الحمام وجدوا في صندوقه بطاقة فيها هذا ما حكم
 فضل بن سهل على نفسه انه يعيش كذا وكذا ثم يقتل بين النار والماء وروى
 ان المعتصم تبسم في مسيره ومعه ابن ابي دؤاد وعبد الملك بن الزيات
 فسألاه عن ذلك فقال كان يجلس في هذا الموضع من القنطرة شيخ وبهاتمس
 منه الناس النظر في طالعهم فيحكم عليهم بما يريد والله في نظره من خير
 وشر فمررت به يوما في فتنة ابن المهدي ودفعته له دينارا كان معه
 لينظر في طالعي فنظر وقال انت من بني هاشم قلت نعم فقال من اهل
 بيت الخلافة قلت نعم قال فانك ستلى الخلافة فتات له وكيف يكون امرى
 قال يكون مستقيما الا انه يغلب عليك رجلان من السفلة فلما مررت بهذا
 المكان تذكرت كلامه فتبسمت منه والرجلان انتما وروى ان السلطان محمود
 الفزنوي طلب ابا ريعان البيروني وقصص فتكته حتى ظفربه فلما تمثل بين
 يديه اراد افخامه وتعجيزه عما يدعيه قبل ان يقتله فقال تعرف النجوم قال
 نعم قال فاحكم على اخرج من اى باب من هذه الابواب الاربعة فاخذ ابي ريعان
 في التقويم فلما تم عمله كتب في ورقة وناولها السلطان فجعلها تحت فراشه
 قبل ان ينظر فيه ثم امر بالزاوية الشرقية فهدمت وخرج منها دون
 الابواب ثم طلب الورقة فاذا فيها بسم الله الرحمن الرحيم هو الله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم وعنده مفاتيح الغيب
 لا يعلمها الا هو ولكن الادلة النجومية تشهد ان جناب السلطان لا يخرج
 من شيء من الابواب الاربعة بل يخرج من الزاوية الشرقية فتعجب السلطان
 من امره وتركه وروى ان بعض الملوك غضب على بعض هاشمية فاخذ من
 الرجل وامر الملك منجمه في التفتيش عنه فنظر في الطالع واخذ في التقويم
 فوقى هنيهة وهو متحير في امره فقال الملك مالك قال اجده في موضع
 لا اعلم به في الدنيا اجده على جبل من ذهب في لجة بحر من دم فقال

فان المنصور مات
 بمكة والمهدي بما
 سبب ان والهادي
 بعباد والرشيد
 بطوس والامين
 في شبافته والمامون
 بطرسوس والمعتصم
 والواثق والمنوكل
 والمنتصر بسر من
 رأى والمستعين
 بالبصرة والمستر
 شيد بمراغة والراشد
 باصفهان وكذلك
 غيرهم في اماكن
 منه سلمه الله

قصة السلطان
 محمود الفزنوي

الملك احمد علمك فاعاد مرات وقال لا اقفى على اكثر من ذلك فامر الملك بالنداء
 بالامان للرجل فخرج فسئل عن كيفية اختفائه فقال ملئت طستاً من دم
 وجعلت في وسطه هاونا وجلست فوقه وحكى ان الحجاج لما اشتد مرضه
 دعى منجمه وقال هل تجد في علمك ملكاً يموت في هذه السنة قال نعم
 ولست به قال ولم قال لان اسمه كليب قال والله كنت ادعى كليباً وانا
 صبي فمات بعده بايام وحكى ان بعض المنجمين حكم بان في ليلة كذا
 يحدث ريح شديد يكون منه خراب الدنيا فجأت الليلة وليس فيها
 شيء من الريح ولكنه ولد جندكز خان في هذه الليلة قطب رعى الفساد
 والعدوان والفتنة الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وقد قال الامام ابو المنصور
 الماتريدي رحمه الله في تفسيره عند قوله تعالى ولا يظهر على غيبه احد الا من
 ارتضى من رسول قال بعضهم في هذه الآية دليل على تكذيب المنجمة
 وليس كذلك فان فيهم من يصدق خبره وكذلك المتطبعة لانهم وقفوا من
 جهة رسول انقطع اثره وبقي في الخلق علمه وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال علم عجز عنه الناس وددت اني علمته وعن حميد الشامي رحمه الله
 النجوم علم ادم عليه السلام وعن عبد الله بن حفص خست العرب بخصال
 بالكهانة والقيافة والعيافة والنجوم والحساب فهمم الاسلام الكهانة وثبت
 الباقي بعد ذلك انتهى قال البيضاوي رحمه الله ان ادريس عليه السلام اول من
 خط بالقلم ونظر في علم النجوم والحساب وفي فصل الخطاب وغيره وقد
 قالوا اول من اظهر علم النجوم ونبه على عجائب صنع الله في تركيب الافلاك
 وتسيير الكواكب ادريس عليه السلام وقال الشيخ العارف علاء الدولة
 السمناني رحمه الله في العروة الوثقى القائل بانه لا يعلم الغيب الا الله هو
 محق حق والقائل بان الانبياء والاولياء والحكماء يعلمون بتعليم الله اياهم
 وحياً والهاماً وحساباً ما كان غيباً عند غيرهم بصدق كل الصدق ولا يجوز التشكيك

* مطلب قول ابي
 المنصور

* مطلب قول الشيخ
 علاء الدولة

عليه وقال في موضع آخر واذا اردت ان تعرف ان علم النجوم مما علمه الله انبياءه فاقرأ قوله تعالى فنظر نظرة في النجوم فقال انى سقيم ولو اعترض بليد جامد بان النبى عليه الصلوة والسلام قال من امن بالنجوم فقد كفر ومن قال مطرنا بنوء كذا فقد كفر وقال كذب المنجمون ورب الكعبة قل صدق الله فيما قال مسخرات بامرهِ وصدق رسول الله فيما قال من امن بالنجوم بانها غير مسخرات بامر الله مدبرات للعالم مستقلات بانفسها فقد كفر بالله العظيم الذى خلقها وسخرها وجعلها مدبرات بامرهِ واودع في كل واحد منها خاصية خاصة وفي اجتماعها خاصية دون ما اختص به كل واحد منها قبل الاجتماع انتهى وقال الشيخ* حافظ الدين رحمه الله في تفسيره المدارك عن قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس باى ارض تموت واما المنجم الذى يخبر بوقت الغيث والموت فانه يقول بالقياس والنظر في الطالع وما يدرك بالليل لا يكون غيبا على انه مجرد الظن والظن غير العلم انتهى وقال العلامة البيضاوى رحمه الله في تفسيره المراد به الخفى الذى لا يدركه الحس ولا يقتضيه بديهته العقل وهو قسمان قسم لا دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو وقسم نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الآخر واحواله وقال الامام العلامة برهان الدين ابوالحسن على بن محمد بن عبد الجليل المرغينانى رحمه الله في كتابه مختارات النوازل ان علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابى وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر بحسبان اى سيرهما بحساب واستدلالى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض انتهى وقال الامام حجة الاسلام الفزائى رحمه الله في كتاب احياء

* قول الشيخ حافظ الدين

علوم الدين عام النجوم في نفسه غير منموم وهو قسمان قسم حسابي وقد
نطق القرآن بان مسير الكواكب محسوب اذ قال الله تعالى والشمس والقمر
بحسبان قال والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم والثاني الاحكام
حاصله يرجع الى الاستدلال على الحوادث بالاسباب وهو يضاهاى استدلال
الطبيب بالنبض على ما سيحدث من المرض وهو معرفة مجارى سنة الله
تعالى في خلقه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولنأت الى ما هو المقصود
في الباب بعون الله المعبود اعلم انه لا رواية قط عن ابي حنيفة ولا عن
واحد من الائمة الثلاثة ولا عن دونهم من حذاق العلماء ونقاد الفقهاء
في نفس بناء احكام الفطر والامساك على ما يدل عليه عام الحساب ويخبر
به مهرة اهل الميقات والامل به عند الحاجة والارتباب وما تضمن ذلك
كتب محمد بن الحسن اصلا ولا اشتمل عليه تصنيف احد من المتقدمين
واهل القرون الفاضلة وانما تكلم فيه شذمة من اهل القرون النازلة
وليس لهم دليل قائم على ذلك في نفيه ولا نقل موثوق يعتمد به فيه
على انه قد اخذ به جماعة من الاعلام على ما عرفت واما نحن فلا ندخل
رمضان الا برؤية هلاله او اكمال شعبان من قبله لا غير عملا بقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه بقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤية
وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان واخذوا بما
صرح به الفقهاء العظام والعلماء الاميان من ان الصوم يثبت اما برؤية
هلال رمضان او اكمال عدة شعبان ففي مختصر القدوري والهداية وغيرهما
ويتنبه ان يلمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان
رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي الاختيار
شرح المختار ويجب ان يلمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من
شعبان وقت الغروب وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف

(شعر) ما ان سمعنا
نعمان افقى بنا*
لا يعقوب من بعده
ومحمدا* يا اهل
الجارودة قد خالفتم*
حكم الشريعة
والدين المسددا*
منه سلمه الله
لا رواية قط عن
الائمة في نفس الحكم
بالحساب

فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوه ثلاثين يوما لقوله عليه السلام
الحديث وفي الكافي ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان وفي الكنز
ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما وقد سكتوا عن
حكم رؤية شعبان او اكمال ما قبله ان لم ير هلال رجب وما قبله
من الاشهر لعدم تعلق احكام الصوم والفطر بها قط فان معرفة اول شعبان
لا تتوقف على رؤية هلاله ولا لا اكمال ما قبله لان حلول الوقت وورود
الزمان معلوم بدون ذلك قطعاً وبقينا من تمام السنة من اول شعبان
الماضي وتقدمها على الشمسية بنحو عشرة ايام حتى على العامة وقد عرف
بغير ذلك من الحجج والحساب القطعي على ما مر وانما يقع الشك في
يوم واحد فامرنا برؤية هلال رمضان او باكمال شعبان ثم انا وان
لم نعمل بالحساب ولم نأخذ بقول اهل الميقات ولكننا لا نقول ببطلان
علم الحساب ولا نكذب الثقات من حذاق اهل الميقات ولستنا ننكر ما ثبت
بالبرهان ولا نجهل ما افاده البيان ومالم يثبت فنذكره في بقعة الامكان
على ما هو ديدن اهل الانصاف والدين ولا نبالي بصحاح الاعتقاد المعاندين
ومجامع الجهال المجانين كل ذي زيف وقبح ان الله لا يهدي من هو مسرف
كذاب ثم لا نقبح فيمن عمل به واخذ بموجبه فان الحكم في محل الاجتهاد
واختلاف العلماء فقد ذهب اليه ابو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشيخير
بن عوف العامري رحمه الله عليه من اعيان التابعين واعاظمهم ومحمد بن
مقاتل الرازي رحمه الله من اكابر اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله في المذهب
الحنفي وابو العباس احمد بن عمر بن سريج بن يونس المعروف بابن سريج
رحمه الله وابن قتيبة والشيخ العارف عيين المعارف وانسان عيناها هي الدين
ابن عربي رحمه الله والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد والعلامة السبكي واليه
جنوح العلامة الصغناقي صاحب النهاية وعبد اللطيف بن ملك من متأخري

* حيث نقله في محل
البيان وسكت عليه
ولاح منه رضاه
وقال ابن ملك اي
لا نعرف الكتابة
وحساب النجوم حتى
نعمد على علم
النجوم وسير القمر
ونعرف الشهر بذلك
وقد سبق قول
المازري فيه من
ان الحساب لا يعرفه
الا افراد والشرع
انما يعرف الناس
بما يعرفه جماهيرهم
وسيجي ايضا
والصواب ما مر انه
ورد في محل اظهار
المعجزة وقول ابن
حجر اي منسوبون
الى الام لبقاتهم
على الحالة التي
ولدتهم عليها من
عدم احسان الكتابة
والحساب يساعده
ذلك وارادة نفس
العلم باللغة من
احسانها وكذا
الكتابة والحساب
وغيرها ذائع شائع
فلا غرابة فيه اصلا
منه سلمه الله

الحنفية وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ولهم ان يقولوا ان رؤية هلال
 رمضان او اكمال عدة شعبان ليست بمقصودة بالذات بل لكونها وسيلة
 لمعرفة شهود الشهر ودخول شهر رمضان وورود وقت الصوم فلو عرف
 بغير ذلك من الطرق فنحن في غنى عنهما اذ لا معنى لتعاطي وسيلة
 والمقصود حاصل بدونها الا ترى ان السعي الى ذكر الله يوم
 الجمعة اذا نودي للصلوة كان فرضا بحكم النص لكونه وسيلة لاقامة فرض
 الوقت وقضاء الصلوة فلو كان حاضرا في الجامع قبل وجوب الصلوة او حمل
 اليه بغير رضاه فتوضأ هناك وصلى حصل المقصود من غير نقصان لاحالة
 ولا يكون عاصيا ولا آثما ودعوى تعليق الشارع للصوم والافطار بحقيقة
 الرؤية اوالاكمال بحيث يدور ان معها شرعا ويلازمانها وجودا وعدما
 غير مسموعة وانما بناء هذه الدعوى على كون اللام في لرؤيته للتعليل
 وهو ممنوع فقد انكر المحققون كونها للتعليل او الظرفية بل الحق الثابت
 فيها من اهلها انها للتأريخ قال ابن الهمام وهو استعمال محقق في اللغة
 يقال في التأريخ باجماع اهل العربية خرج لثلاث بقين ونحوه وفي الكشف
 فان قلت فما تقول في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق الشرعي
 انما هو في الطهر قلت معناه مستقبلا لعدتهن كما تقول لثلاث من الشهر
 تريد مستقبلا لثلاث وعدتهن الحيض الثلاث وكذلك في تفسير المدارك
 فطلقوهن مستقبلا لعدتهن ولئن سلم فيلزم الزيادة على النص الموجب للصوم
 بشهود الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه بخبر الواحد فان
 النص يدل على فرضية صوم الشهر على كل من كان شاهدا في الشهر اي
 مقيما فيه حاضرا غير مسافر ولا مريض بعد ما علم ذلك باي وجه كان والحديث
 على تقدير كون اللام فيه للتعليل يوجب اشتراط خصوص الرؤية
 اوالاكمال وهو زيادة على النص ولذا لم يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر

كون اللام للتعليل
 بوجوب الزيادة

الرواية وعند جماهير العلماء من السلف والخلف وان دل حديث كريب
على اعتباره كما اسلفناه قال الشيخ العلامة سيف الدين ابوالمعين ميمون
بن محمد بن محمد بن معتمد النسفي الحنفى رحمه الله فى طريقة الخلاف ان
اللام فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس وقوله عليه الصلوة والسلام
صوموا لرؤيته ليست للتعليل لانها لاتصلح لذلك اذ هى داخله على الرؤية
دون الوقت وهى ليست بعلة بالاجماع فما لم تدخل فيه اولى ان لا يكون
علة فان قلتم المراد ما يثبت بالرؤية وهو الشهر قلنا اتعنون به ان الوقت
الذى وجدت فيه الرؤية سبب لصوم جميع الشهور ان تعنون ان كل يوم سبب
على حدة للصوم فان قلتم بالاول فقد اقررتم ببطلانه وان قلتم بالثانى
فكيف خبر بالرؤية من هذه الاوقات وهل فى اللفظ ما ينهى وضعها ودلالة
ان يذكر الرؤية ويراد منها جزء من يوم يوجد بعد ثلاثين يوما وعشرين
يوما من وقت الرؤية فان قلتم نعم فقد ادعيتما ما يعرف كل جاهل ببطلانه
وان قلتم لا فقد ابطلتما الاستدلال بالخبر ثم قال ورود الحديث لبيان
ان الصوم المأمور به فى الشهر يؤدى فيه بعد ايامه فى الزيادة والتقصان
للايمان السبب ومجىء اللام للوقت كثير شائع فى الشرع واللفظة قال عليه
الصلوة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة اى لوقت كل صلوة وقالت
الخنساء * يذكرنى طلوع الشمس صغرا * واذكره لكل مغيب شمس *
اى لوقت مغيبها هذا كلامه ولا يرد عليه ان وقت الرؤية والدلوك ليس
بوقت للصلوة والصوم لما مر ان اللام لام التأريخ بمعنى عند وهو المراد من
التوقيت لا خصوص الظرفية وقد عرفت ان المراد من الرؤية مطلقا فكذا
الاكمال عند صحتها وان الحقيقة ليست بهرادة بالاجماع بل قيام الدليل على
شهود الشهر وورود الوقت فان لم يكن القمر فارق الشمس وما حصل فى
درج الرؤية فى اخر يوم شهر حين غروبها عنك فلا محالة يفارقها وحصل

في درج الرؤية عند طلوعها في اقصى المغرب منك لان غاية التفاوت
نصف يوم فهذا النظر افادان الاحتميا في وجوب التبادر وصوم يوم
الشك اذ لا خطر فيه وانما ذلك في تأخيرهِ وعلى ذلك عمل على وعائشة
رضي الله عنهما وهو مذهب احمد بن حنبل ومحمد بن سلمة وغيرهم
* (تذييل فيه تفصيل) * قد عرفت انه لا كلام من الائمة واجلة فقهاء
الامة يدل على نفى العمل بالحساب وانكاره والقول ببطلانه ولا عبرة لمن
دونهم بل منهم جماعة ذهبوا الى اعتباره قال الشيخ هي السنة البفوى
رحمه الله في شرح السنة قال ابن سريج رحمه الله فاقدروا
خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العام وقوله فاكملوا العدة خطاب
المعامة وقال الشيخ ابو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري رحمه
الله جمهور الفقهاء حملوا قوله صلى الله عليه وسلم فاقدروا له على ان
المراد اكمال العدة ثلاثين كما فسر في حديث اخر وقالوا ولا يجوز
ان يكون حساب المنجمين لان الناس لو كفوا به لضاق عليهم لانه لا يعرفه
الا الافراد والشرع انما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم انتهى وقال الشيخ
هي الدين النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم اختلف العلماء في معنى
فاقدروا له فقالت طائفة من العلماء ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ومن
قال بهذا احمد بن حنبل رحمه الله وغيره من يجوز صوم يوم ليلة الغيم
عن رمضان وقال ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة
واخرون معناه قدروه بحسب المنازل وذهب جمهور السلف والخلف ان
معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما انتهى وقال الشيخ تقي الدين بن
دقيق العيب رحمه الله في احكام الاحكام استدلل لمن قال بالحساب في
الصوم بقوله فاقدروا له فانه امر يقتضى التقدير وتأوله غيرهم بان
المراد بقوله عليه السلام غم عليكم اي استتر امر الهلال وغم امره وعن بعض

*
مطلب نقل افعال
من اعتبار الحساب
مطلب قول البفوى

*
مطلب قول النووي

—
قول ابن دقيق
العيب

المتقدمين انه رأى العمل به وركن اليه بعض البغداديين من المالكية
وقال به بعض اكا بر الشافعية وحكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين
والذى اقول به ان الحساب لا يجوز ان يعتمد عليه في الصوم بمقارنة القمر
للشمس واما اذا دل الحساب على ان الهلال قد طلع من الافق على
وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة مثلا فهذا يقتضى الوجوب لوجود
السبب الشرعى وليس حقيقة الرؤية بمشترطة في اللزوم لان الاتفاق على ان
المحسوس في المظورة اذا علم باكمال العدة او بالاجتهاد بالامارات ان
اليوم من رمضان وجب عليه الصوم وان لم ير الهلال ولا اخبره من راه
وقال شمس الائمة السرخسى رحمه الله قوله عليه السلام صوموا لرؤيته
ليس المراد منها حقيقة الرؤية اجماعا بل ما ثبت بها وهو شهود الشهر
وقال الشيخ محي الدين بن عربى رحمه الله في الفتوحات المكية والشرع
يعبدنا في ذلك برؤية الهلال وفي الغيم باكثر المقدارين الا في شعبان
اذا غم علينا هلال رمضان فان فيه خلافا بين ان يمد شعبان الى اكثر
المقدارين وهو الذى عليه الجماعة واما ان يرد الى اقل المقدارين
وهو تسعة وعشرون يوما وهو مذهب الحنابلة ومن تابعهم ومن خالف
غير هؤلاء لم يعتبر اهل السنة خلافهم فانهم شرعوا في الدين ما لم
يأذن به الله والذى اقول ان نسال اهل الحساب عن منزل القمر فان
كان على درج الرؤية وغم علينا عملنا عليه وان كان على غير درج الرؤية
كملنا العدة ثلاثين وقال ايضا اختلف العلماء اذا غم الهلال فقال الاكثرون
تكمل العدة ثلاثين فان كان الذى غم هلال اول الشهر عد الشهر الذى
قبله ثلاثين وكان اول رمضان الحادى والثلاثين وان كان الذى غم هلال
اخر الشهر اعنى شهر رمضان فصيام الناس ثلاثين ومن قائل ان كان المغمى
هلال اول الشهر صيم اليوم الثانى وهو يوم الشك ومن قائل في ذلك

يعنى دون رمضان
وذى القعدة ودون
غيرهما فيما تعلق
به الاحكام منه سلمه
الله

من رد الى الاقل
في شهر رمضان او ذى
القعدة او تقدم على
رمضان بصوم يوم
او ايام قبل ميعاده
على ما دل عليه قوله
والذى اقول ان
نسال الله عنه سلمه
الله

* مطلب قول السبكي

يرجع الى الحساب ثلاثين بتسيير القمر والشمس وهو مذهب ابن الشخير
وقال ايضا وحديث اقدروا ومن حملة على التضييق ابتداء بصوم رمضان
من يوم الشك ومن حملة على التقيد بحكم بالتسيير وبما قول انتهى وبالف
في ذلك الشيخ تقي الدين ابو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام
السبكي رحمه الله وهو جدير بذلك حتى قال لو شهد جماعة بروية
الليل ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الروية تلك
الليلة عمل بقول اهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية انتهى حيث اوجب
رد البيضة الشرعية لمعارضة الحساب لكونها ظنية وكيف لا يعتبر اذا خلا
الحساب عن معارضة الشهادة ويؤيده كون التفرّد في الصحيح يوم الغلط ويرد به
الشهادة مع انه ظني بل وهو محض وقد تقرر في مقده ان النصوص
يجب تأويلها اجمالاً او تفصيلاً اذا قام عليها المعارض العقلي القطعي وبهذا
تبين فضاة دعوى الاجماع في نفى العمل بالحساب ويتوب الله على من تاب
(* خاتمة) في ذكر احوال طائفة من المنمسين بالعلم في هذه الاعصار
ببلادنا وبيان اعمالهم بالنسبي واختلافهم في الدين اختلافاً الى يهود والنصارى
وقد قال الله تعالى انما النسبي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يعلمونه
عما ما ويحرمونه عا ما ليواطؤوا عدة ما حرم الله فيمحلوا ما حرم الله زين لهم
سوء اعمالهم وقال واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فانهم يتها لكون
في تاخير الامساك والافطار فيؤخرون الصوم والقطر عن ميعاده بتعللات
زايفة فاسدة ساقطة وبأ كاون في ايام من شهر رمضان ويهتكون حرمة
الشهر ثم يكملون عدة ما اكلوها بصوم يوم الفطر وما بعده ليواطؤوا عدة
ما فرض الله ويتهمسكون في ذلك بما لا يدل قط على مدعاهم ولا يكشف عن
همهم وعما هم يعدلون عن الجادة ويهجرون هدى القادة يقلدون سخايف
الجهال ويرفضون صحايف الرجال وذلك لانهم يوتفون معرفة ورود الوقت وشهود

خاتمة في احوال
المنمسين بالعلم

الشهر على رؤية الهلال واستقصاء الاكمال وقد علمت ان ورود الزمان وشهود شهر رمضان معلوم بالضرورة حتى العامة وانما الشبهة والشك في يوم واحد لخفاء حين المفارقة فامرنا الشرع برؤية شهر رمضان او اكمال شعبان فحسب وذلك امر ليس دونه حجاب ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب وهو لاء يختلفون اختلافا كثيرا فربما يرى الهلال اهل محلة ويصومون بها او باكمال شعبان ويفطر اخرون ويمسك اهل محلة ويعيد غيرهم من اهل بلدة واحدة او قرية وربما يختلف امامان لمسجد واحد فيصوم واحد منهما في جماعة ويفطر اخرون بل يكون ذلك في اهل بيت واحد يصوم بعضهم ويعيد بعضهم وقع ذلك في عهدنا غير مرة وقد علمت انه اذا ثبت عند قوم مسندا الى حجة ولحق به القبول والعمل به عن اجتهاد في محله واعتقاد لصحته ثبت عند اخرين بلا دفاع ويعمل محل الاجماع وكان بعض اولئك الاعتماد في حدثان امره من قوم مسجد وكان امامه اذ ذاك يخالف الغير ويتاخر عن الناس في صومه وافتاره فكان هذا يترك مسجده وامامه ويحضر مسجدا اخر ويصلي التراويح ويصوم من غده على مخالفة امامه ثم يفطر ويعيد حيث يصوم امام مسجده ويقول انه اذا صام واحد من ائمة بلد او افطر فلا يسع لغيره الخلاف ومضى على ذلك اعوام ثم انه ولي امامة هذا المسجد بعد اربحال الامام الاول فسلك مسلكه وذهب مذهبه هن والنقطة بالنقطة في مخالفة غيره والعمل بالنسبي ورفض رأيه الاول وفهمه المعول وليس ذلك الامن كبر في صدره وعناد على الحق واهله ووقع مرات ان بعضهم صلى التراويح بشهادة قوم شهدوا عنده فصام من غده ثم لم يزل في الليلة الثانية ترك التراويح وصوم اليوم الثاني وافترفيه ووبخ الشهود وسبهم واذيهم بانهم كذبوا فيما شهدوا وقد ثبت ان كذب الشاهد لا يعرف قطعاً ورجوعه غير معتبر اصلاً والفاسيق اهل للشهادة عندنا وانه لا يصح نقض الحكم الثابت ورد الشهادة

المقرونة بالقبول بمجرد عدم الرؤية كما في عدم رؤية هلال شوال بعد صوم ثلاثين بقول رجلين على ما بيناه في المقصد الرابع ولأسيما والمسئلة فيها مساع الاجتهاد والقياس ودخلها اراء الناس وفي الاهوية والابصار ما يمنع من التساوى في الرؤية والابصار من الصفو والكدر والغلظة والرقرة وتفاوت الناظرين في الممارسة وعدمها وعيونهم في الضعف والحدة ومذهب احمد بن حنبل رحمه الله قبول خبر الواحد في الصوم والفطر ولو في صحو الهوام وصفاء الجو ووجوب صوم يوم الشك فكيف يصح رد البيئنة الشرعية ونقض الحكم الثابت والعمل المشروع فيه باجتهاد في محله وحكم منوط بليله بمجرد انتفاء الرؤية في اليوم الثاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحا كم يوم تصومون بصيغ الخطاب اى اوقات هذه الاعمال عند الله تعالى اليوم الذى يأتى بها فيه العباد عن دليل واجتهاد ورأى واعتقاد هذا ورأى بها تنكسفى الشمس ويشاهد ذلك الكل في ضحوة اخر يوم من شعبان فلا يصومون من غده لعدم رؤية الهلال وقد افطروا وعيدوا سنة باخبار واهية ظاهرة الكذب فانكسفت الشمس في غده فقات لبعضهم في ذلك كيف كان حال عيدنا هذا والامر كما ترون فقال اى دخل للمكسوف في الصوم والافطار ولا يذهب عليك ان العلم الحاصل بهذا ضرورى مستند الى المشاهدة والخبر القطعى الثبوت يجب تأويله اذا عارض برهان العقل وان لم يبلغ هذا الحد من الظهور والوضوح فما بال الخبر الظنى الضعيف الظاهر السقوط وليس يعرف هذه البلاء والفتنة العوراء الا في هذه البلاد وذلك لعدم ريس لهم يطاع فيردهم عن الشقاق ويرفع من بينهم النزاع ثم ان الذى يتهمسكون به في هذه الخطبة انها هو اقوال المجاهيل الاحداث الواهية وكتب صنفها ضعاف الناس في القرون النازلة ممن حظه من العلم في دينه ما ابقاه

مطلب الذى
يتمسكون به

ابو هاشم لابنه ولما الاعتماد على كبتة وقعت من بعضهم شذبهها عن
صوب المواب اوتقا صر عبارته في افادة المراد اوتساهل في الباب وما
يقول امثلهم طريقة ماذكره في شرح حديث ابن عمر رضى
الله عنهما انا امة امة لانكتب ولا نحسب آه انه يدل على ان معرفة
الشهر ليست الى الكتاب والحساب كما يزعم اهل النجوم والاجماع
على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولو اتفقوا على انه يرى ولقوله تعالى
كنتم خير امة اخرجت للناس خطابا عاما فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ولقوله عليه السلام بالخطاب العام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقوله لا تصوموا حتى تروه
ولما في حديث ابى داود والترمذى الصوم يوم يصومون والفطر يوم
يفطرون بل لوصام المنجم عن رمضان قبل رؤيته بناء على معرفته يكون
عاصيا في صومه ولا يحسب عن صوم رمضان الا اذا ثبت الهلال على خلاف
فيه ولو جعل غير الفطر على زعمه الفاسد يكون فاسقا يجب عليه الكفارة
في قول وهو الصحيح وان استعمل افطاره فرضا من غده او واجبا صار كافرا
انتهى أقول لا مخالفة لشئ من هذه الاهاديث لما نقول ان الشارع انما امرنا برؤية
هلال رمضان او اكمال شعبان فقط للصوم وما عدا ذلك معلوم بالضرورة
وقد ابليناه في محله بوجوه ثم لا يدل اصلا على القبح في الكتاب
والحساب لاعبارة ولا اشارة ولا دلالة ولا اقتضاء ولا بغيرها من وجوه
الدلالة بل انما هو في وزن قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب
ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطون على ما مر وكيف يمكن دعوى الاجماع
مع خلاف ابن الشخير وغيره من حذاق العلماء قديما وحديثا بلا دفاع
وهذا مما ليس دونه حجاب كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب ولما
الاية فلا مناسبة لا يرادها دليلا لهذا المطلب بل يدل ذلك على عدم علمه
بمعنى شهود الشهر فانه ليس معناه رؤية الهلال بل المراد منه الاقامة

الحديث لا يدل
على القبح في
الحساب

*مطلب لا يصح دعوى
الاجماع مع خلاف
الحذاق

والحضور وكونه غير مسافر في الشهر على ما مر في المقصد الخامس وأما الحديث الثاني والثالث وما في معناه من الأحاديث فقد عرفت أن المراد رؤية هلال رمضان وشوال وإكمال شعبان لا غير وأن حقيقة الرؤية ليست بمراعاة بالاجتماع بل قيام الدليل على شهود الشهر وحضور الموعد على أن تتمم الحديث فإن غم عليكم الهلال فاقدروا له ولعلماء الأمة في تأويله وتفسيره آراء ومذاهب فذهب أحمد ومن وافقه أن معناه التضييق والتقصير كما في قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر أي قدره تحت الحساب وذهب ابن الشخير وابن قتيبة وابن سريج وآخرون أن معناه قدره بحسب المنازل بالحساب وبعضهم على أن معناه إذا استتر أمر الهلال وغم بالكلية والجمهور على أن معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً والمراد إكمال شعبان وإيجابه فحسب لدخول رمضان أن لم ير هلاله وما زاد أحد منهم على ذلك كيف فانه إذا أكمل جميع الأشهر لهذا فيما لم يراها لم يكن من التقدير في شيء على قول أحد من هؤلاء العلماء إلا كابر الخناق الفقهاء وأما الحديث الرابع فانما محمله أن وقت الصوم عند الله تعالى يوم يصومون والفطر يوم يفطرون إذا كان صوم الناس وفطرهم بعد تأدي اجتهادهم وتعلق ظنهم بذلك واعتقادهم من دليل شرعي ريثما يستدل به عليه لأعن مجرد مكابرة وعناد وجهالة وتشبث بما لا يقوم حجة ولا ينتج بمراد ثم قوله في حق المنجم ومراده منه الحساب الراصد أنه لو صام عن رمضان قبل رؤيته أه فمجرد تعصب منه على ما ليس من علمه وإنكار لما يتضييق عنه دائرة فهمه ومجازفة بل لا ريب ورجم بالغيب من غير رواية ولا دعاية وأفخم قوله ولو اتفقوا على أنه يرى عدوانا وظلما ليفيد أن علم الحساب قد يتطرق إليه اختلاف الآراء كلا وإنما يجوز له ذلك جهله به وحرمانه منه وكيف يصح حكمه بكفر المستحل والحديث خبر واحد ومذهب أبي حنيفة

قوله في حق
الحساب محض
تعصب

واصحابه الاعلام ان خبر الواحد لا يوجب العلم ولا يكفر منكروه وانما يفيده الظن
 والعمل به وان الاجماع الساذج اى الذى لا يصحبه النقل المتواتر فى الدلالة
 على ما يدل عليه مصاحبته للاركان الخمسة لا يكفر منكروه فى الصحيح من مذهب
 اصحابنا والمنصوص عليه من ائمتنا ومن خالفه فانما ذلك فى انكار ما اجمع
 عليه الصحابة بصريح القول عن كلهم فى حكم لم يسبق فيه خلاف ثم ثبت
 بالتواتر اذا لم يكن هن تأويل لافيهما سوى ذلك قط والذى يدعيه فى
 هذا المقام من القسم الذى قال فيه احمد بن حنبل وغيره من ادعى الاجماع
 فقد كذب كيف وقد علمت اقوال جماعة فيه على خلاف ذلك ومن لم يأخذ
 بالحساب فى الصوم والافطار ذهب الى انهما لا يعرفه الا الا فرادى من الناس
 والشرع انما يكلفهم بما يعرفه جماهيرهم ومنه ما روى عن ابي البختري قال خرجنا
 للعمرة فلما نزلنا ببطن نخله رأينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم
 هو ابن ليلتين فقال اى ليلة رأيتموه قلنا ليلة كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى
 عليه وسلم منه للرؤية فهو لليلة رأيتموه وفى رواية عنه قال اهللنا ونحن
 بذات عرق فارسلنا رجلا الى ابن عباس يسأله فقال ابن عباس قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله قد مره لرؤيته فان اغنى عليكم فاكملوا العدة اخرجه مسلم
 قلت المراد منه رؤية الهلال فى ميعاته وحلول ميعاده واغماؤه فيه ولا عبرة
 بها بعد انقضاء يوم او يومين او اكثر ومجمله كبر يتحمل ان يكون على
 ذلك ابن ليلة لا اذا قام على سمت الرأس والهلال يتفاوت فى الكبر
 والصغر فى اوقات بحسب كونه فى اوجه ومخاضه وغير ذلك والحديث
 لا يدل قط على اكمال جميع الاشهر لولم يراهم لها ومنه النهى عن التقدم
 بصيام يوم او يومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم قلنا المراد منه
 التقدم بصوم رمضان يعنى صوم يوم او يومين من ايام شعبان بنية رمضان
 لانه زيادة فى الدين وتصرف فيه بلا دليل ومنه ما روى انه عليه السلام

ما روى عن ابي
 البختري

النهى عن التقدم

قال لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان على ما في الهداية قلنا
 لم يعرف هذا الحديث بل قيل لا اصل له صرح به ابن الهمام وغيره وروى
 بلفظ من صام يوم الشك فقد حصى ابا القاسم وهو انما يثبت موقوفا على
 عمار بن ياسر بلفظ من صام هذا اليوم الحديث ثم هو معارض بقوله عليه
 السلام صم يوما وافطر يوما وانه صوم داود عليه السلام وبما في الصحيحين
 ان النبي عليه السلام قال لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا قال
 فاذا افطرت فصم يوما مكانه وسرر الشهر اخره يطلق على الثلاث الاخيرة
 من ليالى الشهر ولكن الحديث قد تضمن ما يصرفه عنها والمراد اخرها لا كلها
 بدلالة من التبعض في قوله من سرر الشهر وقوله صم يوما دون ان
 يقول صم ثلاثة ايام ومخصوص ببعض متنا ولاته بالاجماع وهو غير النفل
 وواجب اخر عند اصحابنا وغير صوم رمضان عند احمد وغير المعتاد عند
 الشافعي والمستقبل عند مالك ولذلك ذهب اصحابنا الى عدم كراهة
 النفل وواجب اخر على الاوجه وبهذا استدل الامام احمد رحمه الله على
 وجوب صوم يوم الشك وحمل حديث النهى عن التقدم على النفل
 لكونه سببا للاخلال بصوم يوم الشك عن رمضان الواجب بحديث
 سرر الشهر عند ويمكن حمل حديث عمار على صومه من رمضان مترددا فيه
 ثم صوم هذا اليوم يكون صوم يوم الشك المنهى عنه لو لم يعرف كونه
 من رمضان او وجوب صومه وقد زال بالمعرفة بدليله والقول بانه يصوم
 مخفيا عن العوام حسا لاعتقاد الزيادة والالتزام بالمعصية لاشتتار حديثه
 بينهم لا يقوى فانه لما ادى الدليل الى وجوبه فلاخير في اعتقاد ذلك
 على ان يوم الشك لا يستمر في كل سنة بل قلما يتفق لانه انما يكون
 فيما لم ير هلال رمضان مع الغيم في ليلة الثلاثين من اول شعبان واما
 اذا لم ير في الصحوا ورؤى فلا وهذا التخلف يحفظ العوام عن اعتقاد

الزيادة ويردهم عنه وكم من اعتقاد للعوام صادر عن الجهل لا يبالي به ولا يبنى عليه شيء من الأحكام فانهم متفقون بمتقدمون بالصوم ولا يأخذون بفتوى العالم وبالجملات لادلالة لشيء من هذه الاحاديث ولا لغيرها قط على وجوب اكمال جميع الاشهر اذا لم ير اهلتها ولا على ابطال حكم العقل والحساب وما قيل ان من ضرورة اكمال شعبان اذا لم ير هلاله اكمال رجب وهام جرا ظاهر الفساد وان صدر ممن يعقب عليه الخناصر بالاعتقاد فان اكمال رجب انما يكون ضروريا على هذا التقدير اذا لم يعلم اوله بالضرورة من دوران السنة وغيره من الادلة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في كتاب البستان وغيره ان السنة القمرية تنقص في كل سنة عشرة ايام وربما تنقص احد عشر يوما ستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام المستترقة وقد سمعت كلام المحيط في المقصد الرابع وقال المسعودي وغيره ان السنة القمرية ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وما قيل اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم بكمال سبعة منها وينقص بنقصانها وان الشهر يتوالى خمسة اشهر على الكمال واربعة على النقص ليس بشيء فانه كلام من ليس له خبرة من احداث المجاهيل بذلك نعم يجب اكمال شعبان وان انفق كمال رجب بحكم الشرع وما قيل ان من قال يرجع الى قول اهل النجوم فقد خالف الشرع لان النبي عليه السلام قال من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد لايمس ما نحن فيه ومحل الخلاف فان العلم بدوران السنة من قسم الضروري وليس بنجوى ولا حسابي والحديث ضعيف وليس فيه ذكر المنجم ولو ثبت فلا يفيد العلم لكونه خبر واحد ومصر وفا عن ظاهره بالاجماع لانه لم يكفر احد من الفقهاء من اتى حايضا او في دبرها ومخصوص ببعض متنا ولاته بنص القران قال الله تعالى واكثرهم الكاذبون وبالا حاديث الصحيحة الدالة صريحا على

وبالجملات لادلالة
لشيء من
الاحاديث على
وجوب اكمال ما سوى
شعبان وذى القعدة
قول الفقيه ابى
الليث

مطلب العلم
بدوران السنة
ضروري

بـ
قد شجن الحافظ
ابو العباس كتابه
باخبار الكهنة

ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعض اخبارهم وقد شجن الحافظ
ابو العباس المستغفرى رحمه الله كتابه دلائل النبوة وغيره باخبار الكهنة
الدالة على البعث من اقوال سطيج وعبد المسيح وسواد بن قارب وغيرهم
وكتب العلماء الكبار طائفة بذكرها ولعل المراد من الحديث كفر ان النعمة
لكونه طلب الادنى مع حصول الا على او تصديقه في اخباره بما يناقض ما
اعتبر في عقد الدين من تكذيب النبوة ورد الشريعة وغير ذلك والافكينى يصح
تكذيبه فيما اخبره بما عرف بالمشاهدة او بالضرورة العقلية او بصحيح الدلالة
فان التكذيب هو النسبة الى الكذب وخلاف الواقع قولا واعتقادا فيما اخبره
فلو اخبر بامر واقع على ما هو عليه وانت تعلم ذلك كما اخبر ببعض الوجوه
الثلاثة استحالة عليك تكذيبه بدون الكذب عليه والمكابرة ومن المعلوم بالضرورة
اليقينية ان الشريعة لا ترد قطعا بامثال ذلك والقول بان المكذب وما في
تصديقه الخطر هو ما يقوله بطريق التكهن ليس بشئ فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عما يقوله الكاهن بطريق الكهانة فقال ليسوا
بشئ يعتمده ويعتمد على خبره فاعاد السائل وقال انهم يحدثون احيانا
فيكون حقا فاجاب عليه الصلوة والسلام بقوله تلك الكلمة من الحق يخطئها
الجن فيقر بها في اذن وليه قر البجاجة فيخطئون فيها اكثر من مائة كذبة
كما في الحديث الصحيح فصدق الصحابي السائل اولا بقوله فيكون حقا واقره
الرسول عليه السلام فيه ولم يرده عليه بل بين وجه حقيقته وسبب صدقه
اليس هذا تصديقا لبعض اخبار الكاهن منه صلى الله عليه وسلم * (اعلم) *
ان الكاهن اصله الكوهان كلمة عبرية بمعنى العالم مطلقا والقائم بامر ثم شاع في
لغة العرب استعماله في من يتعاطى حرفة الكهانة بالقضاء بالغيب والاخبار به تلقيا
باستراق السمع وخطفان كلام الملائكة فيما اتى به على وجهه فهو حق ولكنهم يخطئون
مع مائة كذبة كما في الحديث الصحيح فلم يبق على كلامه الاعتماد ولا لخبره الاعتماد
وكان كالراوى الكذاب والشاهد الفاسق في سقوط روايته ورد شهادته فلهذا

بـ
معنى الكاهن

منع الشارع من اتيانه وتصديق مقاله لانه لا يخبر الا كذبا قال الخطابي
الكهنة قوم لهم اذهان حادة ونفوس شريرة وطباع ناريتة فالفقه الشيطاني
لما بينهم من التناسب في هذه الأمور وساعدتهم بكل ما اتصل اليه قدرتهم
وقال القاضي عياض في الشفاء ابطال القرآن الكهانة التي تصدق مرة وتكذب
عشرا ثم اجتثها من اصلها برجم الشهاب ورصد النجوم وكثيرا ما يتشبهون
بقول الاسبيجاني والاختيار بان هذا الحكم في كل شهر وقد سبق ان المراد منه
فيما يتعلق به حكم شرعي من طلاق او عتاق او اجارة او غير ذلك لا لدخول
شهر رمضان ولذا لم يتعرض عليه الجمهور وقصروا الحكم على اكمال شعبان
فقط وقد قالوا لو لم يعمل في زماننا بما عن ابي حنيفة من الكفاية بشهادة
اثنين مع عدم العلة في الصوم والفطر لزم ان لا يصوم الناس الا بعد ايلتين
او ثلاث وكذا الفطر وفيه اعتراف بعدم جواز اكمال غير شعبان مما قبله
والا فلا يلزم من ماذكر التأخر عن ميعاده شرعا فلا يكون ارتكاب منهى عنه
بل اتيانا بالمشروع فافهم وربما يتشبهون بقول النجم النسفي في صوم يوم
العید ورد الشهود وهو قول تفرد به النسفي ورده غيره على انه في صحوالهواء
فحسب وقد سبق ما يتعلق به في المقصد الخامس وربما يذهبون الى
اعتبار اختلاف المطالع وقد سبق انه غير ظاهر الرواية ومخالف للمدراية
ثم الخلاف فيه اذا كان الرؤية في بلد غربي منا لانه لا يلزم من طلوع الهلال
في جهة الغرب منا طلوعه في جهة الشرق منها واما اذا روى في جهة الشرق
منا فيعمل بها بالطريق الاولى لما ان المفارقة في الغرب قبل المفارقة في
الشرق هذا ومما يتخبطون فيه معنى الاستفاضة يشترطون فيها اخبار
جماعات متعددين لما وقع ذلك في عبارة بعضهم من الغفلة او التساهل
وقد سبق في المقصد الخامس ان المراد منه اشتراط الاتصال والانتهاء الى
المشاهدة ثم ينزلون عن هذا ويقولون ان الهلال قد روى في صباح اليوم

القول في كفاية
الاثنين

ومما يتخبطون فيه
معنى الاستفاضة

قد اخبر ان فلاناراه فلا يمكن رؤيته من ليلته لان في التفسير ان الهلال يستتر يوما اذا كان الشهر تسعا وعشرين ويومين اذا كان ثلاثين ولا يخفى عليك انه مخالف لما ذكره الفقهاء من انه لو رأى قبل الزوال يكون من الليلة الآتية على قول ومن الماضية على قول آخر ولم يذهب احد منهم انه يكون من الشهر الماضي وما ذكره من امر الاستتار كلام تقر يبي تخميني لا دليل على ذلك عقلا ولا نقلا بل خلاف الواقع ولهذا لم يذكره البيضاوي رحمه الله وغيره ومن ادعى ذلك فعليه البيان برواية حديث او تلاوة قران او من طريق العقل باقامة برهان * ومن يدعى ما ليس فيه * كذبتة شواهد الامتحان * وليس كل ما يورد في التفسير مما يدل عليه الآية وسير القمر يتفاوت سرعة وبطوة وظهوره هلالا في برج دون برج ودرجة غير درجة وبحسب تفاوت المطالع والسموات وما يعتريه من اختلاف الاحوال وما يعزى الى ائمة المعقول والحساب من امتناع رؤية الهلال في صباح يوم ثم في مسائه مردود والعزوة غير صحيحة فانهم لا يقولون بذلك بل صرحوا بخلافه وانفقوا على عدم امكان التحديد في ذلك وضرب الغاية ثم انهم لا يبحثون عن حال هذا المتخير بالرؤية في الصباح بل يسمعون قوله بلاترو ولا تردد ويقطعون بصحته بخلاف من يخبر ويشهد بالرؤية في ميقاته بعد ما يتعلق به حكم شرعي وكيف يرد البيضة الشرعية بقول كذاب يدعى الرؤية في صباح الليلة ولم يثبت بعد وليس مما يتعلق به الحكم والقبول وقد صرحوا بان الرؤية قبل الزوال لا تعتبر ولا يكون الهلال من الليلة الماضية بل من الليلة الآتية وربما يقولون ان الشاهد رجع عن شهادته وانه كذب فيها لانه كذاب او ضعيف او فاسق وربما يهتدون في شاهد يأتي من خارج ويشهد ثم يرجع ان فلانالقيه فلم يذكره انه رأى الهلال وان فلانا قد ذهب الى هذه القرية فلم يسمع فيها بخبر الرؤية وقد عرفت ان رجوع الشاهد لا يصح بعد التبول والحكم به

ليس كل ما يورد في التفسير مما يدل عليه الآية

* مطلب ما يقال ان الهلال روى صباحا

وما يعزى الى ائمة المعقول

ولا يعتبر الا عند الفاضل وان شاهد الزور لا يعرف بشيء حتى باقراره
لجواز كذبه في اقراره وان الفاسق اهل للشهادة والقضاء عندنا على ما سبق
في المقصد الاول وكان السلف وقضاة القرون الفاضلة لا يقولون فيمن
يردون شهادته انه كذاب او غير ثقة او غير عدل او غير مقبول شهادته بل
انما يقولون زيدي في الشهود على ما هو المذكور في كتاب ادب القضاء
ومما تصنع به بعضهم انه غير قاض ولا ولاية له في قبول الشهادات والحكم
بالامساك والافطار وانما يفتي بصحة ذلك او بعدمها وكذلك سائر ائمة
المساجد وهو كذب من القول وزور وقد سبق ان ائمة المساجد في هذه
البلاد قضاة في احكام معينة وولايتهم ثابتة في امور معاومة يتهاطون بها من
اقامة الصلوات واداء الجمع والاعياد ولا يمكن لغيرهم ان يداخلهم فيها ويذاخهم
عليها بل يجازى من يداخله او يمانعه اذا رفع امره الى الحكم ولهذا يوم اخذ
عليه ائمة المساجد دون غيرهم فيما نسبوا الى التقصير في ثبوت الهلال وقضية
الاكمال وحديث الافتاء باطل لامحالة فان امثال ذلك البطلان وقرناءه
السور بما يفوت عنه صوم يوم او يومين بعد ثبوت رمضان عند غيره ويمنع
قومه عن الصوم ويهدد ويخوف برفع امره يخالفه الى المحكمة ويؤذيه بشتمه وسبه
بل ربما يتعدى الى غير قومه يقول زورا ويوحى اليه زخرف القول غورا وما ذلك
الا من تمرنهم في العناد وولوع نفوسهم بفرط الحسد للعباد والغفلة عن التعقب والانتقاد حتى
لا يحاسبون انفسهم على خطأ الزور ولا اعماد ولا يرجعونها الى انصاف واشهاد
فيرسلون عنانهم ويسميون في مراتع الكذب لسانهم ولكن الحق لا يقاوم
سلطانه والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه وبعضهم يزعم ان في التأخير
اغدا بالاحتياط وليت شعري اى احتياط في ترك صوم الفرض وهتك حرمة
الشهر وصوم يوم العيد وكان يمتحن الشهود بقراءة جمل مجموعة بعبارة
ركيكة يسمونها الفرض العين حفظا بالشدة والغلظة وتمام العبوسة وتخشين

* كفاية الاستيصال

القول ولا يخفى عليك انه ظلم وعد وان لان ماتقرر في الاصول ان
الاستيصال* كاف اذا مست الحاجة الى ذلك قال الامام فخر الاسلام في
اصوله وغيره ان الاسلام ظاهر بنشوءه بين المسلمين وثابت بالبيان بان
بصفه كما هو الا ان في اعتباره على سبيل التفصيل حرجا فاكتمى بالاجمال
ولهذا قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن به وقال في الكشف الكبير
الاستيصال انما يجب في حق من لم يوجد منه الدلالة الظاهرة على اسلامه
واما في حق من وجدت منه نحو اقامة الصلوة وايتاء الزكاة فانه يحكم
باسلامه ويكون ذلك مقام الوصف منه في الحكم بايمانه والاستيصال ان يقال
اتؤمن بان الله تعالى واحد لا شريك له قادر عالم حي سميع بصير مريد
خالق الى اخر اوصافه التي يجب ذكرها في الايمان او يقال اتؤمن بان
الله تعالى موصوف بصفات الكمال وان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
حق فاذا قال نعم حكم بصحة اسلامه ولا يطلب منه حقيقة الوصف وقد قال
النبي عليه الصلوة والسلام لا اعرابي الذي شهد بروية الهلال اتشهد ان
لا اله الا الله واني رسول الله فقال نعم فقال الله اكبر يكفى المسلمين احدى
وفي التحقيق شرح المختصر الحسامي اذا اراد الزوج ان يستوصفها الاسلام
لا ينبغي ان يقول لها صفي الاسلام فانها تعجز عن ذلك وان كانت تحسنه
هيام من زوجها ولكن يصف بين يديها ويقول هذا اعتقادي وظني انك
تعتقدين هذا فان قالت نعم كفى ذلك وفي التوضيح وليس المراد بالاستيصال
ان يسأله عن صفات الله تعالى او يسأله عن الايمان ماهو وما صفاته بل
المراد ان يذكر صفات الله التي يجب ان يعرفها المؤمنون او يسأله هو
كذلك اي اتشهد ان الله تعالى موصوف بالصفات المذكورة فيقول نعم
فيكمل ايمانه* (فائدة)* الظاهر من عبارات الفقهاء وعمومها ان اختلاف
المطالع غير معتبر في الاضحى كما انه غير معتبر في غيره وهو مقتضى

* فائدة الظاهر عدم
اعتبار اختلاف
المطالع في الاضحى

دلالة النص وما ذكروا في كتاب الحج من أنه إذا شهد قوم أنهم وقفوا يوم
النحر اجزاهم ولا يسمع هذه الشهادة الحاكم ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا
وكذا إذا شهدوا عشيّة عرفة برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس
أو أكثر هم لم يعمل بتلك الشهادة ليس لأن اختلاف المطالع معتبر بل لأن
ذلك على ما في الهداية وغيرها شهادة قامت على النفس وعلى أمر لم يدخل
تحت الحكم لأن المقصود منها نفى حجهم والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل
ولأن فيه بلوى عاما لتعذر الاحتراز عنه والتبرك غير ممكن وفي الأمر
بالإعادة حرجا بينا فوجب أن يكتفى به عند الاشتباه ولأنه يؤدي إلى الفتنة
وتشويش الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صومكم
يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحاكم يوم
تضحون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه الناس
عن اجتهاد ورأى أنه يوم عرفة وذلك لأن شهادتهم وإن كانت مقبولة لكن
وقوفهم جائز لأن هذا النوع من الاشتباه مما يغلب ولا يمكن التحرز عنه
فلو أم يحكم بالجواز لزم الحرج الشديد وقد نفاه بفضل الغنى عن العالمين
وإذا كانت هذه الشهادة لا يترتب عليها عدم الوقوف فلا فائدة في سماعها
للإمام فلا يسمعها لأن سماعها يشهرها بين عامة الناس من أهل الموقف فيكثر
القبيل وإقال فيها ويثور الفتنة ويتكبر قلوب المسلمين بالشك في حجهم
بعد طول عنائهم فإذا جاءوا ليشهدوا يقول لهم انصرفوا لأنتم هذه الشهادة
فقدتم حج الناس كذا في فتح القدير والهداية* (فائدة)* حديث أبي
هريرة في الصحيحين وغيرها شهر عید لا ينتصان رمضان وذو الحجة يومهم
ظاهرة كون شهر رمضان أحد شهرى العيد وليس كذلك بل هو شوال
وانا اختلفوا في تأويله وصرفه عنه إلى أقوال كثيرة كلها بعيد عن الواقع
والصواب أن قوله رمضان على حذف المضاف لظهوره وسبق ذكره وإقامة

المضاف اليه مقامه على انه بدل من العيد وبيان له فان العيد يضاف اليه وان
وقع في سؤال كيف وقد وقع عبارة الحديث في صحيح مسلم وغيره شهر اعيد رمضان وذو الحجة
ومعناه انهما لا ينقصان عددا روى ذلك عن احمد بن حنبل وغيره ومقتضى ذلك نقصان
شهر رمضان وذى القعدة في الواقع وقد صح عن جماعة من الصحابة صمنامع رسول الله
صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين اكثر مما صمنامعة ثلاثين وقال بعض الحفاظ عام رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات منها رمضان فقط ثلاثون يوما ولعل اكمال الحديث
اكمل كان لعمروؤيته هلال الفطر لما منع هذا وفيه اشعار بتشابك الشهور بالكمال
والنقصان فافهم * (تتمة الخاتمة) * في تراجم رجال ذهبوا الى اعتبار العمل
بالحساب والاعتماد عليه في هذا الباب فمنهم ابو عبد الله مطرف بن عبد الله
بن الشيخير بن عوف بن كعب بن وقاد ان العامري الحريشي البصري
رضي الله عنه من كبار التابعين واجلأتهم مات سنة خمس وتسعين من الهجرة
صلى خلف على بن ابي طالب رضى الله عنه وادرك كبار الصحابة وروى
عنهم كعلي وعمران بن الحصين وابي ذر الغفاري وعثمان بن ابي العاص
وابيه عبد الله بن الشيخير وغيرهم من الصحابة وروى عنه اخوه يزيد بن
عبد الله وعلي بن زيد وقتادة وغيرهم قال الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد هو من رجال الصحيحين متفق على اخراج حديثه فيهما وكان قولا
بالحق صاحب كرامات يحجب الدعوة وذكر الحكيم الترميذي في كتاب نوادر
الاصول ان مطرف بن عبد الله سار ليلة مع صاحب له فاضاء له عصاه كالسراج
معه فقال له صاحبه لو هب ثنا بهذا كذبنا فقال مطرف المكذب بنعم الله
يكذب بهذا انتهى وقال القاضي ابو العباس بن خلكان في وفيات الايمان
كان مطرف من اعبد الناس وانسكهم فذكروا انه وقع بينه وبين رجل
منازعة فرفع يديه وقال اللهم اني اسالك ان لا يقوم من مجلسه حتى تكفيني
اياه فلم يفرغ مطرف من كلامه حتى صرع الرجل فمات فاخذ مطرف فدفنوه

*
تتمة الخاتمة
*
ذكر ابن الشيخير

الى القاضي فقال القاضي لم يقتله وانما دعا عليه فاجاب الله دعوته فكان
بعد ذلك تنقّى دعوته ونظر يوما الى يزيد بن المهلب امير العراقيين وخراسان
وهو يمشى وعليه حلة بسحبها فقال له ماهذه المشية التى يبغضها الله ورسوله
فقال يزيد اما تعرفنى قال بلى اولك نطفة من ذره واخرك جيفة قنذره وانت
بين ذلك حامل عذرة وقد نظم هذا المعنى بعضهم فقال * (شعر) * عجبت
من معجب بصورته * وكان من قبله نطفة من ذره * وفى غد بعد هشن صورته *
يصير فى الارض جيفة قنذره * وهو على عجبته ونخوته * ما بين جنبيه
يحمل العذرة * ومنهم ابو عبد الله محمد بن مقاتل الرازى الحنفى الفقيه القاضى
الجليل الامام العلامة رحمه الله قاضى الرى من اصحاب محمد بن الحسن رحمه
الله من طبقة على بن معبد وسليمان بن شعيب رحمه الله توفى فى حدود
سنة عشرين ومائتين وكان اما فى الفقه والحديث كبير الرتبة عظيم المنزلة
سمع وحدث وروى وافق ذكره الحافظ شمس الدين الذهبى وغيره تفقه
على محمد بن الحسن وحدث عن وكيع بن الجراح وابى مطيع البلخى وروى
عنه ابو هريرة محمد بن عبد الوهاب القزوينى المرزى الحنفى وغيره وابو العباس
احمد بن عمر بن سريج بن يونس بن ابراهيم البغدادى الشافعى المعروف
بابن سريج رحمه الله مات يوم الاثنين لخمس بقين من جمادى الاولى سنة
ست وثلاثمائة وقيل فى شهر ربيع الاول منها ببغداد ودفن بالجانب الغربى
عن سبع وخمسين سنة وهو احد اعيان الشافعية واكابر ائمتهم ومن انتهت
اليه رياستهم ومن بعد من المجتدين على راس هذه المائة وفى ذلك
يقول الحافظ السيوطى رحمه الله * (شعر) * وابن سريج ثالث الائمة *
والاشعري حده من امة * وكان يفضل على جميع اصحاب الشافعى حتى
المزنى ويلقب بالبازى الاشهب قام بنصرة مذهبه والرد على مخالفيه وصنف
فى ذلك تصانيف بلغت اربعمائة مؤلف فيما يقال وولى قضاء شيراز وبه

* ذكر محمد بن مقاتل

* ذكر ابن سريج

* ذكر الشيخ
الدين ابن عربى

انتشر مذهب الشافعى تفقه على ابي القاسم الانماطى وروى عن ابي داود
المجستانى وغيره وتفقه عليه سلامة بن عاصم الغبى وابوبكر محمد بن اسماعيل
الشاشى القفال الكبير وغيرهما وابو عبد الله محمد بن على بن محمد بن احمد
الطائى الحاتمى الاندلسى المرسى الشيخ العارف بالله ^{هـ} الدين المعروف بابن عربى
رحمه الله و قدس سره من ذرية حاتم بن عبد الله الطائى الذى يضرب به المثل فى
الكرم والسخاء والجود ولد ليلة الاثنين لسبع خلون من شهر رمضان سنة ستين
وخمسمائة بمصر من بلاد الاندلس ومات ليلة الجمعة لاثنتى عشرة غلت
من شهر ربيع الاخر سنة ثمان وثلاثين وستمائة بدمشق الشام وقبره معروف
بها يتصف بالزيارة من الاماكن البعيدة وهو رحمه الله عين اعيان الشهود
وانسان عين الوجود واحد الائمة الربانيين الراسخين فى العلم ذوالقدم الراسخ
فى العلوم العقلية والنقلية عامة والكعب الشامخ فى المكاشفات والاحوال كافة
وصاحب التصانيف الفاتحة منها الفتوحات المكية وفصوص الحكم ومواقع النجوم
وغيرها وكان لا يقل احد من الائمة الماضين فى المسائل الاجتهادية بل
كان يأخذ بما قام الدليل عليه ويعمل بما ادى اجتهاده اليه ^{هـ} مع اعتقاد
عظيم ومحبة زائدة فى الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله وابوالفتح على
بن محمد بن على بن وهب القشبرى المصرى الصعبدى المنغلوطى الشافعى العلامة تقى
الدين بن دقيق العيد رحمه الله ولد بمدينة ينبع على ساحل البحر فى شعبان
سنة خمس وعشرين وستمائة ونشأ بمصر ومات بالقاهرة فى صفر سنة
اثننتين وسبعمائة وهو احد الاعلام واعيان العلماء فى الاسلام برع فى كثير
من العلوم لاسيما فى علم الحديث قد بلغ فيه الغاية وفاق على اقرانه
وتقدم على امثاله ورهل اليه الطلبة من الافاق قال الياقنى فيه كان
راسا فى العلم والعمل عديم النظر اجل علماء وقته واكبرهم قدرا
واكثرهم ديناً وعلماً وورعاً واجتهاداً وصنف تصانيف منها كتاب الامام

* ذكر ابن دقيق العيد

وشرح العمدة وشرح مختصر ابن الحاجب واحكام الاحكام وغيرها ثم هو
 احد المحدثين من المجتهدين في هذه المائة وآياه عنى الحافظ السيوطي
 في قصيدته بقوله * (شعر) * والسابع الرافى الى المراقى * ابن دقيق العيد
 بالاتفاق * وقال ابن الرفعة لا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وابن دقيق
 العيد بلغا رتبة الاجتهاد وابو على حسين بن على بن حجاج بن على
 الصفناقي الحنفى العلامة الفقيه حسام الدين رحمه الله احد اعلام المتأخرين
 واعيانهم المتبحرين كان اماما عالما فقيها فاضلا قدوة علامة نحويًا اصوليا
 جدليا فوض اليه الفتوى وهو شاب وطاف في البلاد وصنف تصانيف فائقة
 ودخل بغداد ولقى الشيوخ ودرس بمشهد الامام ابى حنيفة رحمه الله ثم
 توجه الى دمشق فدخلها في سنة عشر وسبعمائة وقدم حلب واتصل بقاضى
 القضاة ناصر الدين بن العديم ومات في سنة اربع عشرة وسبعمائة بمدينته مرو ومن
 تصانيفه النهاية شرح الهداية والكافي شرح اصول البرزوى والتسديد شرح التمهيد
 والوافى شرح اصول الاخسيكى وشرح مختصر الطحاوى وكان تفقه على حافظ الدين
 الكبير وفخر الدين محمد بن محمد بن الياس المايه رضى وسمع خلقا كثيرا وسمع
 منه الحافظ شمس الدين الذهبى والسيد جلال الدين الكرلاى صاحب الكفاية
 وشمس الدين عبد الله بن حجاج وغيرهم * (ومن شعره) * اذا ارسلت
 ارسل ذا وقار * كريم الطبع حلو الاعتذار * يؤلف بين نيران وماء *
 ويصلح بين سنور وفار * وابو الحسن على بن عبد الكافى بن تمام بن
 حامد المصرى السبكى الشافعى العلامة تقى الدين رحمه الله وهو احد اعيان
 الشافعية ذو فنون وتصانيف كثيرة قال الاسنوى كان انظر من رايناه
 من اهل العلم واجمعهم للعلوم واحسنهم كلاما في الاشياء الدقيقة وقال
 شهاب الدين بن النقيب جلست بمكة بين طائفة من العلماء نقول لو قدر
 الله تعالى بعد الائمة الاربعة مجتهدا عارفا بمناهجهم اجمعين يركب لنفسه

* ذكر صاحب النهاية

* ذكر السبكى

منهبا من الاربعة المختلفة كلها بعد اعتبارها الآدان الزمان به وانقاد الناس
فاتفق رأينا على ان هذه المرتبة لاتعد والشيوخ تقى الدين السبكي وفيه
يقول الحافظ شمس الدين الذهبي وهو من اقرانه * (شعر) * تقى الدين
ياقاضي الممالك * ومن نحن العبيد وانت مالك * وكان معين في حفظ
ونقل * وفي الفتيا كسفيان ومالك * وفخر الدين في جدل وبحث * وفي
النحو المبرد وابن مالك * وقال صلاح الدين خليل بن ابيك الصفي
الناس يقولون ما جاء بعد الفز الى مثله وعندي انهم يظلمونه بهذا وما
هو عندي الا مثل سفيان الثوري وانشد هو خطابا له * (شعر) * يا معبد هذا
الشافعي الذي * بلغه الله تعالى رضاه * يكفيه يوم الحشر ان عد في *
اصحابه السبكي فاضى القضاة * وانشد ايضا * (شعر) * ثلاثة ليس لهم رابع *
في العلم والدين والنسك * وكلهم منتسب للمتقى * ودافع للزيف والافك *
فقل اذا شئت ابن تيمية * وابن دقيق العيد والسبكي * وفيه يقول ولده
عبد الوهاب * (شعر) * وما على اذا ما قلت معتقدي * دع الحسود يظن
العدل عدوانا * هذا الذي يعرف الاملاك سيرته * اذا ادلهم دجى لم يلق سهرانا *
هذا الذي يسمع الرحمن صايحه * اذا بكى وافاض الدمع الوانا * هذا
الذي يسمع الرحمن دعوته * اذا تقارب وقت الفجر او هانا * هذا الذي
يعرف الفجاء جبهته * من السجود طول الليل عرفانا * هذا الذي لم
يفقد سبيل مد معه * اركان شيبته البيضاء احيانا * والله والله العظيم
ومن * اقامه حجة في العصر برهانا * وحافظا لنظام الشرع بنصره * نصرا
يلقيه من ذي العرش فخرنا * كل الذي قلت بعض من مناقبه *
* ما زدت الا على ما زدت نقصانا * مات رحمه الله في سنة ست
 وخمسين وسبعمائة وكانت ولادته في شهر ربيع ثلث وثمانين وستمائة
 بسببك من اعمال المنوفة ولما كان الغالب على هذه القرون المتأخرة هو

الفقلة وعدم التذكر بايام الله المأمور به بنص ان اخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بايام الله وفقد المعرفة بتواريخ العالم واحوال طبقات الامم وتفاوت مقامات الاولين ودرجاتهم في العلم والثقة والفقه في الدين فلا يميزون العلماء عن غيرهم ولا ينزلون الناس على قدر منزلاتهم ولا يفرقون بين القائم منهم وقاعد بل ينظرون اليهم بنظر واحد وربما يخفضون الاعالى ويؤخرون الاماثل ويرفعون الاداني ويقدمون الارازل حاولت انقل هذا الجمل الفقير بل الجماهير عن ذلك الداء العسير فاوردت في هذا المقام بعضا من تراجم اولئك الاعلام اعلاما للانام بجميل مفاخرهم وجليل مآثرهم وعظيم محملهم في الاسلام وكريم مقامهم في الدين وجعلته سلفا ومثالا للآخرين ومن اراد الاستقصاء فليرجع الى كتابنا وفيه الاسلاف وليكن هذا اخر ما اوردناه في هذه الرسالة وفيه كفاية لاولي النهى وهداية لاهل التقى بما تضمنته

من الاصول الفاخرة والوجوه الزاخرة ان الذين

امنوا وكانوا يتقون لهم البشري في الحياة

الدنيا وفي الآخرة ❁

(تم) *

بسم

مستنجب بجميل الصبر مكتئب	على بنى زمن افعالهم عجب
ان يسمعوا الخير اخفوه وان يسمعوا	شرا اذا عوا وان لم يسمعوا كذبوا
ان يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا	منى وما سمعوا من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به	وان ذكرت بشر عندهم اذنوا
بخلا على وجبنا عن عدوهم	وبئست الخلتان البخيل والجبن
قد سعب الناس ازيال الظنون بنا	وفرقوا فينا قولهم فرقا
فكاذب قد رمى بالظن غيركم	وصادق ليس يدري انه صدقا
داب قديم واهر غير مبتدع	جور الزمان على اهل المرات

* وما قيل ان الصوم لا

يتوقف على الثبوت

لانه لا يدخل تحت

الحكم امس بشي

فان مقتضى ذلك

عدم ثبوته بحكم

الحاكم وقضاء

القاضي لعدم

ثبوته اصلا مثلا

بالرؤية او كمال

العدة او خبر المخبر

وكيف يصح نفى

الثبوت مطلقا وكيف

يجب العمل بدونه

وعبارات الفقهاء

ناطقة بقولهم واذا

ثبت في مصر لم

سائر الناس وفي

الهداية وغيرها اذا

قبل الامام شهادة

الواحد في رؤية

هلال رمضان وصاموا

ثلاثين يوما

لا يفطرون فيما روى

الحسن عن ابي حنيفة

رحمه الله للاحتياط

ولان الفطر لا يثبت

بشهادة الواحد وعن

محمد رحمه الله انهم

يفطرون ويثبت

الفطر بناء على ثبوت

الرمضانية بشهادة

الواحد وان كان

لا يثبت بها ابتداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان من المستبان عند الفحص والبيان ان النص الصريح في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد المتصل اليه بنقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة هو وجوب صوم رمضان على الامة برؤية هلاله ان رؤى والا فباكمال شعبان فقط من قبله وعليه عبارة المختصر المبارك للقندوري والهداية والنافع والمختار ومجمع البحرين والكافي والكنز وغيرها من تصانيف اعلام العلماء وحدائق الفقهاء فعبارة الحديث على ما في الصحيحين وغيرهما صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لم يتحفظ من غيره فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود وعبارة القندوري والهداية وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآوه صاموا وان غم عليهم الهلال اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته الحديث وعبارة المختار مع شرحه لصاحبه الاختيار ويجب ان يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب وهو الماثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلفي فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكملوا ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام الحديث وعبارة المجموع ويكمل شعبان ان غم الهلال وفي شرحه للمصنف اذا التمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان فرأوه صاموا لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وان غم عليهم ولم يروه اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه السلام في تمام الحديث فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين يوما وعبارة الكافي وصيام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وعبارة الكنز ويثبت

بناء على النسب
الثابت بشهادة
القابلة لا يقال
المراد منها هو ثبوتها
ضمنها بثبوت ما علق
عليه الحكم كالوكالة
فان ثبوت رمضان
ليس بمشروط بذلك
ولا محتاج اليه بل
هو قلماء يتفق
واختلاف الحيل
عبث غير جائز شرعا
ولان حقوق الناس
لا يمتد بشهادة
الواحد ابتداء منه
* ولم يتعرض للحكم
بأبى الالهة التسعة
وذكر الامام
الاسيحاوي في شرح
الطحطاوى الكبير
واما في هلال الفطر
والاضحى وغيرهما
من الالهة فانه
لا يقبل الاشهادة
رجلين او جل
وامرأتين عدول
واحرار كما في
سائر الاحكام بحر
الرايى شرح كنز
الدقايق لابن
النجيم من نفسه

* وما قيل اذا صام اهل

رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما هذا فلما كان المنصوص عليه
في الحديث وعبارات هو الاء الائمة الكبار في وجوب صوم رمضان هو
رؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما فحسب في مقام الضرورة الى البيان
والتصدي منهم على ذلك كان ذلك أدل دليل وابين شاهد على عدم الحاجة
الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا الى اكمالها قط وذلك لان ورود الوقت معلوم
ظاهر قطعا ويقينا عند كل انسان ولا ريب فيه حتى العامة والنسوان فما
وقع في عبارات بعض الاحداث من المصنفين كالمروى والحموى
والسيواس وابن عابدين وغير اولئك من المتأخرين ممن حظه من العلم
في دينه ما ابقاه ابو هاشم لابنه مما يدل على وجوب اكمال رجب ان لم
يرهلال شعبان ووجوب اكمال جمادى الاخرة ان لم ير هلال رجب وهام
جرا مما لا يلتفت اليه ولا يهتم عليه كما ثنا من كان في معارضة كلام هو الاء
الاجلة المتقدمين فانهم مع تاخر عصرهم وتكدر امرهم ما استنبوا ما ذكره
الى واحد من اكابر العلماء ولا الى حجة وشاهد وربما تنزل زمان بعضهم عن
زمان هو الاء الكبراء ما يقارب تسعمائة سنة فان القدورى مات سنة ثمان
وعشرين واربعمائة وابن عابدين مات سنة اثنتين وخمسين بعد الف ومائتين
والنازل في رتبته لجان وشتان بين المؤمن والطحان فمن تمسك بكلام هو الاء
الاحداث وادعى صحته يحتاج الى احد امرين اما ان يرفع ذلك بنقل
صحيح او وجد ان في كتاب معتبر صريح ويسنده الى من هو من اهل تلك
الطبقة او هو فوق اولئك الاجاة وهيئات هيئات بين النيل والفرات وما
نقله في البحر الرايى من شرح مختصر الطحطاوى رحمه الله فعلى تقدير ثبوته
وعدم سقوطه المراد منه ذلك في حكم تعلق به من طلاق او عتاق او وكالة
ونحوها وما ان يشهد هذا القول بالحجة والبرهان ويثبت ما يدعيه بالدليل
وحسن البيان وكلا الامرين لن يجدوا اليه سبيلا وان كان بعضهم لبعض

شوال ان كانوا
 اكملوا عدة شعبان
 عن رؤية هلاله اذا
 لم يروا هلال رمضان
 قضوا يوما واحدا
 جملا على نقصان
 شعبان غير انه
 اتفق انهم لم يروه
 ليلة الثلثين وان
 اكملوا شعبان عن
 غير رؤية قضوا
 يومين لاحتمال
 نقصان شعبان مع
 ما قبله فانهم لما لم
 يروا شعبان كانوا
 مكملين بالضرورة
 رجب المراد منه اذا
 اتفق عملهم على
 هذا النحو على ما
 يدل عليه قوله كانوا
 مكملين دون ان
 يقول كان رجب
 كاملا لان الواجب
 في الشرع هو اكمال
 رجب ان لم ير
 هلال شعبان لانهما
 لم يردبه الشريعة
 ولم يقم عليه دليل
 وحجة بل على خلافه
 نعم يكمل شعبان
 اذا لم ير هلال
 رمضان فيهما اتفق
 كمال عدة رجب
 امثالا لقوله عليه السلام

ظهيرا وغاية ما يلتجئون اليه عند الاضطرار ان يقولوا ان اكمال عدة شعبان
 لا بد له من رؤية هلاله او اكمال رجب وهكذا حتى ينتهي الى الرؤية في
 اول شهر ما من قبله قلنا ممنوع لانه انما يقع الحاجة الى هذا ان لو لم يعلم
 اول شعبان من وجه اخر وقد علم بالضرورة الاولوية من حولان الحول ودور ان
 العام وتمام السنة من اول شعبان الماضي وذلك مما لا يخفى فيه اصلا
 فان تقدم السنة القمرية على الشمسية في كل عام بنحو عشرة ايام منذ خلق الله
 الارض والسموات مما يعرفه العامة ويجرى مجرى المشاهدات وانما يقع
 الاشتباه والشك في يوم واحد في انه اخر شعبان او اول شهر رمضان وذلك
 لحفاء وقت مفارقة القمر من الشمس ووقوعه في درج الرؤية عند الجماهير
 من الناس وقد قال الفقيه ابو الميث رحمه الله في كتاب البستان وما كان
 من العام من الشهور العربية ينقص من الرومية في كل سنة عشرة ايام
 وربما ينقص احد عشر يوما فستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام
 المستترقة وفي المحيط البرهاني ان الشهور لا تكون كاملة كلها ولا نافصة كلها
 بل تكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة انتهى ومن البين المكشوف ان الشرعية لم تأت
 قط بابطال الفضايا العقلية وتكذيب الامور الواقعية والالفاظ ثمرة التكليف
 وحكمة البعثة الا ترى ان النقل المتواتر اذا تعارض دليل العقل وفي الحقيقة
 لا تعارض بينهما اصلا فانهما من حجب الله على العباد وهي لا تعارض ولا تضاد
 وجب تأويله وصرفه عن ظاهره اجمالا او تفصيلا ولو بحمله على بعض محتملاته
 فكيف لا اذا تعارض الضرورة الاولوية والبدئية العقلية وبناء على هذه
 المعلومات والوضوح مع وقوع التردد والشك في يوم واحد وردت الشريعة
 المطهرة المحمدية بايجاب الصوم برؤية هلال رمضان او اكمال عدة شعبان
 ليس الاى من غير حاجة الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا اكمال عدة
 الشهور الاخر فانه ان روى هلال رمضان في مظانه والا فيكمل عدة شعبان

فاكملوا عدة شعبان

فيكون تتالى شهرين في الكمال من هذا الوجه فقط وموجب قضاء يوم او يومين هو نقصان رمضان وكمال لا غير وذلك لان في الصورة الاولى لما كان الامر مبنيا على رؤبة هلال شعبان في ميقاته لم يكن رجب مكمل او من ضرورته كمال شعبان ونقصان رمضان فيلزم قضاء يوم واحد وفي الصورة الثانية انهم لما لم يروا هلال شعبان في ميقاته كملوا رجب ومن ضرورته نقصان شعبان وكال رمضان لعدم التتالى فيقضى صوم يومين احتياطا وقوله لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله اى بالنظر الى اعتبارهم والا فلا دخل لنقصان رجب وشعبان في التفاوت بل هو لنقصان رمضان وكماله والاولى ان

ابتدأ من وقت انقضاء العام اعتبارا من اول شعبان من العام الماضى مثلا اذا كان اول شعبان ثبت في العام الماضى برؤية هلاله او بغير ذلك من اليوم الثامن عشر من تموز ففى العام الحال يكون اوله من اليوم الثامن منه وفى العام الاتى من اليوم الثامن والعشرين من خريزان وما بعد ذلك على هذا الفرض ما دامت السموات والارض ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولولا ان الامر مبنى على هذا الوضوح والظهور لكان قواهم فان راوه صاموا وان غم عليهم الهلال اكملوا عدة شعبان ناقصا في البيان وقاصرا في مقام التعليم من حيث انهم تركوا بيان ما لو لم ير هلال شعبان مع مساس الضرورة وشدة الحاجة اليه وعموم الابتلاء به ودوام الوقوع والسكوت في موضع البيان مع مساس الحاجة اليه ووفور الداعية فضلا عن القصر على واحد من الكثير الواجب على ذلك التقدير تجهيل بهما عنه كهاب هواء لاه الاثمة ولا سيما جناب الرسالة وكيفى يمكن ان يتخيل ويظن بهم انهم تركوا في اوضاع الدين واحكام الشريعة ثلثة يسدها من بعد هم من الاخلاق وخرقا يرفوه من يلحق بهم من الاحداث بعد الى او كذا مائة سنة من زمانهم كلالا والله بل الاوائل من الامة خصوا بمزيد التوفيق ووضعوا من المسائل كل جلى ودقيق شكر الله مساعيهم ولا يذهب عليك ان المراد من رؤبة هلال رمضان او غيره ليس هو رؤيته مطلقا ولو بعد ايام والا لم يبق في اكمال شعبان معنى بل المراد رؤيته في ميقاته واول زمانه ووقت ينبى ان يرى فيه ويظن ان القمر وقع في درج رؤيته وعن هذا اقالوا بوجوب التماس الهلال على الناس في التاسع والعشرين من شعبان اه فقط لا قبله وصرحوا عن اخرهم بانحصار يوم الشك على يوم واحد وجعلوا الشك فيه على وجهين على ما حققناه بما لا مزيد عليه وكل ذلك طافحة بكون اول يوم شعبان معلوما معروفا عند كل احد مع الشك في يوم واحد من اخره وقد قيل لو لم

يقول في الصورة الثانية ايضا لاحتمال انهم لم يروه ليلة الثلاثين وبعده منه سلمه الله يعمل

يعمل في زماننا بما روى عن أبي حنيفة رحمه الله من كفاية شهادة اثنين مع عدم العلة في الصوم والفطر لزم ان لا يصوم الناس ولا يفطروا الا بعد ليلتين او اكثر فان فيه اعترافا بذلك كيف فانه لو كفى الرؤية في اى يوم كان وجاز العمل بها او وجب اكمال سائر الاشهر ان لم يراها لهما لم يكن في التأخير الذى ذكره ارتكاب منهى بل كان اتيانا بما هو واجب شرعى ولم يكن لتعليل ترجيح العمل بهذه الرواية بذلك التعليل معنى وبالجملية اشتراط رؤية سائر الاهلة لدخول رمضان او اكمال ما قبلها لم يقل به احد من الائمة * (شعر) * ما ان سمعنا نعمان افقى بذا * ولا يعقوب من بعده ومحمدا * يا اهل الجارودة قد خالفتم * حكم الشريعة والدين المسددا * هذا مرره العبد الفقير الى الله شهاب الدين بن بهاء الدين بن سبحان بن عبد الكريم القزاني المرجاني اصالح الله احواله وختم بالسعادة اعماله * تم *

بعض تقارير ناظورة الحق

للفاضل الحاج اقى بن بهاء الداغستاني الاندرى رحمه الله

الحمد لله بارئ كل اكون وفى الحديث ولا يزال طائفة هم ينشرون علومهم موضحين لهم ويظهرون امور الدين بعد خفا هذه المراتب فى اعلى الكمال فهم فمنهم العالم العالى مراتبه قد حاز فى العلم حظا وافرا ورعى هارون بن بهاء الدين مشتهرا اخون بلدة قازان ومولده وجامع فى كتاب لا حد يله هذا لعمري كنبراس الظلام بدت من لم يكن يحببني تلك الثمار فهم قد افلح اليوم من ذاقوا حلاوتها ان الصلوة لفتح الجنان فمن

ثم الصلوة على الهادى ببرهان من امتى ظاهرى عدل واحسان منهاج الرشيد والتقوى ورضوان ويجبرون كسيرا بعد امعان شنوا منافع ارواح وابدان برفع رايات دين ثم عرفان مناصب العز فى صدق واتقان ذاك الفتى بشهاب بين فتیان من صقعها قرية تدعى بمرجان ناظورة الحق ياقوتا بمرجان به قطوف جنان ان جنى جان عمى البصائر من انس ومن جان واكملوا صلوات كل اركان ضاعت مفاتيحه باهوا بحرمان

فقد تبين من هذا البيان ان المراد من الرؤية فى الحديث وفى قول الفقهاء هو الرؤية فى ميعادها وحضور ميعاتها عند تمام السنة وحولان الحول من اول رمضان الماضى فانه محل الشك وموقع التردد فى ورود رمضان وعدمه فان روى الهلال فيها والا فيكمل شعبان ثلثين يوما لا الرؤية بعد مضي الوقت وانقضاء زمان الاستهلال وهذا لم يرد فى الحديث ولا فى كلام الفقهاء الا رؤية هلال رمضان او اكمال شعبان فان زعم الخصم ان اول شعبان لا يعلم الا برؤية هلاله او اكمال رجب وهام جرا قلنا بل نعلم باكمال السنة القمرية واتمام العام منه سلمه الله

باز فاجاب الشيخ عن قوله
لزم عليكم ذلك اى انه لا يثبت

الوقت شرط لها والشرط معتبر
 لكن امرنا بخمس بعد كثرتها
 وامره امر عزم لامر دله
 فواجب قطع نظر عن شرايطها
 ماذا التنازع في دين الاله وهل
 اوهل اتيك حديث النهى عنه اذا
 يارب نور سراج العلم والعلماء
 لولا هم لذي الجهل قاطبة
 محراب مسجدنا ايضا منابر
 فحاج بينك اقاي يروم غنى
 حتى يواظب طاعات بغير رياء

كذا قواعدهم بقدر امكان
 بامر عرض عموما كل اوطان
 وما يبدل قول عند رحمن
 والانقياد لامر بعد اذعان
 للمعبد من خلل في ذلك اخواني
 لم يوجد الوقت اوايات قران
 واجبر لكسر شريعات باعوان
 ضلوا ضلالا بعيدا بين سرهان
 تبكى بكاء عجول بين صلبان
 في العلم توجه يارب بتيجان
 والجسم عندورى والقلب ربانى

فهرس خطا يا المطبع

خطا	صواب	صفحة	سطور	خطا	صواب	صفحة	سطور
اخذ	اخذها	٧	١٦	التشجيع	التشجيع	٩١	٢٣
لوجبت	لوجب	٢٤	٣	لرؤية	لرؤية	٩٣	١٦
مضى شهر من	مضى من	—	٩	وان	وان	٩٨	٨
من	عن	٢٧	٣	من حمله	ومن حمله	٩٩	٢
الشمسية	الشمسية	٢٩	١٦	عيب	غير	٧٢	١٢
منم	منهم	٣٤	١	اخببر بما	اخببر بما	٧٧	٧
للكلام	للكلام	٤١	٧	ما في الحواشي			
فاكملوا	فاكملوا	٣٤	٧	التقليد	التقليد	٧	٩
مقتضى	مقتضى	—	١٤	بد	بد	٩	١
نائى	نائى	٥٤	١١	ويغترض	ويغترض	٢١	١
وان	وان	١٤	٤	شرح مختصر	شرح مختصر	٢٤	١
تقاسم	تقاسيم	٤٤	٢٠	لجواز	لجواز	—	١٥
ينكر	ينكرون	٤٨	١١	الى	الى	٣١	١٤
الحكم	الحكم	٤٩	٣	قبل	قبل	٣٤	٩
قهررت	قهررت	٥٠	٩	صام	صام	—	١٢
محمود	محمودا	—	١٥	فان المنصور	فان المنصور	٥٠	—
				ولا	ولا	٥٣	٢

فهرس على المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

٣٧	لا خلاف في ورود حكم شرعى	٢١	كتاب المفتى	٣	مقدمة
٣٨	المقصد الخامس	٢٢	حال ائمة القرى	٦	المقصد الاول
٣٩	دليل اعتبار اختلاف المطالع	٢٣	المقصد الرابع	٧	للسلطان ان يكره من له قدرة
٤٠	من ذهب الى اعتبار اختلاف المطالع	٢٤	حصول القبول	٨	الذى له ولاية التقليد
٤١	قول ابن الهمام	٢٥	اذ شهد في مسجد الرستاق	٩	الذى يتقلب من حاكم الكفار
٤٢	فتوى نجم النسفى ولا يظهر وجهه	٢٦	قول شمس الاثمة	١٠	اقسام الرشوة
٤٣	الاعتراض على الاستدلال بالحديث	٢٧	اكمال شعبان	١١	الولاية تقبل التقييد
٤٤	رد الاعتراض	٢٨	لا يرد الشرايع بابطال حكم العقل	١٢	اثمة المساجد في بلادنا
٤٥	رد كلام الزيلعى	٢٩	ما فى المحيط	١٣	قضاة
٤٦	الحكمة فى عدم الاعتبار بتحقيق المقام	٣٠	الحديث صريح فى اشتباك العددين	١٤	اذ ادى المفاضى الرجوع
٤٧	معنى شهود الشهر	٣١	الالغاء غير الابطال	١٥	شروط القضاء
٤٨	وجه عدم اخذ الامام بحديث كريب	٣٢	ما ذكره فى باب الحيض	١٦	حد العدة
٤٩	المقصد السادس	٣٣	قول المفسرين	١٧	العدالة شرط الاولوية
٥٠	كلام المحيط يدل على عدم اشتراط الشهادة	٣٤	سئل على رضى الله عنه	١٨	الفاسق اهل للشهادة
٥١	ما اسسه محمد فى الاستحسان	٣٥	يقع اسم السنة على معان	١٩	المقصد الثانى
٥٢	اقسام طرق النقل وما قيل معنى الاستفاضة	٣٦	المال رجب وغيره للصوم	٢٠	شاهد الزور
٥٣	الخبر يثبت بالكتاب	٣٧	ليس بمأمور	٢١	اعتراض صدر الشريعة
		٣٨	ما فى بعض نسخ الميزان غلط	٢٢	جواب الاكمال
		٣٩	يوم الشك	٢٣	قطع على رضى الله عنه
		٤٠	لزوم تعدد يوم الشك	٢٤	الشهادة على النفى
		٤١	تصوير يوم الشك	٢٥	حال بعض المعاصرين فى بلادنا
		٤٢	الفرق بين الصورتين	٢٦	الرجوع على ثلاثة اوجه
		٤٣	معنى الحادى والثلاثين	٢٧	المقصد الثالث
		٤٤	من شعبان	٢٨	اختيار صاحب التحفة
		٤٥	ان اكمال رجب لا يدل عليه النص	٢٩	اذ قبل الامام شهادة الفاسق
		٤٦	من شروط اثبات الحكم فى الفرع بقاء اصله	٣٠	من راي الهلال يجب ان يشهد

٧٧	قد شكن ابو العباس	٦٧	كون اللام للتعليم	٥٧	دليل جواز العمل
—	كتابه باخبار الكهنة	—	يوجب الزيادة	—	بالوجادة
—	معنى الكاهن	٦٦	قول الشيخ سيف الدين	—	وقد عقد في المحيط
٧٨	القول في كفاية الاثنين	٦٧	نقل اقوال من اعتبر	—	وغيره فصلا
—	وما يتخطون فيه معنى	—	الحساب	—	في ايقاع الطلاق بالخط
—	الاستفاضة	—	قول البغوى	٥٨	الكتابة اقوى
٧٩	لبس كل ما يورد في	—	قول النووى	—	عمل الصحابة
—	التفسير مما يدل عليه	—	قول ابن دقيق العيد	—	بكتابه عليه السلام
—	الاية	٦٩	قول السبكى	٥٩	وجه قلة الرواية عن
—	ما يقال ان الهلال رؤى	—	خاتمة في احوال المنسبين	—	ابى حنيفة
—	صباها	—	بالعلم	٦٠	المقصد السابع
٧٩	وما يعزى الى ائمة	٧١	الذى يتمسكون به	٦١	لا يقدح في العلم
—	المعقول	٧٢	الحديث لا يدل على	—	الا القح
٨١	كفاية الاستيضاف	—	القدح في الحساب	٦٢	اسم علم النجوم يقع
—	فائدة الظاهر عدم	—	لا يصح دعوى الاجماع	—	على ضربين
—	اعتبار اختلاف	—	مع خلاف الخذاق	٦٣	قول الشيخ علماء الدولة
—	المطالع في الاضغى	٧٣	قوله في حق المحاسب	—	الضرب الثانى
٨٣	تمة الخاتمة	—	محض تعصب	٦٤	حكايات في احكام النجوم
—	ذكر ابن الشخير	٧٤	ماروى من ابى البخترى	—	ان الخلفاء لم يموتوا
٨٤	ذكر محمد بن مقاتل	—	النهى عن التقدم	—	ببغداد
—	ذكر ابن سريج	٧٥	وبالجملة لادلالة شئى	٦٥	قصة السلطان محمود
٨٥	ذكر الشيخ محى الدين	—	من الاحاديث على	—	الغزنوى
—	ابن عربى	—	وجوب اكمال ما سوى	٦٦	قول ابى المنصور
—	ذكر ابن دقيق العيد	—	شعبان وذى القعدة	—	قول الشيخ علماء الدولة
٨٦	ذكر صاحب النهاية	٧٦	قول الفقيه ابى الليث	٦٧	قول الشيخ حافظ الدين
—	ذكر السبكى	—	العلم بدوران السنة	٦٨	لارواية قطع الاثمة
٨٩	اول المنتخب	—	ضرورى	—	في نفي الحكم بالحساب